جزءٌ فيه

أحاديث يحيى بن معين

برواية

أبي منصور يحيى بن أحمد الشيباني

تحقيق ودراسة

د/ عبد الله محمد حسن دمفو

رئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

كلية التربية بالمدينة المنورة

جامعة الملك عبد العزيز

دار المآثر

المدينة النبوية

بسم الله الرحمن الرحيم

حُكّم هذا الكتاب ونشر في

مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ع ٢٢ ربيع الآخر عام ١٤١٩هـ

جزء فيه

أحاديث يحيى بن معين

ح دار الـمآثر للنشر والتوزيع ، ١٤٢٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.
ابن معين ، يحيى بن معين .
جزء فيه أحاديث يحيى بن معين برواية أبي منصور يـحيى بـن أحمد الشيباني. المدينة المنورة
... ص ؛ .. سم
ردمك: ٢-٢-٩٢١٥-٩٩٦٠
١- الحديث - مسانيد أ- العنوان
ديوي ٢٣٧،١ ٢٠/٠٣٢٦



ص. ب ٤١
الرمـز البـريدي
٤١٣٤١
هـاتف وفاكس الإدارة
٨٢٧٧٣٣٦
هـاتف المكـتـبـة
٨٢٨٣٨٦٤
جـوال
٠٥٥٣٢٠٠٧٦

رقم الإيداع: ٢٠/٠٣٢٦
ردمك: ٢-٢-٩٢١٥-٩٩٦٠

الطبعة الأولى

دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة
المدينة النبوية

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين، نبيّنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن أجلّ ما صُرفت فيه النفوس، واستثمرت فيه الأوقات، خدمة السنة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام، وإن من أنواع التأليف فيها «الأجزاء الحديثية».

والجزء في اصطلاح المحدّثين: تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد، سواء كان ذلك في طبقة الصحابة أو من بعدهم(١).

والأجزاء الحديثية المطبوعة كثيرة، وما كان منها مخطوطاً أكثر، وتكفيك نظرة إلى ما ضمّته المكتبة الظاهرية بدمشق وحدها لتتأكّد من حقيقة ما ذكرت، بل إنك لو استعرضت الأئمة التي ضمّت هذه الأجزاء أحاديثهم لوجدتهم من المشهورين، إن لم يكونوا من أشهر علماء هذا العلم، ومن بين هؤلاء الإمام الجهبذ أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي، صنو الإمام أحمد بن حنبل، ورفيقه في طلب العلم، ولو قارنت بينهما من جهة ما وصَلَنا من أحاديثهما أو مصنّفاتهما، لوجدت الفرق كبيراً، فهذا الإمام أحمد بن حنبل يكفيه كتابه العظيم

(١) الحطة في ذكر الصحاح الستة للقنوجي ص: (٦٨).

«المسند»، الذي حوى ثلاثين ألف حديث تقريباً، وليس هو الكتاب الوحيد الذي وصلنا من مصنّفاته، أما الإمام ابن معين، فلا نجد بين أيدينا من آثاره ومصنفاته الحديثية سوى ثلاثة أجزاء حوت ما لا يزيد مجموعها على ثلاثمائة حديث، مع ما ذُكر عنه أنه كتب بيده ستمائة ألف حديث.

ولأن اثنين من هذه الأجزاء قد خُدما من قبل أخوين فاضلين، وقدّماهما بحثين مكمّلين للحصول على درجة الماجستير بجامعة الملك سعود، وبقي الثالث دون تحقيق أوخدمة، مع ما تقدّم من أهميّته، لذا استقر في نفسي تحقيقه ودراسته وخدمته بما يليق به -فيما أحسب- ، وبذلك أكون قد أكملت عقد آثار هذا الإمام الحديثية، وأخرجته إلى طلبة العلم ليستفيدوا منه، بعد أن ظلّ سنوات عديدة حبيساً في خزائن المخطوطات، ولعلي أكون بهذا قد وفّيت هذا الإمام بعض حقّه، وجلّيْتُ جانباً مهمّاً من جوانب شخصيته الحديثية.

والله أسأل أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله في موازيني ووالديّ، ومشايخي، وأهلي، ﴿يَوْمَ لاَ يَنفَعُ مَالٌ وَلاَ بَنُونَ إِلاَّ مَنْ أَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ترجمة الإمام يحيى بن معين(١)

الإمام يحيى بن معين أحد أئمة هذا العلم الكبار، ولذلك ترجم له كثيرون من المتقدّمين، والمتأخرين، والمعاصرين، وتُعتبر الترجمة الضافية التي كتبها شيخنا الفاضل الدكتور أحمد نور سيف حفظه الله في مقدّمة تحقيقه كتاب التاريخ له برواية الدوري، من أوسع ما كتب حوله، حيث جمع فيها ما تفرّق في كتب المتقدّمين والمتأخرين، وأضاف إليها معلومات جديدة توصّل إليها من خلال بحثه، وقد استغرقت خمس وعشرين ومائة صفحة.

ثم جاء أخونا الشيخ/ عصام بن عبد الله السناني حفظه الله، فأكمل عمل الدكتور أحمد، وكتب ترجمة واسعة في مقدّمة تحقيقه نسخة الصوفي عن يحيى بن معين، استغرقت سبعاً وخمسين ومائتي صفحة، ولا أظن أني سآتي بجديد عليهما، ولذلك ستكون الترجمة مختصرة جداً.

---

(١) انظر في ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣١٤/١-٣١٨)، وتاريخ بغداد للخطيب (١٧٧/١٤-١٨٧)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٤٠٢/١-٤٠٧)، وتهذيب الكمال للمزّي (٥٤٣/٣١-٥٦٨)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٧١/١١-١٠٠)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٢٤٦/١١-٢٥٢)، وغيرها.

اسمه ونسبه:

هو الإمام يحيى بن معين بن عون بن زياد المُرِّي الغطفاني مولاهم، وُلد ببغداد وبها نشأ، وكانت ولادته آخر سنة ثمان وخمسين ومائة، وعُمِّر سبعاً وسبعين سنة، ومات بعد حياة حافلة بالعلم، والعبادة، سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، بالمدينة أيام الحج، قبل أن يحج.

شيوخه وتلاميذه:

تلقى ابن معين العلم على شيوخ عديدين، وقد ذكر الدكتور أحمد سيف في مقدّمة تحقيقه تاريخ الدوري (١٩٣/١ وما بعدها) واحداً وأربعين ومائة شيخ، وذيّل عليه الشيخ عصام السناني في مقدمة تحقيقه رواية الصوفي ص:(٧٨ وما بعدها)، واحداً وعشرين ومائة راوٍ، وسأقتصر على ذكر شيوخه الذين روى عنهم أحاديث هذا الجزء، والنصوص التي رواها عنهم، وأحيل على تراجمهم في مواضعها:

١ـ عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٣)،(٥)،(٦)،(٧).

٢ـ هشام بن يوسف الصنعاني (٥)،(٦)،(٧)،(١٧).

٣ـ مروان بن معاوية الفزاري (١٤)،(٢٣)،(٢٧).

٤ـ عبد الرحمن بن مهدي (١)،(٢٥).

٥ـ عبد الواحد بن واصل، أبو عبيدة السدوسي (٩)،(١٩).

٦ـ إسحاق بن يوسف الأزرق (٢١).

٧ـ بشر بن السري (٢٤).

٨ـ حماد بن أسامة الكوفي (٨).

٩ـ سعيد بن الحكم، ابن أبي مريم (١١).

١٠ـ سهل بن يوسف الأنماطي (١٥).

١١ـ عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي (١٨).

١٢ـ عباد بن عباد المهلبي (٢٠).

١٣ـ عباد بن العوام الكلابي (١٢).

١٤ـ محمد بن جعفر الهذلي (١٣).

١٥ـ مظفّر بن مدرك، أبو كامل الخراساني (٢٦).

١٦ـ المعتمر بن سليمان التيمي (٤).

١٧ـ معن بن عيسى الأشجعي (٢).

١٨ـ هشيم بن بشير السلمي (١٦).

١٩ـ يحيى بن زكريا بن أبي زائدة (١٠).

٢٠ـ يحيى بن يمان العجلي (٢٢).

وأما تلاميذه الذين أخذوا عنه العلم، فكثيرون أيضاً، وقد ذكر الدكتور أحمد سيف في مقدمة تحقيقه (١/٢٠٠، وما بعدها) ستين

راوياً عنه، وذيّل عليه الشيخ عصام السناني ص: (٨٤ وما بعدها) سبعين ومائة راوٍ.

وأما تلميذه الذي روى عنه أحاديثه في هذا الجزء فهو أبو منصور يحيى بن أحمد بن زياد الشيباني، وستأتي ترجمته، كما سيأتي من تابعه من تلاميذ يحيى بن معين الذين رووا عنه بعض أحاديثه التي معنا، وعددهم سبعة عشر راوياً، وذلك من خلال تخريج هذه الأحاديث.

مكانته العلمية:

كان الإمام ابن معين من أولئك العلماء الذين بذلوا حياتهم وأفنوها في سبيل العلم، تعلُّمه وتعليمه، وبكَّر في هذا، وارتحل إلى المراكز العلمية لتحقيق هذا الهدف، فأخذ العلم عن شيوخ كثيرين، وأخذ عنه تلامذة أكثر كما تقدّم، وكتب من الحديث، وجمع من الأصول شيئاً كثيراً، حتى بلغ درجة مرموقة في العلم، بل انتهى إليه علم الأمصار، والنصوص التي تدل على مكانته العلمية كثيرة، وهي مبثوثة في المراجع التي ترجمت له، وأكتفي في هذا المقام بما ذكره إمام الجرح والتعديل وعلل الحديث الإمام علي بن المديني، وهو من هو، فيما نقله الخطيب البغدادي في تاريخه (١٤/١٧٨) بسنده عنه أنه قال:

انتهى العلم بالبصرة إلى يحيى بن أبي كثير، وقتادة.

وعلم الكوفة إلى أبي إسحاق والأعمش.

وانتهى علم الحجاز إلى ابن شهاب، وعمرو بن دينار.

وصار علم هؤلاء الستة إلى اثني عشر رجلاً، منهم بالبصرة: سعيد بن أبي عروبة، وشعبة، ومعمر، وحماد بن سلمة، وأبو عوانة، ومن أهل الكوفة: سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ومن أهل الحجاز إلى مالك بن أنس، ومن أهل الشام إلى الأوزاعي.

وانتهى علم هؤلاء إلى محمد بن إسحاق، وهشام، ويحيى بن [زكريا] بن أبي زائدة، ووكيع، وابن المبارك -وهو أوسع هؤلاء علماً-، وابن مهدي، وابن آدم.

ثم قال: **فصار علم هؤلاء جميعاً إلى يحيى بن معين.**

مصنفاته:

تقدّم أن يحيى بن معين ممن كان يهتم بكتابة الحديث، فقد سأله أحمد بن عقبة: كم كتبت من الحديث يا أبا زكريا؟ فقال: كتبت بيدي هذه ستمائة ألف حديث.

ولم يكن يكتب أحاديث الثقات ومقبولي الرواية فقط، بل وكتب عن الكذّابين إذ كان يقول: وأيّ صاحب حديث لا يكتب عن كذّاب ألف حديث، وقال مرة: كتبنا عن الكذّابين، وسجّرنا به التنّور، وأخرجنا به خبزاً نضيجاً.

انظر: تاريخ بغداد (٤٣/١) و (١٨٢/١٤-١٨٤).

لكن مع هذه الآلاف المؤلّفة من الأحاديث التي كتبها بيده، لم يصلنا من أحاديثه التي دوّنها ورواها إلاّ الشيء القليل، ولو أخذنا

الكتب الستة مثالاً، وبحثنا عن أحاديثه فيها، لوجدنا أن رواياته عندهم بلغت أربعين رواية – مع ملاحظة أن بعض الأحاديث رواها غير واحد منهم – وهذا إحصاء بها[١]:

١ـ صحيح الإمام البخاري: ثلاث روايات، برقم (٣٧٥١)، (٣٨٥٧)، (٤٦٦٥).

٢ـ صحيح الإمام مسلم: ثلاث روايات، برقم (١٠١٨)، (١٤٢٤)، (١٥٤٢).

٣ـ سنن ابن ماجه: رواية واحدة، برقم (٤٢٦٧).

٤ـ سنن الترمذي: روايتان، برقم (٢٣٠٨)، (٣٧٨٩).

٥ـ سنن النسائي: أربع روايات: برقم (٥٠٠)، (٢٧٢٤)، (٢٧٤٤)، (٥٤٢٠).

٦ـ سنن أبي داود: سبع وعشرون رواية، برقم (٥٣)،(١٥٨)، (٢٠٢)، (٥٦١)، (٦٧٩)، (٨٤٥)، (١٢٥٦)، (١٦٠٦)، (١٧٩٧)، (١٨٧٠)، (١٩٩٩)، (٢٠٠٧)، (٢١٣٦)، (٢٢٤٣)، (٢٤٩٢)، (٢٥٤٥)، (٢٦٢٧)، (٢٧٣٢)، (٢٧٩٦)، (٢٨٦١)، (٣٠٨٨)، (٣٣٠٢)، (٣٣٧٤)، (٣٤٠٦)، (٣٤١٣)، (٣٤٦٠)، (٤٩٩٩).

---

(١) اعتمدت في الترقيم على الطبعات المذكورة في مراجع البحث.

بل لم يصلنا من مؤلّفاته الحديثية إلاّ ثلاثة أجزاء صغيرة هي:

١- حديث يحيى بن معين، برواية أحمد بن الحسن الصوفي، عنه:

وهو الجزء الأوّل من **الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان**، رواية أبي الحسن الحربي عن الصوفي، والمعروفة باسم «**الحربيات**»، ويبلغ عدد نصوصه ستاً وثمانين نصّاً، وقد حقّقه أخونا الشيخ / عصام بن عبد الله السناني، بحثاً مكملاً لمتطلّبات درجة الماجستير بجامعة الملك سعود بالرياض عام ١٤١٥هـ.

٢- حديث يحيى بن معين، برواية أحمد بن علي المروزي، عنه:

وهو في ثلاثة أجزاء، وقد وقعت جميع أجزائه للحافظ ابن حجر (انظر: المجمع المؤسس ١/٢٠٣، وفتح الباري ٨/٥٢٦)، لكن لم يصلنا إلا الجزء الثاني منه، وعدد نصوصه سبع وثلاثون ومائتا نص، وقد حقّقه أخونا الشيخ / خالد بن عبد الله السبيت، بحثاً مكمّلاً لمتطلّبات درجة الماجستير بجامعة الملك سعود بالرياض عام ١٤١٥هـ.

وقد طبع هذا الجزء بمكتبة الرشد بالرياض.

٣- حديث يحيى بن معين، برواية يحيى بن أحمد الشيباني، وهو هذا.

أما عن مؤلّفاته في معرفة الرجال، وجرحهم وتعديلهم، فهذه لم يؤلّفها ابتداءً، وإنما هي عبارة عن أحكام وأجوبة تتعلّق بالرواة أو علل الأحاديث، كان ابن معين دائماً ما يُسأل عنها باعتباره إمام الجرح

والتعديل في وقته، وكانت هذه الأحكام والأجوبة تُدوّن من قبل بعض تلاميذه الذين رووها، فأصبحت تعرف باسم «الروايات عن ابن معين»، وهي عديدة.

وجميع ما وصلنا منها ـ في علمي ـ قد طُبع بحمد الله، وهي ستة:

أ ـ **التاريخ**، برواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري.

وهي أكبر الروايات إذ تقارب نصوصها أربعمائة وخمسة آلاف نص، وقد حقّقه شيخنا الدكتور أحمد نور سيف، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر بالقاهرة عام ١٣٩٦هـ بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى، وهو مطبوع بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى في أربع مجلّدات عام ١٣٩٩هـ.

ب ـ **معرفة الرجال عن يحيى بن معين**، برواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز:

وتبلغ روايته ثلث رواية الدوري تقريباً، وقد طُبع الكتاب في جزأين بمجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الأول بتحقيق محمد كامل القصار، والثاني بتحقيق محمد بن مطيع الحافظ وغزوة بدير.

جـ ـ **سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين**، وهو أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي:

وتبلغ روايته تسعين وثمانمائة نص، وهو مطبوع عن مكتبة الدار بالمدينة، بتحقيق شيخنا الدكتور أحمد نور سيف عام ١٤٠٨هـ.

د ـ تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم:

وتبلغ روايته خمسة وسبعين وتسعمائة نص، وهو مطبوع عن مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، بتحقيق شيخنا الدكتور أحمد نور سيف عام ١٤٠٠هـ.

هـ ـ من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية أبي خالد الدقاق:

وتبلغ روايته سبعة وأربعمائة نص، وهو مطبوع كسابقه.

و ـ تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني، عن يحيى بن معين:

وهي أصغر الروايات إذ تبلغ نصوصها اثنين وستين نصاً، وهو مطبوع بتحقيق نظر محمد الفاريابي، وقد ألحق بآخره فهرسة للرواة الذين تكلّم فيهم يحيى بن معين في جميع الروايات السابقة.

وهناك روايات عديدة لم تصلنا، وهي مبثوثة في بطون الكتب، كالكامل لابن عدي، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم وغيرهما.

أهمية تحقيق هذا الجزء.

يمكن تلخيص أهمية هذا الجزء الذي أقوم بتحقيقه في عدة نقاط هي:

١ـ أنه أثر من آثار هذا الإمام الذي كان قريناً لإمام السنة، الإمام أحمد بن حنبل ورفيقه في الطلب، لكن لم يكتب الله لآثاره الحديثية أن تصلنا إلا من خلال الأجزاء الثلاثة التي تقدم ذكرها، وهذا أحدها، ومن خلال رواياته القليلة المبثوثة في كتب السنة.

٢ـ أنه حفظ لنا عدداً من أحاديث هذا الإمام لم أقف عليها من طريقه فيما بين أيدينا من مصادر السنة وغيرها من العلوم التي تُروى الأحاديث فيها بالأسانيد، وقد بلغت هذه الأحاديث أحد عشر حديثاً هي بالأرقام الآتية:

(٥)، (٦)، (٧)، (٨)، (١٠)، (١٣)، (١٤)، (١٥)، (١٦)، (١٨)، (٢٣).

بل حوى الجزء حديثين لم أقف لهما على تخريج لا من طريق ابن معين ولا من طريق غيره، وهما برقم (٢٠) و(٢٦).

٣ـ كما حوى الجزء بعض الفوائد الحديثية أو الأحكام الفقهية لابن معين لم أقف عليها في غيره، كما جاء في النص رقم (٣٦) من أن عطاء بن أبي رباح سمع من عائشة شيئاً، والنص (٢٨) وفيه أن رأي ابن معين الفقهي أن الإفراد أفضل الأنساك الثلاثة، والنص (٢٩) في أنه

يرى الصوم في السفر لمن قوي عليه، والنص (٣١) في أنه يرى الوضوء من القيء والرعاف.

ويضاف إلى ذلك فائدة في النص (١١) في تفسير معنى «القنو» الوارد في الحديث المذكور.

منهج ابن معين رحمه الله في هذا الجزء .

تبين لي من خلال التحقيق والدراسة منهج الإمام يحيى بن معين في هذا الجزء، وأجمله فيما يأتي :

١- لم يقتصر على الأحاديث والآثار (من النص ١/٢٧)، بل أورد فيه خمس مسائل فقهية (من النص ٢٨ إلى ٣١ إضافة إلى ٣٩)، وأجوبة عن سؤالات في نقد الرجال وعددها ستة (من النص ٣٢ إلى ٣٧)، وفي الإيمان (النص ٣٨)، وفي نقد حديث (النص ٤٠)، وكان ذلك تبعاً لسؤالات راوي الجزء عنه.

٢- لم يقتصر على الأحاديث المرفوعة، بل ضم إليها الآثار الموقوفة على الصحابة كما في النصين (١٥) و (٢٠)، أو على من دونهم كما في النصوص (٨)، (٢٢)، (٢٦).

٣- روى جميع هذه الأحاديث والآثار بإسناده المتصل، و لم يختل هذا المنهج في النص (رقم٧) لأنه جاء معطوفاً على الإسناد الذي قبله.

٤- معظم هذه الأحاديث والآثار محتج بها وخَلَت من حديث أو أثر موضوع.

٥- لم تكن هذه الأحاديث والآثار في موضوع واحد، بل اشتملت على موضوعات متنوعة، كالطهارة، والمناسك، والنكاح، وغيرها.

٦- كان منهجه في أجوبته عن السؤالات، الاختصار دون إخلال بالمقصود.

وصف الجزء

اعتمدت في تحقيق هذه الأحاديث على نسخة خطية وحيدة لم أقف على ثانية لها، أصلها محفوظ بالمكتبة الظاهرية بدمشق - مكتبة الأسد حالياً - ضمن مجموع رقم (١٢٠)، من الورقة (٦٨ إلى ٨٨)، وعنوان الجزء: «**جزء فيه أحاديث أبي اليمان الحكم بن نافع، وأحاديث أبي ذؤالة، وأحاديث يحيى بن معين، وغيره رحمهم الله**».

وهذا يعني أن الجزء لا يقتصر على أحاديث يحيى بن معين وحده، بل على أحاديث غيره، لكن أحاديث كل إمام من الأئمة المذكورين مستقلة عن أحاديث الآخرين، بحيث تبدأ كل مجموعة بالبسملة، وبذكر إسناد الجزء، وتنتهي بالصلاة على النبي محمد وآله أجمعين، وهكذا في أحاديث كل إمام، وإليك بيانها تفصيلاً:

١ـ أحاديث أبي اليمان الحكم بن نافع، عن شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن شيوخه:

وتبدأ أحاديثه من أول الجزء (الورقة ٧٠/ب إلى منتصف الورقة ٧٩/ب)، وآخرها قوله: آخر أحاديث أبي اليمان، وصلى الله على محمد وآله أجمعين.

وهذه الأحاديث حقّقها الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في أطروحته للدكتوراه التي قدّمها إلى جامعة كمبردج عام ١٩٦٦م، والتي كانت مكتوبة باللغة الإنجليزية، لكن عندما ترجمها إلى اللغة العربية، وطبعت بعنوان: «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه»، لم يلحق هذه الأحاديث، وقد أشار إلى ذلك في حاشية ص:(٤٧٣) فقال: اشتملت الأطروحة على أحاديث مخطوطتين أخريين أيضاً هما: نسخة حديث عبيد الله بن عمر، عن نافع، ونسخة شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، وقد حذفناهما من هذه الطبعة، وذلك لأن تحقيقهما كان تحقيقاً بسيطاً لا يفيد كثيراً في البحث، وكنا أثبتناهما في الأطروحة لإثبات وجودهما لا أكثر.

وكما ترى فإن وصف هذه الأحاديث بأنها نسخة شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، فيه نظر، لأنها لم تحو سوى على اثنين وسبعين نصاً، وهذا العدد لا يمثل جميع أحاديث شعيب عن الزهري.

انظر: مسند الشاميّين للطبراني ٤/١٣٦، الحديث: (٢٩٣٦) إلى ص:(٣٠٠)، الحديث: (٣٣٦٧)، مجموعها (٤٣١) حديث.

٢ـ أحاديث أبي ذؤالة أصبغ بن عبد العزيز بن مروان الليثي الحمصي:

وتبدأ من حيث انتهت أحاديث أبي اليمان إلى منتصف الورقة: (٨٢ب تقريباً)، وفي آخرها قوله: آخر الأحاديث.

وبتأمّل هذه الأحاديث وجدت أنها ليست أحاديث أبي ذؤالة فقط، بل معها أحاديث غيره، فأحاديث أبي ذؤالة من الحديث الأوّل إلى نهاية السابع، ثم تليها أحاديث عمران بن بكار الكلاعي إلى نهاية الحديث العاشر، ثم أحاديث عثمان بن إسماعيل الهذلي إلى نهاية الحديث التاسع والعشرين، ثم أحاديث أحمد بن حنبل إلى نهاية الحديث الثالث والثلاثين، وهو آخر الأحاديث.

٣ـ أحاديث يحيى بن معين، من رواية يحيى الشيباني عنه:

وتبدأ من حيث انتهت أحاديث أبي ذؤالة ومن معه، إلى نهاية الجزء في منتصف الورقة: (٨٤ب)، وفي آخرها قوله: آخر أحاديث يحيى بن معين، والحمد لله وحده، والصلاة على النبي محمد وآله أجمعين.

وتقدّرُ النصوص بأربعين نصّاً، تشتمل على أحاديث يرويها ابن معين بإسناده، وسؤالات وجّهها إليه الشيباني عن مسائل فقهية وعقدية، وآراء ابن معين حول بعض الرواة والأحاديث.

وكان عملي تحقيق ودراسة هذه الأحاديث والسؤالات كما سترى في قسم التحقيق.

صحة نسبة هذا الجزء:

على الرغم من أني لم أجد من نسب هذا الجزء لابن معين من رواية الشيباني عنه سوى فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي (١/١/٢٠٣)، والشيخ الألباني في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص:(٣١٩)، وشيخنا الفاضل الدكتور / أحمد نور سيف في مقدمة تحقيقه تاريخ ابن معين برواية الدوري (٦٢/١)، وجميعهم من المعاصرين، إلاّ أنّي لا أشكّ في صحة نسبة هذه الأحاديث إلى ابن معين، وذلك لأمرين:

١ـ السماعات المثبتة بالجزء، والمؤرّخة بتاريخ متقدم، وقد أَثْبَتُّ إحداها في ترجمة أبي منصور الشرابي.

٢ـ وهو الأهم: رواية غير واحد من الأئمة المتقدمين بعض نصوص هذه الأحاديث من طريق الشيباني عن ابن معين، وقد أثبت ذلك في تخريج هذه النصوص، وهؤلاء الأئمة هم:

أ ـ الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) في كتابه المستدرك (انظر: تخريج النص ١٦).

ب ـ أبو بكر بن مردويه (ت٤١٠هـ) في كتابه التفسير ـ بواسطة تغليق التعليق لابن حجر ـ (انظر: تخريج النص ١٢).

جـ ـ الإمام البيهقي (ت٤٥٨هـ) في كتابه السنن الكبرى (انظر: تخريج النص ٢٧).

د ـ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) في كتابه تاريخ بغداد (انظر: تخريج النصين ٣٢ و ٣٧).

هـ ـ الحافظ المزي (ت٧٤٢هـ) في كتابه تهذيب الكمال (انظر: تخريج النصين ٣٢ و ٣٧).

رواة الجزء:

جميع أحاديث الجزء التي تقدم وصفها رويت بإسناد واحد، وإليك تراجم رواته:

١ـ الشيخ الإمام الحاكم، أبو منصور عبد الرحيم بن محمد بن أحمد الشرابي:

ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام (وفيات ٤٩١ ــ ٥٠٠) ص:(٣٤١)، ونسبه بالأصبهاني، ثم قال: روى عن أبي بكر محمد بن الحسن بن الليث الصفار صاحب ابن خميرويه الهروي، وروى عنه أبو سعد محمد بن عبد الواحد الصائغ، توفي قبل الخمسمائة أو بعدها.اهـ

و لم أقف له على ترجمة عند غيره، وكذلك قال محقق التاريخ.

قلت: وما ذكره الذهبي من أن وفاته كانت قبل الخمسمائة أو بعدها فيه نظر، لأن وفاته كانت بعد الخمسمائة بفترة ليست قصيرة، إذ جاء في بعض السماعات على الجزء ما يلي:

«سمع من أوّل الجزء إلى آخر أحاديث يحيى بن معين رحمة الله عليه، من القاضي، الإمام، الفقيه أبي منصور عبد الرحيم بن محمد بن أحمد بن يحيى بن أحمد الشرابي الشافعي الشيرازي، بحق سماعه عن أبي بكر محمد بن الحسين الصفار، بقراءة الشيخ أبي بكر أحمد بن محمد بن عمر بن يحيى الدشتي عليه، محمد بن أبي عبد الله بن غانم الحداد البيع الأصبهاني، وأبو منصور مسعود بن عبد الرحمن بن نصرويه

الأصبهاني، وأبو سعد محمد بن عبد الواحد بن عبد الوهاب الصايغ الأصبهاني، ومعه أبو عبد الله ثابت بن غانم بن حمد ... الأصبهاني، وذلك بشيراز في شوال من سنة ثمان عشرة وخمسمائة، نفعهم الله تبارك وتعالى به».

فهذا السماع يفيد عدة أمور:

أ ـ أن وفاته كانت بعد سنة ثمان عشرة وخمسمائة، بل جاء في أوّل الجزء أنه قرئ عليه كذلك في صفر سنة تسع عشرة وخمسمائة.

ب ـ أنه شافعي المذهب.

جـ ـ أنه استوطن شيراز، فنسب إليها.

د ـ ذكر ثلاثة من تلاميذه الذين سمعوا منه الجزء غير محمد الصايغ الذي ذكره الذهبي، إضافة إلى أبي بكر الدشتي الذي كان يقرأ عليه الجزء وهم يسمعون منه.

كما وقفت على تلميذ خامس له هو: أحمد بن عبد الله بن مرزوق الأصبهاني، الذي روى ابن العديم الحلبي في بغية الطلب (٩٤٧/٢) حديثاً من أحاديث الجزء، من طريقه عن الشرابي.

٢ـ الشيخ أبو بكر محمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن الليث الشاهد الصفار الكشِّي:

ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام (وفيات ٤٤١-٤٦٠) ص:(١٦٣)، ونسبه بالشيرازي، ابن الإمام أبي علي، سمع من ابن المقري، وابن منده بأصبهان، ومات في السَّنة، ذكره يحيى بن منده، ومات أبوه سنة خمس وأربعين. انتهى كلام الذهبي.

و لم يعزُ المحقق ترجمته لأي مصدر كما هي عادته، مما يدل على أنه لم يقف له على ترجمة.

وقد وقفت على ترجمة ضافية له في الأنساب للسمعاني (١٥٢/٥) في غير مظنّته، فيمن نسبه «الليثي» أُثْبِتُها بنصّها، حيث قال:

«وابنه أبو بكر محمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن الليث بن كشِّي الصفار الليثي، شيخ، ثقة، يفهم، وكان خطيب شيراز، بكّر به أبوه في سماع الحديث إلى هراة، وسمع بها أبا الفضل محمد بن عبد الله بن خميرويه الكرابيسي، وأبا منصور العباس بن الفضل بن زكريا النّضروبي، وأبا محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه بن مردويه الهروي، وأبا عبد الله الحسين بن أحمد الشماخي الحافظ، وسمع نفسا أبا بكر محمد بن عبيد الله بن شيرويه الفسوي، وبأصبهان أبا بكر محمد بن إبراهيم المقرئ وطبقتهم من شيوخ شيراز، وكانت ولادته سنة ثلاث

وستين وثلاثمائة، هكذا ذكره عبد العزيز النخشبي، قلت: وأظنه أنه مات قبل سنة أربعين وأربعمائة، والله أعلم». انتهى كلامه.

قلت: وما ظنّه السمعاني غير صحيح؛ إذ جاء في أوّل الجزء أنه قرئ عليه في شهر رمضان سنة ست وأربعين وأربعمائة. وعليه فتكون وفاته بعد ذلك.

٣ـ الشيخ أبو الفضل محمد بن عبد الله بن محمد بن خميرويه الكرابيسي الهروي:

سمع علي بن محمد الجكّاني، وأحمد بن نجدة، وأحمد بن محمود بن مقاتل، وجماعة. حدّث عنه أبو بكر البرقاني، وأبو الفضل عمر بن أبي سعد، وأبو ذر عبد بن أحمد، والحسين بن علي الباشاني، ومنصور بن إسماعيل القاضي، وأحمد بن محمد بن إبراهيم بن إسحاق، وأبو يعقوب القراب، ومحمد بن الفضيل الهرويون، وثقه السمعاني فقال: كان ثقة، فاضلاً، عالماً.

ووصفه الذهبي بالمحدّث، العدل. توفي سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة.

(انظر: الأنساب للسمعاني فيمن نسبه الخميروي ٢/٤٠٠، ولم يذكر غيره فيها، وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٦/٣١١).

قلت: ويضاف إلى تلاميذه: أبو بكر محمد بن الحسن الليثي، راوي الجزء عنه.

٤ـ الشيخ أبو منصور يحيى بن أحمد بن زياد الشيباني:

راوية أحاديث يحيى بن معين في هذا الجزء، ومع ذلك فإن كتب التراجم بخلت علينا بترجمة له، حتى إن شيخنا الدكتور أحمد نور سيف حفظه الله تعالى قال: لم أقف له على ترجمة (التاريخ برواية الدوري ٦٢/١ حاشية ٣).

و لم أقف بعد البحث والتقصّي على من ترجم له سوى الذهبي في كتابه تاريخ الإسلام (وفيات ٢٩١ ـ ٣٠٠) ص:(٣٢١)، وقد سبقني في ذلك أخونا الشيخ عصام السناني في تحقيقه نسخة يحيى بن معين برواية الصوفي ص:(١٧٣)، لكن تصحّف نسب «الشيباني» عنده تبعاً للذهبي إلى «السفياني»، وإليك ما ذكره الذهبي حيث قال:

«يحيى بن أحمد بن زياد، أبو منصور السفياني الهروي، سمع خالد بن الصباح، ويحيى بن معين، وأحمد بن سعيد الدارمي، وعنه أبو إسحاق البزار الحافظ، والفضل بن العباس، وأبو الفضل بن حمدويه، مات سنة ثمان وتسعين ومائتين».

وقد وقفت أثناء البحث على ثلاثة آخرين غير من تقدم تتلمذوا عليه، وهم:

أ ــ دعلج بن أحمد السجستاني، كما في تخريج النص (١٢)، وترجمة دعلج في سير أعلام النبلاء (٣٠/١٦).

ب ـ علي بن عيسى الهروي، شيخ الحاكم النيسابوري، كما في تخريج النص (١٦)، وترجمته في تاريخ الإسلام للذهبي (وفيات ٣٣١-٣٥٠) ص:(٣٠١)، ولم أقف له على ترجمة عند غيره.

جـ ـ أبو عمرو محمد بن أبي بكر بن الحسن الجوهري، كما في تخريج النص (٢٧)، ولم أقف على ترجمته.

فهذا ما وقفت عليه في ترجمة الشيباني.

لكني من خلال تخريج الأحاديث التي أسندها عن ابن معين ودراستها والتي بلغت سبعة وعشرين حديثاً، يمكنني القول بأنه لا ينزل عن مرتبة رجال الحديث الحسن، ولعلّي لا أكون مبالغاً إذا أعطيته وصف الثقة، والدليل على ما ذكرت الإحصاء التالي:

أوّلاً: من جهة درجة الأحاديث التي رواها:

١ـ عدد الأحاديث الصحيحة لذاتها سبعة عشر حديثاً، وهي كالتالي:

(٢)، (٣)، (٥)، (٦)، (٧)، (٨)، (٩)، (١٢)، (١٣)، (١٥)، (١٦)، (١٧)، (١٨)، (٢٣)، (٢٤)، (٢٥)، (٢٧).

٢ـ عدد الأحاديث الحسنة لذاتها خمسة أحاديث، وهي كالتالي:

(١)، (٤)، (١١)، (١٤)، (٢١).

وجميعها ارتقت إلى درجة الصحيح لغيره.

٣ـ عدد الأحاديث الضعيفة المنجبرة، حديثان هما: (١٠)، (١٩).

٤ـ عدد الأحاديث الضعيفة ضعفاً غير منجبر، حديث واحد هو (٢٢).

٥ـ عدد الأحاديث التي لم أتمكن من الوقوف عليها وتخريجها، وبالتالي توقفت فيها: حديثان هما (٢٠)، (٢٦).

وخلت أحاديث الدراسة من حديث موضوع.

ثانياً: من جهة الرواة الذين تابعوه:

تحصل لي من تخريج الأحاديث التي رواها الشيباني، ثمانية عشر راوياً تابعوه في رواية بعض أحاديث الدراسة وعددها ستة وعشرون حديثاً، وهذا يدل على أنه حفظ ما حفظوه، وفيهم من هو مشهور بالتوثيق والإتقان، كأبي داود، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وهذه قائمة بأسمائهم، وأرقام الأحاديث التي تابعوه عليها:

١ـ أحمد بن علي المروزي، (٢)، (٣)، (٤)، (١٢)، (١٧)، (٢٢).

٢ـ أحمد بن الحسن الصوفي، (٢)، (٣)، (١١).

٣ـ محمد بن عثمان بن أبي شيبة، (١)، (٢)، (٢٥).

٤ـ أبو داود السجستاني، (١٢)، (٢٧).

٥- عبد الله بن أحمد بن حنبل، (٢)، (٤).

٦- أحمد بن يحيى الحلواني، (١٢)، (٢٤).

٧- عباس الدوري، (٢٢).

٨- ابن أبي خيثمة، (١١).

٩- أبو بكر بن أبي داود، (١).

١٠- معاذ بن المثنى، (١).

١١- معاوية بن صالح، (١).

١٢- نصر بن محمد الأسدي، (٩).

١٣- صالح بن محمد بن حبيب، (١٢).

١٤- محمد بن علي الصائغ، (١٩).

١٥- إبراهيم بن أبي داود، (٢١).

١٦- أحمد بن علي الخزاز، (٢١).

١٧- محمد بن إسحاق الصاغاني، (٢٧).

أما باقي الأحاديث وعددها أحد عشر حديثاً، فقد توبع يحيى بن معين في روايتها، وبالتالي فالشيباني يكون قد توبع عليها متابعة قاصرة، وقد تقدمت أرقام هذه الأحاديث في بيان أهمية هذا الجزء.

عملي في التحقيق:

١ـ نسخت المخطوط، ووثّقت النص من المصادر التي اعتمدت بعض نصوصه، ومن مراجع التخريج في النصوص الباقية، ورقمت نصوصه.

٢ـ عزوت الآيات إلى مواضعها في القرآن الكريم.

٣ـ خرّجت الأحاديث والآثار، وراعيت فيه من أخرجها من طريق الشيباني، فإن لم أجد، فمن المصادر التي أخرجت متابعات له عن يحيى ابن معين، فإن لم أجد، فمن تابع يحيى بن معين، ثم من تابع شيخه، وهكذا إلى الصحابي.

ولم أتوسع في ذكر الشواهد إلا بما يعين على الحكم على الحديث.

٤ـ درست إسناد الحديث أو الأثر، فإن كان من رجال الكتب الستة اكتفيت بحكم الذهبي في الكاشف، وابن حجر في التقريب إن لم يختلفا، وإلا درست حاله من مصادر أخرى وبيّنت الراجح فيه.

٥ـ اعتمدت في ترجمة الصحابي على كتاب الإصابة لابن حجر، والتزمت بأن أذكر عدد رواياته معتمداً على كتاب ابن حزم «أسماء الصحابة وما لكل واحد من العدد».

٦ـ إن كان في الحديث علّة خفية كأن يحصل اختلاف على أحد رواة الحديث، أدرس هذه العلة مبيناً الصواب في هذا الاختلاف.

٧- درست النصوص الأخرى التي تبيّن حكم ابن معين في الرجال، أو مذهبه الفقهي أو رأيه الاعتقادي بما رأيت أنه اختصار غير مخل.

٨- شرحت الكلمات الغريبة، ووضّحت الرواة المهملين أو المبهمين بما يزيل الغرابة أو الإهمال أو الإبهام.

هذا وأستغفر الله من كل خطأ أو زلل وقعت فيه. وصلى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم.

جزء فيه أحاديث أبي اليمان الحكم بن نافع و

أحاديث أبي داود وأحاديث يحيى بن معين

وغيرهم رواية الشيخ الإمام الكامل أبي منصور

عبد الرحيم بن محمد بن أحمد الشرابي حرسه الله عن الشيخ

أبي بكر محمد بن الحسين بن أحمد بن محمد بن الليث الشاهد

صورة بداية الجزء من المخطوط

الضبي والمعتزي ن واخبرنا ابن [illegible] ثنا ابو عبد الله محمد بن عبد الرحمن النسائي الرزكي

نا احمد بن محمد بن حنبل نا محمد بن سلمة عن ابن اسحق عن عبيد الله بن طلحة بن كريز عن الحسن قال اخبرني من

راى العلم ان ختانا فابى ان يجيب وقال كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ناتي

الختان ولا ندعى له ن حدثنا محمد بن عبد الرحمن نا احمد بن حنبل نا محمد بن ابي عدي عن حميد

عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان مفطرا [illegible] الا في شهر

رمضان ماذا افطر عندكم الصائمون [illegible] ن حدثنا محمد بن عبد الرحمن نا احمد بن

حنبل نا محمد بن جعفر نا شعبة قال سمعت سماك بن حرب قال سمعت عباد بن حبيش يحدث

عن عدي بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وسلم [illegible] قال المغضوب

عليهم اليهود ولا الضالين النصارى ن حدثنا محمد بن عبد الرحمن نا احمد بن حنبل

نا اسحق بن يوسف عن شريك عن عبد الله بن شريك العامري قال سمعت عبد الله بن عمر

وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير سئلوا عن العمرة قبل الحج المتعة فقالوا نعم سنة

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم فيطوفون بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يحلون وان كان ذلك

قبل يوم عرفة بيوم ثم يهل بالحج فتكون قد جمعت عمرة وحجة او جمع الله له عمرة وحجة ن

قال ابو عبد الله قلت لاحمد بن حنبل من اراد حجة ومن يحج ويعتمر عن المتوفى فاستعمل هذا

الحديث حديث العبادلة ثم تقدم مع الناس فلا يجزيه ولا باس به قلت فما العلة

قال نعم لان النبي صلى الله عليه وسلم امر اصحابه بذلك ن اخر الاحاديث

بسم الله الرحمن الرحيم [illegible] عبد الرحيم [illegible] وقرئ عليه [illegible] شهر رمضان

قال اخبرنا الشيخ ابو بكر محمد بن الحسن بن احمد بن الليث الشاهد [illegible] شهر ربيع الاول

سنة ثلث واربعين واربعمائة انا ابو الفضل محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الكرابيسي [illegible]

نا ابو منصور يحيى بن احمد بن زياد الشيباني نا ابو زكريا يحيى بن معين نا ابن مهدي عن معوية بن صالح

عن سليم بن ابي الربيع [illegible] عن القسم ابي عبد الرحمن مولى يزيد بن معوية قال دخلت مسجد دمشق

صورة من المخطوط فيها بداية أحاديث يحيى بن معين

صورة من المخطوط فيها نهاية أحاديث يحيى بن معين وبه يتم الجزء



النص محقّقاً

بسم الله الرحمن الرحيم

وأخبرنا الحاكم عبد الرحيم بقراءتي عليه، قال: أخبرنا الشيخ أبو بكر محمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن الليث الشاهد، قراءة عليه في شهر رمضان سنة ست وأربعين وأربعمائة، أنا أبو الفضل محمد بن عبد الله بن محمد بن حميرويه الكرابيسي بهراة، نا أبو منصور يحيى بن أحمد بن زياد الشيباني،

١/ **نا** أبو زكريا يحيى بن معين، نا ابن مهدي[1]،

(١) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم، أبو سعيد البصري، ثقة ثبت، حافظ، عارف بالرجال والحديث، مات سنة ثمان وتسعين بعد المائة، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة. أخرج له الجماعة.
انظر: التقريب ص:(٣٥١)، والتهذيب (٦/ ٢٥٠ وما بعدها)، وكلاهما للحافظ ابن حجر.
وقد وقفت على نص نفيس لابن حبان يفيد توثيق شيوخ ابن مهدي، حيث قال في الثقات (٨/٣٧٣): وأبى الرواية إلا عن الثقات.
وما تقدّم في سنة وفاته هو الصحيح، أما وضع الحافظ ابن حجر له في الطبقة التاسعة في كتابه التقريب – وقد اصطلح على أن من كان من الطبقة التاسعة إلى الثانية عشر فوفاتهم بعد المائتين – فغير مُسلّم.

=

والحافظ ابن حجر قد خرج عن اصطلاحه في الطبقات في بعض الرواة إذا تعارض تاريخ الوفاة مع جانب الرواية.

وقد بحثت هذه المسألة في بحث مستقل، وحاصل ما توصّلت إليه ما يلي:

١ـ أن الحافظ ابن حجر قسّم رواة الكتب الستة إلى اثنتي عشرة طبقة مراعياً في ذلك جانب الرواية لكل راو عن شيوخه، فقسّم التابعين مثلاً إلى خمس طبقات، فجعل كبار التابعين والمخضرمين في الطبقة الثانية، وفي الثالثة: الطبقة الوسطى منهم، وفي الرابعة: طبقة تلي الوسطى، جلُّ روايتهم عن كبار التابعين، وفي الخامسة: الطبقة الصغرى منهم الذين رأوا الواحد والاثنين من الصحابة، و لم يثبت لبعضهم السماع منهم، وفي السادسة: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة.

ثم قال الحافظ بعد ذكره الطبقات الاثني عشر: وذكرت وفاة من عرفت سنة وفاته منهم، فإن كان من الأولى والثانية فهم قبل المائة، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة فهم بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فهم بعد المائتين، ومن ندر عن ذلك بيّنته.

انظر: التقريب ص:(٧٥).

وهذا الذي ذكره في تاريخ الوفاة يلتزم به الحافظ إذا لم يتعارض مع جانب الرواية التي وضّحها في تقسيمه للطبقات، أما في حال التعارض فإنه يقدّم جانب الرواية على اصطلاحه في تاريخ الوفاة، كما فعل مع ابن مهدي مثلاً.

٢ـ معظم هؤلاء الرواة إما في الطبقة الثالثة، فكانت وفاتهم آخر المائة الأولى، وعددهم اثنان وسبعون راوياً، وإما في الطبقة التاسعة، فكانت وفاتهم آخر المائة الثانية، وعددهم سبعة وستون راوياً من مجموع عدد الرواة الذين بلغوا ستة وخمسين ومائة راوٍ.

عن معاوية بن صالح[١]، عن سليمان أبي الربيع[٢]، عن القاسم أبي

---

(١) هو معاوية بن صالح بن حُدير الحضرمي، الحمصي.

قال فيه الذهبي: صدوق، وزاد ابن حجر: له أوهام. مات سنة ثمان وخمسين ومائة، أخرج له البخاري في جزء القراءة خلف الإمام، ومسلم في صحيحه، وأصحاب السنن الأربعة.

انظر: الكاشف (٢٧٦/٢)، والتقريب ص:(٥٣٨).

قلت: ويظهر أن مسلماً يرى توثيقه موافقاً في ذلك أكثر الحفاظ المتقدّمين، كالإمام أحمد وابن معين في رواية، وابن مهدي ـ تلميذه في هذه الرواية ـ والعجلي، والنسائي، وأبي زرعة، وابن سعد، والبزار في رواية، وابن حبان.

انظر: التهذيب (١٨٩/١٠ وما بعدها).

ولعل الراجح ما ذهبوا إليه، إذ هو ما جزم به الترمذي فقال: ومعاوية بن صالح ثقة عند أهل الحديث، ولا نعلم أحداً تكلّم فيه غير يحيى بن سعيد القطان. جامع الترمذي (٣٢/٥).

(٢) هو سليمان بن عبد الرحمن الذي روى عنه شعبة وليث بن سعد ـ كما صرّح بذلك أحمد في إحدى روايتيه، وستأتي ـ يعني بذلك: سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى البصري، وذكر الذهبي أنه يروي عن القاسم أبي عبد الرحمن ـ شيخه في الرواية التي معنا ـ ثقة، أخرج له أصحاب السنن الأربعة.

انظر: الكاشف (٤٦٢/١)، والتقريب ص:(٢٥٣).

أما الهيثمي فقال: لم أر من ترجمه. مجمع الزوائد (٢٥٣/١).

عبد الرحمن[١] مولى يزيد بن معاوية[٢] قال: دخلت مسجد دمشق [٨٢/ب] وهم مجتمعون على شيخ وهو يحدّثهم، يقال له: سهل بن

---

(١) هو القاسم بن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن الدمشقي، صاحب أبي أمامة.
قال فيه الذهبي: صدوق. وزاد ابن حجر: يغرب كثيراً.
مات سنة اثنتي عشرة ومائة، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، وأصحاب السنن الأربعة.
انظر: الكاشف (١٢٩/٢)، والتقريب ص:(٤٥٠).
قلت: وقد وثقه غير واحد كابن معين، والترمذي والفسوي، وإنما نزل حاله عند الذهبي وابن حجر لهذه الغرائب في حديثه، لكن خلاصة حاله قول أبي حاتم: حديث الثقات عنه مستقيم لا بأس به، وإنما ينكر عنه الضعفاء. وبنحوه قال ابن معين.
انظر: تهذيب التهذيب (٢٩٠/٨، وما بعدها)، وليس كلامه هذا في الجرح والتعديل (١١٣/٧).

(٢) هكذا في المخطوط «مولى يزيد بن معاوية» والصحيح «مولى بني يزيد بن معاوية»، إذ قال دحيم: كان القاسم مولى لجويرية بنت أبي سفيان، فورث بنو يزيد بن معاوية ولاءه، فلذلك يقال: مولى بني يزيد بن معاوية.
انظر: التهذيب (٢٩٠/٨).

الحنظلية[١]، فسمعته يقول: قال رسول الله ﷺ: «**من أكل لحماً فليتوضّأ**»[٢].

---

(١) هو سهل بن عمرو بن عدي الأنصاري، الأوسي، وقد اختلف في اسم أبيه، والأشهر ما تقدم. والحنظلية: اسم أمّه، وقيل: جدّته، شهد أحداً وما بعدها، ثم تحوّل إلى الشام حتى مات في صدر خلافة معاوية، وكان عقيماً لا يولد له.

انظر: الإصابة لابن حجر (٢٧٢/٤، ٢٧٣).

وذكر ابن حزم أنه روى تسعة أحاديث.

انظر: أسماء الصحابة وما لكل واحد منهم من العدد ص:(٤٩).

(٢) لم أقف على من أخرج الحديث من طريق الشيباني، لكن تابعه في الرواية عن يحيى بن معين:

١ـ أبو بكر بن أبي داود:

وأخرج روايته الطحاوي في شرح معاني الآثار (٦٤/١) عن ابن أبي داود.

٢ـ محمد بن عثمان بن أبي شيبة:

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٩٨/٦) (٥٦٢٢) عن محمد بن عثمان.

٣ـ معاذ بن المثنّى:

وأخرج روايته الطبراني في مسند الشاميّين (١٩٠/٣) (٢٠٥٦) عن معاذ.

ثلاثتهم عن يحيى بن معين، به، بمثله، لكن قالوا في روايتهم: مولى معاوية.

كما تابع أحمدُ بن حنبل ابنَ معين في روايته الحديث عن عبد الرحمن بن مهدي.

=

٢ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا معن[(١)]، عن مالك[(٢)]، عن هشام بن عروة[(٣)]، عن أبيه[(٤)]، عن عائشة[(٥)] قالت: «**لم يُصافح رسول الله [ﷺ] امرأة قط**»[(٦)].

وروايته في المسند (٤/١٨٠) و (٥/٢٨٩)، وقال في الموضع الأوّل عن سليمان أبي الربيع: هو سليمان بن عبد الرحمن الذي روى عنه شعبة وليث.

ومن طريق أحمد أخرجها: الطبراني في المعجم الكبير (٦/٩٨)، (٥٦٢٢).

وفي مسند الشاميّين (٣/١٩٠)، (٢٠٥٦).

الحكم على الحديث:

الحديث حسن لذاته، من أجل القاسم بن عبد الرحمن ، إذ تقدّم أن رواية الثقات عنه مستقيمة، وتلميذه في هذا الحديث سليمان بن عبد الرحمن، وقد تقدّم أنه ثقة.

وقد حسّنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥/٤١٥).

لكن يشهد له حديث جابرْ بن سمرة في الأمر بالوضوء من لحم الإبل، الذي أخرجه مسلم في صحيحه (١/٢٧٥) (٣٦٠)، ويقيّد الإطلاق في هذا الحديث عليه، ويرتقي الحديث إلى الصحيح لغيره، والله تعالى أعلم.

(١) هو معن بن عيسى الأشجعي، المدني، ثقة ثبت، وهو أثبت أصحاب مالك، مات سنة ثمان وتسعين ومائة، أخرج له الجماعة.

انظر: الكاشف (٢/٢٨٤)، والتقريب ص:(٥٤٢).

(٢) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، المدني، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين، مات سنة تسع وسبعين ومائة، أخرج له الجماعة.

=

انظر: الكاشف (٢/٢٣٤)، والتقريب ص:(٥١٦).

(٣) هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه.
قال فيه الحافظ: ربما دلّس، مات سنة ست وأربعين ومائة، أخرج له الجماعة.
انظر: الكاشف (٢/٢٣٧)، والتقريب ص:(٥٧٣).
قلت: وتدليسه غير مؤثّر، إذ وضعه الحافظ نفسه في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين، وهي المرتبة التي قبل العلماء تدليسهم لكونهم لم يدلسوا إلا في النادر.
انظر: تعريف أهل التقديس ص:(٦٢)، (٩٤ وما بعدها).

(٤) هو عروة بن الزبير بن العوام، ثقة، فقيه مشهور، مات سنة أربع وتسعين على الصحيح، أخرج له الجماعة.
انظر: الكاشف (٢/١٨)، والتقريب ص:(٣٨٩).

(٥) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها، ومناقبها أشهر من أن تُذكر، ماتت سنة ثمان وخمسين.
انظر: الإصابة لابن حجر (١٣/٤٢، وما بعدها).
وذكر ابن حزم أنها روت مائتي وعشرة وألفي حديث. أسماء الصحابة ص:(٣٢).

(٦) لم أقف على من أخرج الحديث من طريق الشيباني، لكن تابعه في الرواية عن يحيى بن معين كل من:
١ـ أحمد بن الحسن الصوفي:
وروايته في نسخة يحيى بن معين (وهي الجزء الأول من الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان، المشهورة بالحربيات) ص:(٢٢٠)، (٦٥).

=

وأخرجها ابن حبان في صحيحه (الإحسان) (٣٩٣/١٢)، (٥٥٨٠) عن الصوفي.

كما أخرجها من طريق الصوفي:

ابن جماعة في مشيخته، بتخريج البرزالي (٤١٢/٢).

والذهبي في تذكرة الحفاظ (٣٣٢/١)، وفي تاريخ الإسلام (وفيات ١٩١ ـ ٢٠٠) ص:(٤٠٧)، وفي سير أعلام النبلاء (١٢٨/٨) و(٣٠٦/٩).

٢ـ أحمد بن علي المروزي:

وأخرج روايته ابن عبد البر في التمهيد (٢٤٥/١٢) عن خلف بن القاسم، حدّثنا أبو أحمد ابن المفسر الدمشقي، قال: حدّثنا أحمد بن علي.

ثم قال ابن عبد البر: وهذا الحديث لا أعلم أحداً حدّث به غير ابن معين،، وقد وهم في إسناده وغلط، والصواب في الحديث ما في الموطأ: مالك عن ابن المنكدر (يعني عن أميمة بنت رقيقة).

٣ـ عبد الله بن أحمد بن حنبل:

وأخرج روايته الخطيب البغدادي في تاريخه (٢١٥/٥) عن البرقاني، قال: سمعت أبا القاسم الأبندوني يقول: أخبرني أحمد بن يحيى قاضي النهروان، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل.

٤ـ محمد بن عثمان بن أبي شيبة:

وأخرج روايته الخطيب في المرجع السابق، عن أحمد بن محمد بن رزق، أخبرنا هبة الله بن محمد بن حسن الفراء، حدّثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة.

٥ـ معاوية بن صالح الدمشقي:

=

وأخرج روايته النسائي في مسند مالك، كما في تذكرة الحفاظ للذهبي (٣٣٢/١)، وفي السير (١٢٨/٨)، و(٣٠٦/٩)، والتمهيد لابن عبد البر (٢٤٥/١٢)، ومشيخة ابن جماعة (٤١٣/١) عن معاوية بن صالح الأزدي.
خمستهم عن يحيى بن معين به، بمثله.
كما تابع محمدُ بنُ سعد ابنَ معين في روايته الحديث عن معن بن عيسى.
وأخرج روايته في الطبقات الكبرى (٢/٨) قال: أخبرنا معن بن عيسى، حدّثنا مالك بن أنس، به، بمثله.
إلا أنه اختلف عن مالك في رواية هذا الحديث من وجهين:

١ـ فمرة يروى عنه عن هشام، عن أبيه، عن عائشة كما تقدّم.

٢ـ ومرة يروى عنه، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

وقد أشار الدارقطني إلى هذا الاختلاف وصرّح به في العلل (٥/ق٣٠/أ) حيث سئل عنَ حديث عروة عن عائشة: «كان النبي ﷺ يمتحن النساء بالآية التي قال الله ﴿يأيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك﴾ الآية ـ الممتحنة، الآية (١٢) ـ وفيه: «كان لا يصافح النساء».
فقال: يرويه الزهري واختلف عنه ... ثم قال: واختلف عن مالك، فرواه إبراهيم بن طهمان، وابن وهب، عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.
ورواه معن ومطرف، عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة.
ثم قال: ويشبه أن يكون القولان عن مالك محفوظين، لأن ألفاظهما تختلف، وإن كان معناهما متفقاً. اهـ
ـ فأما رواية مالك عن هشام فقد تقدم تخريجها من طريق معن عنه، و لم أقف عليها من طريق مطرف.

=

ـ وأما رواية مالك عن الزهري:

فأخرجها ابن طهمان في مشيخته ص:(١٣٢)، (٧٤)، عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة حدثته عن بيعة النساء فقالت: ما مس رسول الله ﷺ بيده امرأة قطّ، إلاّ أن يأخذ عليها، فإذا أخذ عليها فأعطته قال: «اذهبي فقد بايعتك».

كما أخرجها مسلم في صحيحه (١٤٨٩/٣)، كتاب: الإمارة، باب: كيفية بيعة النساء (١٨٦٦)، عن هارون بن سعيد وأبي الطاهر.

وأبو داود في سننه (٣٥٢/٣) كتاب: الخراج، باب: ما جاء في البيعة (٢٩٤١) عن أحمد بن صالح.

ثلاثتهم عن ابن وهب، حدثني مالك، به، بمثله.

وذكر ابن عبد البر في التمهيد (٢٤٥/١٢) أن سعيد بن داود الزنبري روى الحديث كذلك عن مالك، وتابع ابنَ طهمان وابنَ وهب، و لم أقف على من أخرج روايته.

وكما ترى فإن ما ذهب إليه الدارقطني من أن كلا الروايتين مسموعتين لمالك، ومحفوظتين عنه هو الصواب، خاصة وأن راويي الرواية الأولى عنه ثقتان.

ـ فمعن هو ابن عيسى الأشجعي، وقد تقدّم أنه ثقة، ومن أثبت أصحاب مالك.

ـ ومطرّف هو ابن عبد الله اليساري، ابن أخت مالك، قال فيه ابن حجر: ثقة، لم يُصب ابن عدي في تضعيفه. التقريب ص:(٥٣٤). وسكت عنه الذهبي.

=

وما قاله ابن حجر وجيه؛ لأن الذهبي تعقّب ابن عدي في الأحاديث التي أوردها في ترجمته، فقال: هذه أباطيل حاشا مطرِّفاً من روايتها، وإنما البلاء من أحمد بن داود، فكيف خفي هذا على ابن عدي، فقد كذّبه الدارقطني، ولو حُوِّلت هذه إلى ترجمته كان أولى.

انظر: الكاشف (٢/٢٦٩)، وميزان الاعتدال (٤/١٢٥).

وأما رواة الرواية الثانية، فاثنان منهم ثقتان، وهم:

- إبراهيم بن طهمان، قال فيه الذهبي: من أئمة الإسلام، وفيه إرجاء.

وقال ابن حجر: ثقة يغرب، تُكلّم فيه للإرجاء.

الكاشف (١/٢١٤)، والتقريب (ص:٩٠).

- عبد الله بن وهب، قال الذهبي: أحد الأعلام.

وقال ابن حجر: ثقة حافظ عابد.

الكاشف (١/٦٠٦)، والتقريب (ص:٣٢٨).

- سعيد بن داود الزنبري، ترجم له الذهبي، ونقل تضعيف أبي زرعة الرازي له.

وقال ابن حجر: صدوق، له مناكير عن مالك، ويقال: اختلط عليه بعض حديثه، وكذبه عبد الله بن نافع في دعواه أنه سمع من لفظ مالك.

الكاشف (١/٤٣٥)، والتقريب (ص:٢٣٥)، وانظر: أبو زرعة الرازي وجهوده (٢/٣٤٢).

قلت: وهذا الجرح لا ينطبق على روايته التي معنا، فقد حفظها سعيد كما حفظها من تابعه من الثقات كما تقدّم.

فالاختلاف الذي حصل على مالك غير مؤثّر.

=

ويبقى بعد ذلك ما ذكره ابن عبد البر من أن يحيى بن معين وهم في إسناد هذا الحديث وغلط، وأن الصواب رواية الموطأ التي رواها مالك عن ابن المنكدر، عن أميمة بنت رقيقة.

التمهيد (١٢/٢٤٥)، وانظر: الموطأ برواية يحيى بن يحيى (٩٨٢/٢)، وبرواية أبي مصعب (٣٤٦/١).

وكلامه هذا مردود بأمرين:

أولا: أن ابن معين لم يتفرّد بهذه الرواية عن معن، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، بل تابعه محمد ابن سعد بن منيع، صاحب الطبقات الكبرى.

قال فيه الذهبي: حافظ صدوق. وقال ابن حجر: صدوق فاضل.

الكاشف (١٧٤/٢)، والتقريب (ص:٤٨٠).

فهو محتج به كما ترى.

ثانيا: أن الغافقي ذكر في مسند الموطأ (٢٨٨/١) أن معن بن عيسى روى كذلك رواية الموطأ عن مالك، عن محمد بن المنكدر، عن أميمة بنت رقيقة، ومعن من أثبت الناس في مالك، مما يؤيّد أن كلتا الروايتين مسموعتان له عن مالك، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية الشيباني: صحيح الإسناد.

وله طرق في البخاري ومسلم من رواية الزهري، عن عروة، عن عائشة.

انظر: صحيح البخاري ـ مع الفتح ـ (٤٢٠/٩)، كتاب: الطلاق، باب: إذا أسلمت المشركة .. (٥٢٨٨)، و(٢٠٣/١٣)، كتاب: الأحكام، باب: بيعة النساء (٧٢١٤)، ومواضع أخرى.

وقد تقدّمت رواية مسلم في الصحيح.

٣ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا عبد الرزاق[١]،عن عبيد ا لله[٢]، عن نافع[٣]، عن ابن عمر[٤]: «**أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان، كانوا ينزلون المُحَصَّب**[٥]»[٦].

---

(١) هو عبد الرزاق بن همام الصنعاني، أحد الأعلام، صنّف التصانيف، كما قال الذهبي.

وقال ابن حجر: ثقة حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغيّر، وكان يتشيّع.

مات سنة إحدى عشرة ومائتين، أخرج له الجماعة.

الكاشف (١/٦٥١)، والتقريب (ص:٣٥٤).

وكما ترى فإنه انتقد بأمرين:

١ـ تغيّره آخر عمره بسبب العمى، وقد حدّد الحافظ ابن حجر تغيُّره في سنة مائتين، فقال في هدي الساري ص:(٤١٩): وضابط ذلك من سمع منه قبل المائتين، فأمّا بعدها فكان قد تغيّر.

لكن إذا حدّث بشيء موجود في كتبه فحديثه صحيح حتى ولو كان بعد التغيّر، ولذلك قال ابن الكيَّال: ومن احتج به لا يبالي بتغيّره، لأنه إنّما حدّث من كتبه لا من حفظه. الكواكب النيِّرات ص:(٢٨١).

وعلى أيّة حال، فإن سماع يحيى بن معين منه كان قبل الاختلاط. المرجع السابق، ص:(٢٧٦).

فلا تعكّر هذه العلّة على روايته هذه، مع كونها غير موجودة في مصنّفه.

=

٢ـ تشيُّعه: وهي علّة غير مؤثّرة أيضاً؛ لأن سلمة بن شبيب قال: سمعت عبد الرزاق يقول: وا لله ما انشرح صدري قطّ أن أفضّل عليّاً على أبي بكر وعمر رحم ا لله جميعهم. المرجع السابق، ص:(٢٧٢).
ولو سلِّم ذلك، فقد رجع عنه، كما نصّ على ذلك الإمام أحمد. انظر: التهذيب لابن حجر، ترجمة عبيد ا لله بن موسى، (٤٨/٧)، إضافة إلى أن روايته هنا في أمر لا يتعلّق بالتشيّع.

(٢) هو عبيد ا لله بن عمر بن حفص العمري، قال الذهبي: الفقيه الثبت، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، قدّمهُ أحمد بن صالح على مالك في نافع.
مات سنة سبع وأربعين ومائة، أخرج له الجماعة.

(٣) هو أبو عبد ا لله، نافع مولى ابن عمر، قال سبط ابن العجمي: واسم أبيه: هرمز، ويقال: كاوس، ذكرهما أبو عبد ا لله الحاكم في تاريخ نيسابور.
قال الذهبي: من أئمة التابعين وأعلامهم. وقال ابن حجر: ثقة ثبت، فقيه مشهور.
مات سنة سبع وعشرة ومائة، أخرج له الجماعة.
الكاشف (٣١٥/٢)، وحاشية سبط ابن العجمي عليه، والتقريب ص: (٥٥٩).

(٤) هو عبد ا لله بن عمر بن الخطاب القرشي، أحد العبادلة، ومن المكثرين في الرواية عن رسول ا لله ﷺ، وتميّز بشدّة اتّباعه سنّته ﷺ. مات سنة أربع وثمانين. الإصابة، (١٦٧/٦).
وقد ذكر ابن حزم أنه روى ثلاثين وستمائة وألفي حديث. أسماء الصحابة، ص:(٣٢).
وهو ثاني صحابي مكثر من الرواية بعد أبي هريرة.

(٥) المُحَصَّبُ: موضع فيما بين مكة ومنى، وهو إلى منى أقرب، وهو بطحاء مكة، وهو خيف بني كنانة، وحدّه من الحجون ذاهباً إلى منى. معجم البلدان لياقوت الحموي (٥/٦٢).

وقد يسمّى بالأبطح كما ورد في بعض روايات الحديث.

(٦) لم أقف على من أخرج الحديث من طريق الشيباني، لكن تابعه في الرواية عن يحيى بن معين كلٌّ من:

١ـ أحمد بن الحسن الصوفي:

وروايته في نسخته عن يحيى بن معين ص:(٢٦٣)(٧٠)، وجمع في روايته إسنادين عن نافع، عن ابن عمر.

ـ أمّا الأوّل: فهذا الإسناد المذكور في رواية الشيباني، (عن يحيى بن معين، قال: حدّثنا عبد الرزّاق، قال: حدّثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر).

ـ وأمّا الثاني: فعن يحيى بن معين، قال: حدّثنا عبد الرزّاق، عن معمر، عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر.

وأخرجها ابن حبان في صحيحه، (الإحسان) (٩/٢٠٧)،(٣٨٩٥) عن الصوفي.

وأخرجها الذهبي في السير (٩/٥٧٩) من طريق الصوفي، وقال: حدّثنا يحيى بن معين في سنة سبع وعشرين ومائتين.

٢ـ أحمد بن علي المروزي:

وروايته في حديثه عن ابن معين (المشهور بالفوائد)، الجزء الثاني ص:(٣٠٧) (١٨٩).

كلاهما عن يحيى بن معين، عن عبد الرزّاق، به، بمثله، واقتصر المروزي على رواية عبد الرزّاق عن عبيد الله فقط.

وتابع ابن معين في الرواية عن عبد الرزّاق، غيرُ واحد من أقرانه، وهم:

١- أحمد بن حنبل:

وروايته في مسنده (٢/٨٩).

٢- إسحاق بن منصور:

أخرج روايته الترمذي في جامعه (٣/٢٦٢)، كتاب: الحج، باب: ما جاء في نزول الأبطح، (٩٢١) عن إسحاق، وقال الترمذي:

حديث ابن عمر حديث صحيح حسن غريب، إنما نعرفه من حديث عبد الرزّاق عن عبيد الله بن عمر.

كما أخرجها في العلل الكبير - بترتيب أبي طالب القاضي - (١/٣٨٩) (١٣٩)، وقال: سألت محمداً (البخاري) عن هذا الحديث، قال: قلت: هو صحيح؟ قال: أرجو أن يكون محفوظاً.

٣- محمد بن يحيى الذهلي:

أخرج روايته ابن ماجه في سننه (٢/١٠٢٠) كتاب: المناسك، باب: نزول المحصَّب (٣٠٦٩).

وابن خزيمة في صحيحه (٤/٣٢٥) (٢٩٩٠).

كلاهما عن محمد بن يحيى.

٤- محمد بن أبان البلخي:

أخرج روايته الفاكهي في أخبار مكة (٤/٦٨) (٢٣٩٢) عن محمد بن أبان.

٥و٦- محمد بن رافع النيسابوري، ومحمد بن سهل بن عسكر:

أخرج روايتيهما ابن خزيمة في الموضع السابق، عنهما.

=

٧ـ زهير بن محمد بن قُمير البغدادي:

أخرج روايته الطوسي في مختصر الأحكام ـ المستخرج على جامع الترمذي ـ (١٨١/٤) (٨٤٤)، عن زهير.

وفيه قال: هذا حديث غريب حسن.

سبعتهم عن عبد الرزّاق، عن عبيد الله، به، بمثله.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح الإسناد، وقد صححه البخاري، والترمذي كما تقدم، أمّا وجه الحكم عليه بالغرابة، فلأني لم أجد من رواه عن عبيد الله غير عبد الرزّاق بهذا المتن المذكور.

نعم، أخرج البخاري رواية أخرى لعبيد الله، في صحيحه ـ مع الفتح ـ (٥٩٢/٣)، كتاب: الحج، باب: النزول بذي طوى (١٧٦٨) عن عبد الله بن عبد الوهاب، حدّثنا خالد بن الحارث، قال: سئل عبيد الله عن المحصَّب، فحدّثنا عبيد الله، عن نافع، قال: نزل بها رسول الله ﷺ، وعمر، وابن عمر.

قال ابن حجر: هو عن النبي ﷺ مرسل، وعن عمر منقطع، وعن ابن عمر موصول، ويحتمل أن يكون نافع سمع ذلك من ابن عمر، فيكون الجميع موصولاً. ويدلُّ عليه رواية عبد الرزّاق.

وعليه فلا تعكّر هذه الرواية على الحديث الذي معنا، بل إنها تتقوّى به كما أفاده كلام ابن حجر.

وأما رواية يحيى بن معين الأخرى التي تقدمت في رواية الصوفي عنه، والتي رواها عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، فصحيحة أيضاً.

=

٤ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا المعتمر[١]، قال: سمعت أبي[٢] يحدث عن الحضرمي[٣]، عن القاسم بن

إذ أخرج مسلم في صحيحه متابعاً ليحيى بن معين، حيث رواها في (٢/٩٥١)، كتاب: الحج، باب: استحباب النزول بالمحصَّب (١٣١٠) عن محمد بن مهران الرازي، عن عبد الرزّاق به.

ومما يؤيّد كونها صحيحة أيضاً، أن ابن خزيمة أخرجها كذلك في صحيحه (٤/٣٢٥) (٢٩٩١) عن محمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن رافع، ومحمد بن سهل، ثلاثتهم عن عبد الرزّاق به.

وقد تقدم أنه روى عن هؤلاء الشيوخ الثلاثة رواية عبد الرزّاق عن عبيد الله.

والله أعلم.

(١) هو معتمر بن سليمان التيمي.

قال الذهبي: كان رأساً في العلم والعبادة كأبيه. ووثّقه ابن حجر. مات سنة سبع وثمانين ومائة.

أما وضع الحافظ له في الطبقة التاسعة فلأنه راعى جانب الرواية، (انظر الكلام على هذه المسألة في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي ص:(٤٠)، لا أنه مات بعد المائتين. أخرج له الجماعة.

الكاشف (٢/٢٧٩)، والتقريب (ص:٥٣٩).

(٢) هو سليمان بن طرخان التيمي، والد المعتمر.

قال فيه الذهبي: أحد السادة، مناقبه جمّة. وقال ابن حجر: ثقة عابد، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، أخرج له الجماعة.

الكاشف (١/٤٦١)، والتقريب (ص:٢٥٢).

(٣) هو شيخ لسليمان التيمي، لم يرو عنه غير سليمان كما نص على ذلك أحمد بن حنبل، وتابعه ابن عدي (الكامل ٢/٨٥٩، ٨٦٠)، وقد أورد ابن عدي لسليمان عنه خمسة أحاديث، ثم قال: ولسليمان عن الحضرمي غير ما ذكرت من الحديث، وأرجو أنه لا بأس به.

كما حكم عليه يحيى بن معين في رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل (العلل ٣/٢١) بأنه ليس به بأس، حيث قال عبد الله: سألت يحيى قلت: التيمي، عن الحضرمي؟ فقال: شيخ روى عنه معتمر، عن أبيه، عن الحضرمي (يقصد هذا الحديث الذي معنا). قلت ليحيى: ثقة؟ قال: ليس به بأس.

وحكم ابن المديني عليه بالجهالة. (موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي ١/٢٢٩)، ووافقه ابن حبان حيث قال: لا أدري من هو، ولا ابن من هو! (الثقات ٦/٢٤٩). وكذلك الذهبي في الميزان (١/٥٥٥) الذي قال: لا يُعرف.

ويظهر أنهم قصدوا جهالة نسبه، إذ لم أظفر بمن نسبه، بل قال الخطيب في الموضح (١/٢٢٨): لا نعلم أحداً سمّى أباه. أمّا حاله فالراجح أنه لا بأس به، إذ روى عدة أحاديث سبرها ابن عدي، وتوصل إلى النتيجة التي تقدمت في حاله.

أمّا أبو حاتم فذهب إلى أن حضرمياً هذا، هو حضرمي بن لاحق التميمي اليمامي، أحد رجال الكتب الستة، فقال في الجرح والتعديل (٣/٣٠٢): حضرمي اليمامي وحضرمي بن لاحق هو عندي واحد.

ووافقه ابن معين في رواية الدوري (٤/٣٣٥) وفي رواية ابن الغلابي (موضح أوهام الجمع ١/٢٢٧).

=

وإلى هذا ذهب المزّي أيضاً في تهذيب الكمال (٥٥٤/٦) حيث ذكر في ترجمة حضرمي بن لاحق أنه روى عن القاسم بن محمد بن أبي بكر، وروى عنه سليمان التيمي عند النسائي، وأبي داود في الناسخ والمنسوخ.

وتبعه في ذلك الذهبي في الكاشف (٣٤٠/١) وابن حجر في التقريب ص:(١٧١)، لكن نقل تفريق ابن المديني بين حضرمي بن لاحق، وحضرمي الذي معنا شيخ التيمي.

وما ذهبوا إليه من جعلهما شخصاً وأحداً فيه نظر:

وذلك لأن الخطيب تعقّب يحيى بن معين بأنه وهم في هذا القول، فيؤخذ من قوليه ما وافق فيه جمهور العلماء الذين فرّقوا بينهما.

وأمّا ما ذكره المزّي فلا يسلّم له، لأن رواية النسائي لحضرمي هي لهذا الحديث الذي معنا والتي أخرجها في كتاب التفسير من السنن الكبرى - وستأتي - وكذلك رواية أبي داود، حيث ذكر السيوطي في الدر المنثور أنه أخرج هذه الرواية كذلك في الناسخ والمنسوخ. (الدر المنثور ٣٩/٥).

وأما الذهبي فقد تقدم قوله في الميزان بأن حضرمياً هذا لا يعرف. وجزم ابن حجر بالتفريق في التهذيب (٣٤٠/٢) فقال: والذي يظهر لي أنهما اثنان.

فلم يبق بعد ذلك إلاّ أبو حاتم، الذي اجتهد في رأيه، مخالفاً في ذلك جمهور العلماء الذين تقدّم ذكر بعضهم، ويضاف إليهم البخاري (التاريخ الكبير ١٢٥/٣)، وصالح بن محمد (جزرة).

انظر: موضح أوهام الجمع (٢٣٠/١)، وابن ناصر الدين (توضيح المشتبه ٢٥٧/٣).

ومما يؤيّد التفريق كذلك أن حضرمي بن لاحق كان فقيهاً كما نصّ على ذلك تلميذه عكرمة بن عمّار، أمّا حضرمي هذا الذي معنا فكان قاصّاً كما

=

محمد[١]، عن عبد الله بن عمرو بن العاص[٢]: «**أن امرأة كان يقال لها، أمّ مهزول[٣]، كانت تكون بأجياد[٤]، وكانت تسافح[٥] وتشترط للرجل يتزوّجها أن تكفيه النفقة، وأن رجلاً من المسلمين**

نصّ على ذلك المعتمر بن سليمان الذي قال: رأيته وكان قاصّاً. (التاريخ الكبير للبخاري ٣/١٢٥، ١٢٦) وروايته التي معنا تؤيّد ذلك. والله تعالى أعلم.

(١) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر التيمي، الفقيه. وثّقه ابن حجر. مات سنة سبع ومائة، أخرج له الجماعة.
انظر: الكاشف (٢/١٣٠)، والتقريب ص:(٤٥١).

(٢) هو عبد الله بن عمرو بن العاص، صحابي مشهور، أحد العبادلة الأربعة، وصاحب الصحيفة الصادقة التي سمع أحاديثها من في رسول الله ﷺ. مات بالشام سنة خمس وستين.
الإصابة لابن حجر (٦/١٧٧، وما بعدها).
وذكر ابن حزم أنه روى سبعمائة حديث. أسماء الصحابة ص:(٣٣).

(٣) هي جارية السائب بن أبي السائب المخزومي. معالم التنزيل للبغوي (٤/١٦٧).

(٤) موضع بمكة معروف بهذا الاسم إلى الآن، ويقال: جياد بدون همزة، ويقع في غربي الصفا، أفاض ياقوت الحموي في ذكر الاختلاف في سبب تسميته بهذا الاسم. معجم البلدان (١/١٠٤، ١٠٥).

(٥) السِّفاح: الزنا، مأخوذ من سَفَحْتُ الماء إذا صببْتُه. النهاية لابن الأثير (٢/٣٧١)، وقد فسّرتها الآية المذكورة في الحديث.

استأذن فيها نبي الله ﷺ. فقرأ نبي الله ﷺ هذه الآية. وأنزلت ﴿الزَّانِي لاَ يَنكِحُ إِلاَّ زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾[١]»[٢].

---

(١) سورة النور، من الآية(٣).

(٢) لم أقف على من أخرج الحديث من طريق الشيباني، لكن تابعه في الرواية عن يحيى بن معين كلٌّ مِن:

١ـ أحمد بن علي المروزي:

وروايته في حديثه عن ابن معين (١٩٢) ص:(٣١٤).

٢ـ عبد الله بن أحمد بن حنبل:

وروايته أخرجها في زياداته على مسند أبيه (٢/٢٢٥).

كلاهما عن يحيى بن معين؛ به، بمثله، لكن جاء في متن المروزي قوله، أو قال: نزَلَت أو فأنزلت.

كما جاء الإسناد في المطبوع من مسند أحمد، طبعة دار صادر هكذا: (حدّثنا عبد الله، حدّثني أبي، ثنا يحيى بن معين)، وجملة «حدّثني أبي» مقحمة في الإسناد، فالحديث من زيادات عبد الله على مسند أبيه، يؤيّده أن ابن حجر أورده في أطراف المسند (٤/٨٤) على الصواب بدون ذكر جملة: «حدّثني أبي».

وتنبّه إلى ذلك الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه المسند (١٢/٤٩) فقال: وهذا الإسناد من زيادات عبد الله بن أحمد، رواه عن يحيى بن معين كما ثبت في المخطوطتين (ك م)، وجعل في المطبوعة (ح) من رواية الإمام أحمد نفسه عن يحيى بن معين، وهو خطأ.

=

أما الدكتور عامر حسن صبري فاعتمد ما في النسخة المطبوعة، فلم يورد هذا الحديث في كتابه «زوائد عبد الله بن أحمد في المسند».

وتابع ابنَ معين غير واحد من أقرانه في الرواية عن المعتمر بن سليمان، وهم:

١ـ عمرو بن علي الفلاس:

أخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٤١٥/٦) كتاب: التفسير، باب: قوله تعالى: ﴿والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك﴾، (١/١١٣٥٩)، عن الفلاس.

وانظر: تفسير النسائي المطبوع مستقلاً عن السنن (١١٠/٢) (٣٧٩).

وأخرجها أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ (٥٤٣/٢) (٧٠٧) عن النسائي، لكن جاء فيها زيادة في اسم حضرمي، وأنه ابن لاحق، وهو غير صحيح كما تقدّم.

قال أبو جعفر: وهذا الحديث من أحسن ما روي في هذه الآية، ذكر فيه السبب الذي نزلت فيه الآية.

وأخرجها ابن عدي في الكامل (٨٥٩/٢) عن محمد بن أحمد بن بخيت، عن الفلاس.

٢ـ محمد بن الفضل السدوسي، عارم:

أخرج روايته أحمد في مسنده (١٥٨/٢) و(٢٢٥/٢) عن عارم، وزاد في الموضع الثاني قول أحمد: قال عارم: سألت معتمر عن الحضرمي؟ فقال: كان قاصاً، وقد رأيته.

٣ـ مسدّد بن مسرهد:

أخرج روايته الحاكم في المستدرك (١٩٣/٢) عن أبي بكر بن إسحاق، الفقيه، قال: أنبأ أبو المثنى، ثنا مسدّد.

وقال: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

وأخرجها البيهقي في معرفة السنن والآثار (٨٦/١٠) كتاب: النكاح، باب: نكاح المحدودين (١٣٧٥٤) عن الحاكم.

وجاء في إسناد الحاكم: ثنا مسدّد بن المعتمر، وهو تصحيف، والصحيح مسدد عن المعتمر كما في رواية البيهقي.

كما جاء في إسناده: ثنا الحضرمي بن لاحق، وقد تقدّم أنه غير ابن لاحق، وقد جاء في رواية البيهقي مهملاً على الصواب.

كما أخرجها البيهقي في السنن الكبرى (١٥٣/٧) من طريق إسماعيل بن إسحاق، عن مسدّد.

٤ـ علي بن عبد الله بن المديني:

أخرج روايته البيهقي في الموضع السابق، من طريق إسماعيل بن إسحاق، ثنا علي بن عبد الله.

٥ـ عبيد بن عبيدة:

أخرج روايته الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢٢٨/١).

والبيهقي في الموضع السابق.

كلاهما من طريق محمد بن غالب، حدّثني عبيد بن عبيدة.

٦ـ محمد بن عبد الأعلى الصنعاني:

أخرج روايته الطبري في جامع البيان (٧١/١٨) عن محمد بن عبد الأعلى.

٧ـ زكريا بن عدي:

أخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (٢٢١/٢) (١٧٩٨) عن أحمد بن علي البربهاري، قال: نا زكريا بن عدي.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن سليمان التيمي إلا معتمر.

=

٨ـ هريم بن عبد الأعلى الأسدي:

أخرج روايته ابن عدي في الكامل (٨٥٩/٢) عن أبي يعلى - ولم أقف على روايته في مسنده المطبوع - ثنا هريم بن عبد الأعلى.

٩ـ إبراهيم بن عرعرة:

أخرج روايته الواحدي في أسباب النزول ص:(٣٦٥)، من طريق أحمد بن الحسن بن عبد الجبار، قال: حدّثنا إبراهيم بن عرعرة.

تسعتهم تابعوا يحيى بن معين في رواية هذا الحديث عن المعتمر بن سليمان، عن أبيه، به، بمثله.

الحكم على الحديث:

الحديث حسن لذاته، من أجل الحضرمي شيخ سليمان التيمي، إذ تقدّم أن الراجح في حاله أنه لا بأس به.

وقد تقدّم أنه لم يروه عن الحضرمي غير سليمان، ولا عن سليمان غير ابنه المعتمر، فهو على هذا الاعتبار غريب.

لكن مما يقوِّي الحديث، حديث عبد الله بن عمرو نفسه في قصة أخرى لمرثد بن أبي مرثد، وصديقته عَنَاق، التي أخرجها أبو داود في سننه (٥٤٢/٢) كتاب: النكاح، باب: في قوله تعالى ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية﴾ (٢٠٥١)، والترمذي في جامعه (٣٢٨/٥) كتاب: التفسير، باب: ومن سورة النور (٣١٧٧)، والنسائي في المجتبى (٣٧٤/٦) كتاب: النكاح، باب: تزويج الزانية (٣٢٢٨).

ثلاثتهم من طريق عبيد الله بن الأخنس، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، وفيها: أن مرثد قال للنبي ﷺ: أنكح عَنَاقاً، فنزلت الآية، فقال النبي =

٥ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا هشام بن يوسف[1]، وعبد الرزاق، عن معمر[2]، عن همّام بن مُنبِّه[3]، عن

ﷺ: «يا مرثد، الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك، فلا تنكحها».

هذا لفظ الترمذي، وقال: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

ولا تعارض بين القصتين إذ تحملان على تعدد الواقعة.

وعليه يرتقي الحديث إلى الصحيح لغيره، والله أعلم.

(١) هو هشام بن يوسف الصنعاني، قاضي صنعاء، ثقة، مات سنة سبع وتسعين ومائة.

أما وضع الحافظ له في الطبقة التاسعة فلأنه اعتمد جانب الرواية. (انظر: ترجمة عبد الرحمن بن مهدي ص:(٤٠). أخرج له البخاري وأصحاب السنن الأربعة.

الكاشف (٢/٣٣٨)، والتقريب ص:(٥٧٣).

(٢) هو معمر بن راشد الأزدي، عالم اليمن، ثقة ثبت، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا في ما حدّث به بالبصرة، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة، أخرج له الجماعة.

الكاشف (٢/٢٨٢)، والتقريب ص:(٥٤١).

(٣) هو همام بن منبّه الصنعاني، حكم عليه الذهبي بأنه صدوق، وخالفه ابن حجر فوثّقه، ويظهر أن الصواب معه، إذ وثّقه ابن معين، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، واعتمده البخاري ومسلم في صحيحيهما فأخرجا له، =

أبي هـــريرة[١] قال: قال رسول ا لله ﷺ: «**خُفِّـف القـرآن علـى داود** **الطَّيْلاً، وكان يأمر بدابته أن يُسرج فلا يفرغ منها حتى يقرأ القـرآن،** **وكان يأكل من عمل يديه**»[٢].

بل إن الذهبي نفسـه قـال في السـير: المحـدث المتقـن صـاحب تلـك الصحيفـة الصحيحة التي كتبها عن أبي هريرة.

الكاشف (٣٣٩/٢)، والتقريـب ص:(٥٧٤). وانظـر: التهذيـب (٥٩/١١)، وترتيب ثقات العجلي ص:(٤٦١)، والثقات لابـن حبـان (٥١٠/٥) والسـير (٣١١/٥).

(١) صحابي مشهور، واختلف في اسمه اختلافاً كبيراً، والراجح أنه عبـد الرحمـن بن صخر الدوسي، أكثر الصحابة رواية لحديث رسـول ا لله ﷺ، مـات سـنة سبع وخمسين. الإصابة لابن حجر (٦٣/١٢ وما بعدها).

وذكر ابن حزم أنه روى أربعة وسبعين وثلاثمائة وخمسة آلاف حديث. أسمـاء الصحابة ص:(٣١).

(٢) لم أقف على من أخرج الحديث من طريق الشيباني، ولا من طريق يحيى بـن معين، والحديث موجود في صحيفة همام بن منبّه عـن أبـي هريـرة ص:(٦٥) (٤٨)، بنحو رواية يحيى بن معين.

وقد تابع يحيى غير واحد من أقرانه في رواية الحديث عن عبد الرزاق، وهـم:

١ـ أحمد بن حنبل:

وروايته في مسنده (٢١٤/٢).

ومن طريقه الخلال في الحث على التجارة والصناعة والعمل ص:(٥٨) (٦٧) مختصراً، بذكر الجزء الثاني من المتن: أنه كان يأكل من عمل يده.

=

٢ـ عبد الله بن محمد المسندي:

أخرج روايته البخاري في صحيحه ـ مع الفتح ـ (٤٥٣/٦) كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قوله تعالى: ﴿وآتينا داود زبوراً﴾ (٣٤١٧) الحديث بتمامه.

وفي خلق أفعال العباد ص:(١٧٦) (٤٦٤) عن المسندي، بذكر الجزء الأول من المتن.

وأخرجه من طريقه في الصحيح، الرافعي في التدوين (٣٩٤/٢).

٣ـ إسحاق بن نصر السعدي:

أخرج روايته البخاري في صحيحه ـ مع الفتح ـ (٣٩٧/٨) كتاب: التفسير، باب: ﴿وآتينا داود زبوراً﴾ (٤٧١٣).

وفي خلق أفعال العباد ص:(١٧٦) (٤٦٥) عن إسحاق، بالجزء الأول من المتن في كلا الموضعين.

٤ـ أحمد بن يوسف السلمي:

أخرج روايته البيهقي في السنن الكبرى (١٢٧/٦).

والبغوي في شرح السنة (٦/٨) (٢٠٢٧).

وابن العديم في بغية الطلب (٣٤٠٣/٧).

ثلاثتهم من طريق أبي بكر محمد بن الحسين القطان، عن أحمد بن يوسف السلمي.

٥ـ إسحاق بن راهويه:

أخرج روايته محمد بن نصر المروزي في قيام الليل (باختصار المقريزي) ص:(١٥٧)، عن إسحاق.

٦ـ محمد بن أبي السري:

=

أخرج روايته ابن حبان في صحيحه (الإحسان) (١١٩/١٤) (٦٢٢٧)، عن ابن قتيبة، حدّثنا ابن أبي السري.

٧ـ **محمد بن حماد الطهراني:**

أخرج روايته ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧٠٧/٥).

وابن العديم في بغية الطلب (٣٤٠٤/٧).

كلاهما من طريق محمد بن أبي ثابت، عن محمد بن حماد.

سبعتهم عن عبد الرزّاق، به، بمثله، واقتصر ابن أبي السري على الجزء الثاني من المتن.

و لم أجد من تابع يحيى في روايته عن هشام بن يوسف.

كما وجدت متابعاً لعبد الرزّاق في روايته عن معمر لكن بالجزء الثاني من المتن.

وذلك فيما أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤٢/٢) (١١٨٣).

وفي المعجم الصغير مع الروض الداني (٣٣/١) (١٧) عن أحمد بن مطير الرملي، حدثنا محمد بن أبي السري، حدّثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن معمر، عن همام بن منبّه، عن أبي هريرة مرفوعاً: «كان داود عليه السلام لا يأكل إلاّ من كسب يده».

قال الطبراني: لم يروه عن الأوزاعي إلاّ الوليد، تفرّد به ابن أبي السري.

ووجدت متابعاً لهمّام بن منبه في روايته عن أبي هريرة:

أخرجها البخاري في صحيحه ــ مع الفتح ــ (٤٥٣/٦) تعليقاً فقال: رواه موسى بن عقبة، عن صفوان (هو ابن سليم)، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة مرفوعاً.

=

٦ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا هشام بن يوسف، وعبد الرزّاق، عن معمر، عن همام بن منبّه، عن أبي هريرة قال: قال أبو القاسم ﷺ: **«إنّما سمّي الخَضِرُ[١] لأنّه جلس على فروة[٢] بيضاء، فاهتزّت تحته خضراء»**[٣].

وقد وصلها البخاري نفسه في خلق أفعال العباد (ص: ١٧٦) (٤٦٦) فرواها عن أحمد بن حفص النيسابوري، حدّثني أبي، حدّثني إبراهيم (هو ابن طهمان)، عن موسى بن عقبة، به، بلفظ: خفف على داود القرآن، فكان يأمر بدابته فتسرج، فيقرأ القرآن قبل أن تسرج.

كما وصلها الإسماعيلي في مستخرجه (كما في تغليق التعليق ٤/٢٩).

وأبو الشيخ في طبقات المحدّثين بأصبهان (٤/٤١) (٨١١).

والبيهقي في الأسماء والصفات (١/٤١٢).

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥/٧٠٧).

جميعهم من طريق أحمد بن حفص، به، وزادوا: فكان لا يأكل إلاّ من عمل يده.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح، إذ أخرجه البخاري في موضعين من صحيحه كما تقدم.

(١) هو صاحب موسى الذي وردت قصّته معه في سورة الكهف، اختلف في نسبه وفي كونه نبيّاً، وفي طول عمره وبقاء حياته. وقد أطال الحافظ ابن حجر في ترجمته في الإصابة (٣/١٠٠ وما بعدها)، وإنما ذكره فيهم لأن من العلماء من ذهب إلى أنه التقى بالنبيّ ﷺ، كما أفرد الحافظ ترجمة له في كتابه =

«الزهر النضر في نبأ الخضر»، والملا علي القاري في كتابه «الحذر في أمر الخضر»، وكلاهما مطبوعان.

(٢) الفروة: الأرض اليابسة. النهاية (٣/٤٤١).

(٣) لم أقف على الحديث من طريق الشيباني، ولا من طريق يحيى بن معين، والحديث موجود في صحيفة همّام بن منبّه عن أبي هريرة (ص: ٥٥٨) (١١٤) بنحوه.

وقد تابع يحيى، غيرُ واحد من أقرانه، في رواية الحديث عن عبد الرزّاق، وهم:

١ـ أحمد بن حنبل:

وروايته في مسنده (٢/٢١٨)، وفيها زيادة: الفروة: الحشيش الأبيض وما يشبهه.

قال عبد الله بن أحمد: أظنّ هذا تفسيراً من عبد الرزّاق.

ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥/٦٣١).

٢ـ يحيى بن موسى:

أخرج روايته الترمذي في جامعه (٥/٣١٣) كتاب: التفسير، باب: ومن سورة الكهف (٣١٥١) عن يحيى بن موسى، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

٣ـ العباس بن عبد العظيم العنبري:

أخرج روايته ابن حبان في صحيحه (الإحسان) (١٤/١٠٨) (٦٢٢٢) عن الحسن بن سفيان، حدّثنا العباس.

٤ـ أحمد بن يوسف السلمي:

=

أخرج روايته البغوي في معالم التنزيل (٥٨٤/٣) من طريق أبي بكر محمد بن الحسين القطان، ثنا أحمد بن يوسف.

٥ـ محمد بن حماد الطهراني:

أخرج روايته ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٣١/٥) من طريقي علي بن عبد الله الإسكندراني، ومحمد بن يوسف، كلاهما عن الطهراني.

٦ـ أحمد بن منصور الرمادي:

أخرج روايته ابن العديم في بغية الطلب (٣٢٨٩/٧).

ستتهم تابعوا يحيى بن معين في رواية هذا الحديث عن عبد الرزّاق، به، بمثله، ولم أجد من تابع يحيى في روايته عن هشام ين يوسف.

كما وجدت متابعاً لعبد الرزاق، في روايته الحديث عن معمر:

حيث أخرج الحديث أبو داود الطيالسي في مسنده (ص: ٣٣٢) (٢٥٤٨)، عن عبد الله بن المبارك، عن معمر، به، بنحو رواية عبد الرزاق.

وأخرجه من طريق ابن المبارك كل من:

أحمد في مسنده (٣١٢/٢).

والبخاري في صحيحه ـ مع الفتح ـ (٤٣٣/٦) كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: حديث الخضر (٣٤٠٢).

وابن العديم في بغية الطلب (٣٢٨٨/٧).

وتابع همّاماً، عكرمة مولى ابن عباس:

أخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (٤٥/٦) (٥٧٤٩) من طريق الحكم بن ظهير، عن بلال ابن مرداس، عن عكرمة، عن أبي هريرة قال: قال أبو القاسم عليه السلام: «إنما سمي الخضر ...» فذكره.

=

٧ / وقال أبو القاسم ﷺ[١]: «**أيّما قريـة أتيتموهـا فـأقمتم فيهـا، فسـهمكم فيهـا**[٢]**، وأيّمـا قريـة عصـت ا لله ورسـوله فخمسـها لله ولرسوله، ثم هي لكم**[٣]»[٤].

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عكرمة إلاّ بلال بن مرداس، تفرّد به الحكم بن ظهير.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح، إذ أخرجه البخاري في صحيحه كما تقدّم.

(١) يعني بالإسناد المذكور في الحديث الذي قبله.

(٢) أراد بهذا: الفيء، وذلك في الأرض التي دخلها المسلمون صلحاً، و لم يوجفوا بخيل ولا ركاب، فحقهم فيها يصرف في مصارف الفيء المذكورة في قوله تعالى: ﴿**مَا أَفَاءَ ا لله عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ القُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي القُرْبَى وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ**﴾ سورة الحشر من الآية:(٧).

(٣) أراد بهذا: الغنيمة، وذلك في الأرض التي دخلها المسلمون عنوة، وحكمها مذكور في قوله تعالى: ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي القُرْبَى وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ**﴾ سورة الأنفال، من الآية:(٤١)

(٤) لم أقف عليه من طريق الشيباني، ولا من طريق يحيى بن معين، والحديث موجود في صحيفة همام ابن منبه عن أبي هريرة ص:(٦٨٧) (١٣٩).

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٦/١٠٤) (١٠١٣٧).

=

وقد تابع يحيى بن معين في رواية الحديث عن عبد الرزاق، غير واحد من أقرانه، وهم:

١ـ أحمد بن حنبل:

وروايته في مسنده (٣١٧/٢).

وأخرجها مسلم في صحيحه (١٣٧٦/٣) كتاب: الجهاد والسير، باب: حكم الفيء (١٧٥٦).

وأبو داود في سننه (٤٢٧/٣) كتاب: الخراج، باب: في إيقاف أرض السواد (٣٠٣٦).

وابن حبان في صحيحه (الإحسان) (١٥٧/١١) (٤٨٢٦) عن محمد بن عبد الرحمن السامي.

ثلاثتهم عن أحمد بن حنبل.

٢ـ محمد بن رافع:

أخرج روايته مسلم في الموضع السابق، عن محمد بن رافع.

٣ـ أحمد بن يوسف السلمي:

أخرج روايته أبو عوانة في مستخرجه على صحيح مسلم (١٣١/٤) عن أحمد بن يوسف.

كما أخرجها من طريق السلمي: البيهقي في السنن الصغير (٣٧٨/٣) (٣٥٢٩)، وفي السنن الكبرى (٣١٨/٦)، والبغوي في شرح السنة (٩٤/١١) (٢٧١٩) وحكم عليها بالصحة.

ثلاثتهم تابعوا يحيى بن معين في الرواية عن عبد الرزاق.

و لم أجد من تابع يحيى في روايته عن هشام بن يوسف، لكن أخرج أبو عبيد الحديث في كتاب الأموال ص:(٥٩) (١٤٥) تعليقاً عن هشام بن يوسف.

=

٨ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا أبو أسامة(١)، عن إسماعيل بن أبي

وقد وجدت متابعاً لهمام بن منبّه في رواية الحديث عن أبي هريرة، بلفظ آخر.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في السنن الصغير (٣٧٨/٣) (٣٥٣٠)، وفي السنن الكبرى (١٣٩/٩) من طريق أبي سلمة، عن قتادة (السدوسي)، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «أيّما قرية افتتحها الله ورسوله، فهي لله ولرسوله، وأيما قرية افتتحها المسلمون عنوة، فخمسها لله ولرسوله، وبقيّتها لمن قاتل عليها».

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (١٣١/٤) تعليقاً.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح، فقد أخرجه مسلم في صحيحه كما تقدّم.

(١) هو حماد بن أسامة الكوفي، مشهور بكنيته، وصفه الذهبي بالحافظ، وقال: حجّة، عالم، أخباري.

وقال ابن حجر: ثقة ثبت، ربما دلّس، وكان بآخرة يحدّث من كتب غيره، مات سنة إحدى ومائتين، روى له الجماعة.

الكاشف (٣٤٨/١)، والتقريب (ص:١٧٧).

وما ذهب إليه الذهبي هو الصواب، أما ما ذكره الحافظ ابن حجر من تدليسه فغير مؤثّر، لأنه عندما يدلّس يبيّن تدليسه كما قال ابن سعد.

انظر: تعريف أهل التقديس ص:(١٠٨).

وأما وصفه بأنه كان يحدّث من كتب غيره بآخرة فلا يعني اختلاطه، وإنما وصف بذلك لأنه دفن كتبه، ثم تتبّع الأحاديث بَعْدُ من الناس، ليتثبّت من حفظه، ولا يعني هذا أنه ساء حفظه، كيف وقد وصفه الإمام أحمد بقوله:

خالد[١]، عن سعد الطائي[٢] قال: العرش ياقوتة حمراء[٣].

كان ثبتاً، ما كان أثبته، لا يكاد يخطئ. فإذا انضاف إلى ذلك أنه أعلم الناس بأخبار أهل الكوفة وشيخه في هذا الحديث كوفي، تبيّن سلامة روايته التي معنا.

انظر: العلل للإمام أحمد برواية عبد الله (١/٣٨٣)، والتهذيب (٣/٣،٤).

(١) هو إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي، الكوفي.

وصفه الذهبي بالحافظ. وقال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة ست وأربعين ومائة، أخرج له الجماعة.

الكاشف (١/٢٤٥)، والتقريب (ص:١٠٧).

(٢) هو سعد الطائي، أبو مجاهد الكوفي.

قال الذهبي: وُثّق. وقال ابن حجر: لا بأس به، روى له البخاري، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

الكاشف (١/٤٣١)، والتقريب (ص:٢٣٢).

قلت: حكى أبو القاسم الطبري أن أحمد بن حنبل قال: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات، وروى له ابن ماجه حديثاً من رواية وكيع، عن سعدان الجهني، عن سعد أبي مجاهد الطائي ـ وكان ثقة ـ هكذا جاء توثيقه في معرض الرواية، ويظهر أن التوثيق من وكيع، وهو من هو، لا من الراوي عن الطائي سعدان الجهني، كما ذهب إلى ذلك سبط ابن العجمي في حاشية الكاشف، يؤيّده أن شيخ سعد الطائي وُثّق كذلك في معرض الرواية، ووكيع معدود في علماء الجرح والتعديل فهو أشهر من سعدان الجهني، فالراجح في =

حال سعد هذا التوثيق، خاصة وأن البخاري أخرج له في صحيحه، فهو من رجاله، وا لله أعلم.

انظر: الثقات لابن حبان (٣٧٩/٦)، وسنن ابن ماجه حديث رقم (١٧٥٢)، وحاشية الكاشف (٤٣١/١)، والتهذيب (٤٢١/٣).

(٣) لم أقف على هذا الأثر من رواية الشيباني، ولا من رواية يحيى بن معين، لكن تابع يحيى غيرُ واحد من أقرانه في الرواية عن أبي أسامة حماد بن أسامة، وهم:

١، ٢- أبو سعيد الأشجّ، ومحمد بن سنجر:

أخرج روايتيهما أبو الشيخ في كتاب: العظمة (٥٨١/٢) (٢١٥ - ٢٦)، عن إبراهيم بن محمد بن الحسن، حدّثنا أبو سعيد الأشجّ، ومحمد بن سنجر، قالا: حدّثنا أبو أسامة، به، بمثله.

٣، ٤- عثمان، وأبو بكر ابنا أبي شيبة العبسي، لكن بإبهام سعد الطائي:

أخرج روايتيهما محمد بن عثمان بن أبي شيبة في كتاب العرش ص:(٧٣) (٤٧)، قال: حدّثنا أبي وعمّي أبو بكر، قالا: نا أبو أسامة، عن إسماعيل بن أبي خالد، لكنّهما أبهما في روايتيهما سعداً الطائي حيث قال إسماعيل: أخبرت أن العرش ياقوتة حمراء.

وأخرج الأثر الذهبي في العلو للعلي الغفار ص:(٧١) (١٤٨) تعليقاً عن أبي أسامة به، بمثل رواية ابن أبي شيبة.

ثم قال الذهبي: هذا ثابت عن هذا التابعي الإمام.

كما أخرجه ابن كثير في تفسيره (٤٥٣/٢) سورة هود، آية (٧) تعليقاً عن إسماعيل بن أبي خالد، سمعت سعداً الطائي يقول، فذكره.

وقد اختلف عن إسماعيل بن أبي خالد في رواية هذا الأثر من وجهين:

=

١ـ فمرة يُروى عنه موقوفاً من قول سعد الطائي كما تقدّم.

٢ـ ومرة يُروى عنه عن الشعبي (عامر بن شراحيل)، عن النبي ﷺ مرفوعاً.

وروايته لهذا الوجه الثاني، أخرجها أبو الشيخ في كتاب العظمة (٢/٦٣١) (٢٤٧ ـ ٥٨) عن الوليد بن أبان، حدّثنا أبو سعيد الحسن بن مرثد، حدّثنا أحمد بن أبي حمدان الهيتي، حدّثنا عمرو بن جرير، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي قال: قال النبي ﷺ: «العرش من ياقوتة حمراء».

وأخرجها السيوطي في الحبائك ص:(١٣٩) (٥١١) وعزاها إلى أبي الشيخ.

لكن رواية الرفع هذه مرجوحة؛ لأن الراوي لها عن إسماعيل بن أبي خالد، عمرو بن جرير، وهو متهم بالكذب.

قال أبو حاتم: كان يكذب. الجرح والتعديل (٦/٢٢٤).

وأورد ابن عدي له ثلاثة أحاديث عن إسماعيل بن أبي خالد، ثم قال: وهذه الأحاديث عن إسماعيل ابن أبي خالد غير محفوظة بهذا الإسناد كلها، ولعمرو بن جرير غير ما ذكرت من الحديث، مناكير الإسناد والمتن. الكامل (٥/١٧٩٨).

فروايته هذه لا تقوى على معارضة رواية الأكثر من أصحاب إسماعيل، وفيهم من هو ثقة كحماد بن أسامة.

وقد تابع سعداً الطائي في رواية هذا الأثر، قتادةُ بنُ دعامة السدوسي.

أخرج روايته عبد الرزاق في تفسيره (كما في فتح الباري لابن حجر ١٣/٤٠٥، ولم أقف عليها في المطبوع من تفسيره) عن معمر، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ قال: هذا بدء خلقه قبل أن يخلق السماء، وعرشه من ياقوتة حمراء.

وأورده الذهبي في العلو ص:(٧١).

=

٩ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا أبو عبيدة الحداد[1]، عن هشام بن حسان[2]، عن محمد بن شبيب[3]، عن جعفر بن أبي وحشية[4]، عن

ورجال هذا الأثر ثقات، فعبد الرزاق ومعمر تقدم حالهما، وقتادة، وصفه الذهبي بالحافظ، وقال ابن حجر: ثقة، ثبت.

الكاشف (١٣٤/٢)، والتقريب (ص:٤٥٣).

وقد جاء هذا الأثر بإسناد آخر موقوفاً على عبد الله بن عمر.

إذ أخرجه الذهبي في العلو ص:(٧١) تعليقاً عن مكي بن إبراهيم، قال: حدّثنا موسى بن عبيدة، عن عمر بن الحكم، عن عبد الله بن عمر: «والعرش ياقوتة حمراء».

وتعقّبه الذهبي بقوله: موسى واهٍ.

وقال في الكاشف: ضعّفوه. أمّا ابن حجر فقال: ضعيف، ولا سيما في عبد الله بن دينار.

الكاشف (٣٠٦/٢)، والتقريب (ص:٥٥٢).

الحكم على الأثر:

الأثر إسناده ثقات كما تقدم، وقد تابع سعداً عليه قتادة بإسناد رجاله ثقات أيضاً، لكنه مقطوع على تابعيين كما ترى، ولا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً على الصحابي، وأمور العقيدة لا تثبت إلاّ بنص من القرآن أو السنة الصحيحة. والله أعلم.

(١) هو عبد الواحد بن واصل السدوسي، وثّقه الذهبي، وابن حجر، وزاد: تكلّم فيه الأزدي بغير حجة، مات سنة تسعين ومائة، أخرج له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

=

الكاشف (١/٦٧٣)، والتقريب (ص:٣٦٧).

(٢) هو هشام بن حسان الأزدي، وصفه الذهبي بالحافظ.

وقال ابن حجر: ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال، لأنه قيل: كان يرسل عنهما. مات سنة ثمان وأربعين ومائة، أخرج له الجماعة.

الكاشف (٢/٣٣٦)، والتقريب (ص:٥٧٢).

(٣) هو محمد بن شبيب الزهراني، البصري، قال فيه الذهبي: وثّق.

وقال ابن حجر: ثقة، من الطبقة السادسة. وهذا يعني أنه مات بعد المائة، أخرج له مسلم والنسائي.

الكاشف (٢/١٨٠)، والتقريب (ص:٤٨٣).

(٤) هو جعفر بن إياس، ابن أبي وحشية، قال فيه الذهبي: صدوق.

وخالفه ابن حجر فقال: ثقة، من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعّفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد.

مات سنة خمس وعشرين ومائة، أخرج له الجماعة.

الكاشف (١/٢٩٣)، والتقريب (ص:١٣٩).

ويظهر أن الراجح ما ذهب إليه ابن حجر، إذ نقل في التهذيب أن ابن معين، وأبا زرعة، وأبا حاتم، والعجلي، والنسائي، والبرديجي وثّقوه، وربما نزل عن درجة الثقة عند الذهبي لضعفه في حبيب بن سالم، ومجاهد. التهذيب (٢/٧٢).

سعيد بن جبير[١]، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**لو كان في هذا المسجد مائة ألف أو يزيدون، ثم تنفّس رجل من أهل النار، فأصابهم نَفَسُه لأحرق المسجد بمن فيه**»[٢].

---

(١) سعيد بن جبير الأسدي، وصفه الذهبي بأنه أحد الأعلام.
وقال ابن حجر: ثقة، ثبت، فقيه، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلة (يعني بذلك كبار الصحابة)، لأنه قتل سنة خمس وتسعين، و لم يكمل الخمسين، روى له الجماعة.
الكاشف (٤٣٣/١)، والتقريب (ص:٢٣٤).

(٢) لم أقف عليه من طريق الشيباني، لكن تابعه نصر بن محمد الأسدي الذي روى الحديث عن يحيى ابن معين، به.
وأخرج روايته البيهقي في البعث والنشور (ص: ٣٣٠) (٦٠٣)، من طريق نصر الأسدي، عن يحيى به. وقال في آخره: قال ـ نصر الأسدي ـ: وسمعت يحيى بن معين يقول: سمع سعيد بن جبير من أبي هريرة.
وتابع إسحاقُ بن أبي أسرائيل، ابنَ معين في رواية الحديث عن أبي عبيدة.
وأخرج روايته أبو يعلي في مسنده (٢٢/١٢)، (٨٣٠) عن إسحاق ـ هكذا في المطبوع مهملاً ـ ولذلك قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٩٤/١٠): رواه أبو يعلى عن شيخه إسحاق، و لم ينسبه، فإن كان ابن راهويه فرجاله رجال الصحيح، وإن كان غيره فلم أعرفه.
قلت: بل هو غيره، وهو إسحاق بن أبي أسرائيل، وقد أخرج ابن حجر رواية أبي يعلى في المطالب العالية ـ المسندة ـ رسالة ماجستير لعبد القادر عبد
=

الكريم (ص: ١٠٣٣)، (٢٣٤)، مصرحاً فيها باسمه. ثم قال ابن حجر: رواه البزار من هذا الوجه، ورجاله ثقات.

وأخرجها عن إسحاق كذلك، ابن أبي الدنيا في صفة النار (ق١٤٨/ب) حديث رقم (١٤٦) في نسختي.

وأخرجها أبو نعيم في الحلية (٣٠٧/٤) من طريق إسحاق. وقال: غريب من حديث سعيد، تفرد به أبو عبيدة، عن هشام.

كما تابع عبد الرحيم بن هارون، أبا عبيدة الحداد، في روايته عن هشام بن حسان، أخرج روايته البزار (كشف الأستار ١٨٥/٤)، (٣٤٩٩) عن محمد بن موسى القطان، ثنا عبد الرحيم بن هارون، عن هشام بن حسان، به، بنحوه.

قال البزار: لا نعلمه عن رسول الله ﷺ إلاّ من هذا الطريق عن أبي هريرة.

وقد ضعف الهيثمي هذا الإسناد في المجمع (٣٩٤/١٠) من جهة عبد الرحيم بن هارون، لكن تابعه أبو عبيدة الحداد كما تقدم وهو ثقة.

وأخرج ابن الجوزي الحديث في العلل المتناهية (٩٣٨/٢)، (١٦٦٤) تعليقاً عن أبي عبيدة الحداد، ونقل قول أحمد بن حنبل بعده: هذا حديث منكر، ومحمد بن شبيب لا يُعرف.

لكن تقدم أنه ثقة.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد أبي يعلى صحيح، رجاله ثقات كما قال ابن حجر، والله أعلم.

١٠ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا ابن أبي زائدة[١]، أخبرني أبي[٢]، عن صالح الأسدي[٣]، عن الشعبي[٤]، عن محمد بن

(١) هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وصفه الذهبي بالحافظ. وقال ابن حجر: ثقة، متقن، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة، أخرج له الجماعة.
الكاشف (٢/٣٦٥)، والتقريب (ص:٥٩٠).

(٢) هو زكريا بن أبي زائدة الهمداني، والد يحيى، قال الذهبي: ثقة، يدلس عن شيخه الشعبي.
كما وثقه ابن حجر، وقال: كان يدلس، وسماعه من أبي إسحاق بآخرة. مات سنة تسع وأربعين ومائة، أخرج له الجماعة.
الكاشف (١/٤٠٥)، والتقريب (ص:٢١٦).
وتدليسه غير مؤثّر؛ لأنه صرح بالواسطة بينه وبين الشعبي.

(٣) هو صالح بن أبي صالح الأسدي، صاحب الشعبي، قال ابن حجر: مقبول.
أما الذهبي فلم يبيّن حاله، وإنما قال: صالح بن أبي صالح الأسدي عن محمد بن الأشعث، عن عائشة في القبلة، وعنه زكريا بن أبي زائدة، صوابه: عن الشعبي عن محمد المذكور. أخرج له النسائي.
الكاشف (١/٤٩٦)، والتقريب (ص:٢٧٢).
قلت: وذكره ابن حبان في الثقات، وفرق بينه وبين صالح بن أبي صالح السدوسي (٦/٤٦٣).

(٤) هو عامر بن شراحيل الشعبي، أحد أعلام التابعين، قال ابن حجر: ثقة، مشهور، فقيه فاضل. مات سنة ثلاث أو أربع ومائة، أخرج له الجماعة.
الكاشف (١/٥٢٢)، والتقريب (ص:٢٨٧).

الأشعث بن قيس(١)، عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها(٢) قالت: «**ما كان رسول الله ﷺ يمتنع من شيء من وجهي(٣) وهو صائم**»(٤).

---

(١) هو محمد بن الأشعث بن قيس الكندي، سكت عنه الذهبي. وقال ابن حجر: مقبول، ووهم من ذكره في الصحابة. قتل سنة سبع وستين. أخرج له أبو داود والنسائي.
الكاشف (٢/١٥٨)، والتقريب (ص:٤٦٩).
قلت: ذكره ابن حبان في الثقات، وذكر أن أمه أم فروة بنت أبي قحافة، أخت أبي بكر الصديق (٥/٣٥٢)، فأم المؤمنين عائشة ابنة خاله، كما ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام (وفيات ٦٠ـ٨٠) (ص: ٢٢١)، وقال: كان شريفاً مطاعاً في قومه.

(٢) العطف يعود على الترضّي، فيكون المعنى: رضي الله عنها ورضي عن أبيها، وليس على الرواية بمعنى: أن محمد بن الأشعث روى الحديث عن عائشة كما رواه عن أبيها كذلك.

(٣) تعني بذلك: أنه كان يقبِّلُها وهو صائم.

(٤) لم أقف على الحديث من رواية الشيباني، ولا من رواية يحيى بن معين، لكن تابع يحيى اثنان من أقرانه في الرواية عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وهما:
١ـ **أحمد بن حنبل:**
وروايته في مسنده (٦/١٦٢) و (٦/٢١٣).
=

٢ـ **زياد بن أيوب.**

أخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٢/٢٠٤) كتاب: الصيام، باب: ذكر الاختلاف على الشعبي وعلى زكريا بن أبي زائدة (٢/٣٠٧٧).

وفي (٥/٣٥٣) كتاب: عشرة النساء، باب: الرخصة في أن تحدث المرأة بما يكون بينها وبين زوجها (٧/٩١٣٣).

وانظر: كتاب عشرة النساء المطبوع مستقلاً عن السنن (ص: ١٣٥)، (٢٤٧).

كلاهما عن يحيى بن زكريا، عن أبيه، به، بمثله.

وتابع يحيى بن زكريا، القاسمُ بن الحكم العرني في الرواية عن زكريا بن أبي زائدة.

وقد ذكر روايته الدارقطني في العلل (٥/ق ١٤٦)، وسيأتي كلامه. ولم أقف على من أخرجها.

وأخرج الحديث الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق٣٥٦/أ) وقال: تفرد به زكريا بن أبي زائدة عن صالح الأسدي عن الشعبي، واختلف عن زكريا، فقيل عنه عن عباس بن ذريح.

وهذا الحديث اختلف فيه على الشعبي، وعلى زكريا بن أبي زائدة كما تقدم في تبويب النسائي لهذا الحديث في كتاب الصيام من سننه الكبرى، وقد وضّح الدارقطني هذا الاختلاف في علله (الموضع السابق)، إذ جاء فيه:

وسئل الدارقطني عن حديث مسروق، عن عائشة، كان رسول الله ﷺ يظل صائماً، فيقبِّل ما شاء من وجهي.

فقال: يرويه عامر الشعبي، واختلف عنه ـ ثم ساق الاختلاف على الشعبي ـ وحاصله وجهان:

=

الشعبي عن محمد بن الأشعث عن عائشة، والشعبي عن مسروق عن عائشة ـ
قال الدارقطني بعد ذلك:
ورواه زكريا ابن أبي زائدة، واختلف عنه:
فرواه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن أبيه، وتابعه القاسم بن الحكم العرني عن زكريا، فقالا: عن صالح الأسدي، عن الشعبي، عن محمد بن الأشعث بن قيس، عن عائشة.
وخالفهما وكيع، فرواه عن زكريا، عن العباس بن ذريح، عن الشعبي، عن محمد بن الأشعث، عن عائشة.
ورواه داود بن رشيد، عن عمر بن حفص بن عمر بن ثابت، عن أبي سعيد الأنصاري، عن زكريا، عن صالح، عن محمد الأشعث، عن عائشة. ولم يذكر بينهما عامر الشعبي.
ويشبه أن يكون القولان صحيحين، عن الشعبي، عن مسروق، وعن محمد بن الأشعث، عن عائشة. والله أعلم. اهـ
فالاختلاف على زكريا من ثلاثة أوجه:

١ـ فمرة يُروى عنه، عن صالح الأسدي، عن الشعبي، عن محمد بن الأشعث، عن عائشة.

٢ـ ومرة يُروى عنه، عن العباس بن ذريح، عن الشعبي، عن محمد بن الأشعث، عن عائشة.

٣ـ ومرة يُروى عنه، عن صالح الأسدي، عن محمد بن الأشعث، عن عائشة.

أمّا الوجه الأول، فقد تقدم تخريجه في الحديث الذي معنا من رواية يحيى بن معين ومن تابعه.

=

أما الوجه الثاني، فلم أجد من رواه عن زكريا غير وكيع بن الجراح:
وأخرج روايته أحمد في مسنده (٦/١٦٢) و (٦/٢١٣).
وابن أبي شيبة في مصنّفه (٢/٣١٥) كتاب: الصيام، باب: من رخّص في القبلة للصائم (٩٤٠٥).
كلاهما عن وكيع، عن زكريا، عن عباس بن ذريح، عن الشعبي، عن محمد بن الأشعث، عن عائشة، بمثل رواية ابن معين.
وأخرجها من طريق وكيع:
النسائي في السنن الكبرى (٢/٢٠٤)، كتاب: الصيام، باب: ذكر الاختلاف على الشعبي، وعلى زكريا، (٣/٣٠٧٨).
وابن حبان في صحيحه (الإحسان) (٨/٣١٥) (٣٥٤٦).
لكن قال ابن حبان في روايته: كان النبي ﷺ لا يلمس من وجهي من شيء وأنا صائمة. وكل من روى الحديث ممن تقدم يرويه بلفظ: كان لا يمتنع من وجهي، وهي الرواية الصحيحة، ويظهر أن الخطأ في الرواية ممن فوق ابن حبان، لأنه بوّب له بقوله: ذكر خبر قد يوهم غير المتبحر في صناعة العلم أن تقبيل الصائم امرأته غير جائز.
أما الوجه الثالث، فلم أجد من رواه عنه غير أبي سعيد الأنصاري:
أخرج روايته النسائي في الموضع السابق (٣/٣٠٧٦)، لكن حكم عليه النسائي بأنه خطأ (كما في تهذيب الكمال للمزي (١٣/٦٠)، وليس قول النسائي في المطبوع من السنن الكبرى، ثم قال المزي: يعني: أن الصواب حديث زكريا، عن صالح الأسدي، عن الشعبي، عن محمد بن الأشعث، عن عائشة.

=

ويظهر أن الوجه الأول أرجح الأوجه وأقواها، حيث رواه عن زكريا ثلاثة من أصحابه، وهم:

١، ٢- يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وهما من هما.

٣- زياد بن أيوب الطوسي، الملقَّب بدَلُّويه، وصفه الذهبي بالحافظ، وقال ابن حجر: لقّبه أحمد: شعبة الصغير، ثقة حافظ، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين، أخرج له البخاري، وأبو داود، والترمذي ، والنسائي.

الكاشف (١/٤٠٨)، والتقريب (ص:٢١٨).

كما يظهر أن الوجه الثاني مرجوح، حيث لم أجد من رواه عن زكريا غير وكيع بن الجراح، والحمل في نظري على زكريا بن أبي زائدة لا على وكيع؛ لأن زكريا تغيّر حفظه بآخرة كما يُفهم من قول ابن حجر: سماعه من أبي إسحاق بأخرة. ونقل في التهذيب أن أحمد ليّنه في أبي إسحاق، ويخرج وكيع من عهدة الوهم في هذه الرواية، فهو أقوى كثيراً وأحفظ من زكريا، حيث وصفه الذهبي بأنه أحد الأعلام، وقال ابن حجر: ثقة، حافظ، عابد.

الكاشف (٢/٣٥٠)، والتقريب (ص:٥٨١).

قلت: أما الوجه الثالث فمرجوح كذلك، وقد تقدّم تضعيف النسائي وموافقة المزي له.

ومما يؤيّد رجحان الوجه الأول، تصويب النسائي، وترجيح الدارقطني له، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف، من أجل محمد بن الأشعث بن قيس، فهو: مقبول، لكن تابعه في رواية تقبيل النبي ﷺ عائشة وهو صائم غير واحد من

=

١١ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا ابن أبي مريم[١]، عن الدراوردي[٢]، عن عبيد الله بن عمر، وأخيه[٣] العُمري، عن نافع، عن

التابعين عنها، منهم: عروة بن الزبير، الذي روى عن خالته عائشة أنها قالت: «إن كان رسول الله ﷺ ليقبّل بعض أزواجه وهو صائم»، ثم تضحك.

وقد أخرج روايته البخاري في صحيحه ـ مع الفتح ـ (٤/١٥٢) كتاب: الصوم، باب: القُبلة للصائم (١٩٢٨).

ومسلم في صحيحه (٢/٧٧٦) كتاب: الصيام، باب: بيان أن القُبلة في الصوم ليست محرمة (١١٠٦).

كما أخرجها إسحاق بن راهويه في مسنده (٢/١٧١) (١٢٩ ـ ٦٧٢)، وجاء فيها أن عروة قال لعائشة: من هي إلا أنتِ؟ فضحكت.

وعليه يرتقي الحديث إلى درجة الصحيح لغيره.

(١) هو سعيد بن الحكم بن محمد الجمحي، المشهور بابن أبي مريم، وثّقه الذهبي، وابن حجر، وزاد: ثبت فقيه. مات سنة أربع وعشرين ومائتين، أخرج له الجماعة.

الكاشف (١/٤٣٣)، والتقريب (ص:٢٣٤).

(٢) هو عبد العزيز بن محمد الدراوردي، ترجم له الذهبي، ونقل قول أبي زرعة: سيئ الحفظ.

وقال ابن حجر: صدوق، كان يحدّث من كتب غيره فيخطئ، ونقل قول النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر، مات سنة سبع وثمانين ومائة، أخرج له الجماعة.

الكاشف (١/٦٥٨)، والتقريب (ص:٣٥٨)، وانظر: التهذيب (٦/٣١٦).

=

قلت: ورواية البخاري له مقروناً بغيره كما قال سبط ابن العجمي. حاشية الكاشف (٦٥٨/١)، وذلك في أربعة مواضع انظرها في المرجع السابق.
أما مسلم فأكثر من الإخراج له، لكن يظهر أنه لم يخرج له إلاّ صحاح حديثه التي تابعه عليها الثقات، مثل حديث يحيى بن معين الذي معنا.
(٣) هو عبد الله بن عمر بن حفص العمري، أخو عبيد الله، ترجم له الذهبي، ونقل قول ابن عدي: لا بأس به، صدوق.
أما ابن حجر فقال: ضعيف. مات سنة إحدى وسبعين ومائة، أخرج له مسلم، وأصحاب السنن الأربعة.
الكاشف (٥٧٦/١)، والتقريب (ص:٣١٤)، وانظر: الكامل لابن عدي (١٤٦١/٤).
قلت: ويظهر أن الراجح في حاله أنه صدوق، في حفظه شيء، كما نصّ على ذلك الذهبي في الميزان (٤٦٥/٢)، إذ وضعه غير واحد من العلماء في مرتبة «صدوق» أو ما يعادلها، كأحمد وابن معين في بعض الروايات عنه، والترمذي والعجلي، وابن عدي، وحسّن يعقوب بن شيبة حديثه، لكن لم يرض بعض العلماء حفظه، فترد روايته التي خالف فيها أو تفرّد.
انظر: التهذيب (٢٨٦/٥،٢٨٧).
وأما إخراج مسلم له، فهو لم يخرّج له إلاّ حديثاً واحداً (١٦٨٢/٣) حديث رقم (٢١٣٢) مقروناً - مثل روايته التي معنا - بأخيه عبيد الله الذي تقدّم أنه ثقة.
ومن خلال معايشتي لصحيح مسلم دراسة وتدريساً، توصّلت إلى أن من عادته رحمه الله في إخراج الرواة غير الثقات الإقلال من رواياتهم، ووضعها
=

ابن عمر: «**أن رسول الله ﷺ فرض على كل حائط[١] بقِنْوٍ[٢] للمسجد**».

قال أبو منصور يحيى بن أحمد: سمعت أبا الهيثم[٣] يقول: معناه: أنه أمر ﷺ أن يحمل من كل حائط بجذع إلى المسجد فيأكله الناس[٤].

في آخر الكتاب بعيداً عن أبواب الحلال والحرام، وهذا في معظم هؤلاء الرواة، ولي في هذا الموضوع بحث مستقل، يسّر الله إتمامه.

وعليه فلا ينكر إخراج مسلم له لمتابعة أخيه عبيد الله له، كما لا تعطى الثقة لجميع رواياته بناء على كونه من رجال مسلم.

(١) الحائط: هو البستان من النخيل إذا كان عليه حائط وهو الجدار. النهاية (٤٦٢/١).

قلت: ويمكن أن يكون عاماً في أيّ بستان، نخيل أو غيره.

(٢) القِنْوُ: العِذْقُ بما فيه من الرُطَب، وجمعه: أقناء. النهاية (١١٦/٤).

(٣) لم أتمكن من معرفته، وكنية ابن معين «أبو زكريا»، ولم أقف على من نقل تفسير ابن معين لهذا الحديث غير الشيباني، مما يدل على أهمية هذا الجزء من أحاديث يحيى برواية الشيباني عنه.

(٤) لم أقف على من أخرج الحديث من طريق الشيباني، لكن تابعه في الرواية عن يحيى بن معين:

١ـ **أحمد بن عبد الجبار الصوفي:**

وروايته في نسخته عن يحيى بن معين (ص: ١٩٨)، (٥٦).

=

وأخرجها عن الصوفي، ابن حبان في صحيحه (الإحسان) (٨٢/٨)،(٣٢٨٨)
وقال عقبه: عبد الله هذا هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، من عبّاد أهل المدينة، قد غلب عليه التقشّف والعبادة حتى كان يقلب الأخبار ولا يعلم، فلما كثر ذلك منه في أخباره بطل الاحتجاج بآثاره، واعتمادنا في هذا الخبر على أخيه عبيد الله دونه.

٢ـ ابن أبي خيثمة:

وروايته أخرجها في تاريخه (٣/ق٥/ب) كلاهما عن يحيى بن معين به.
وقد تابع يحيى في الرواية عن سعيد بن أبي مريم، غير واحد من أقرانه، وهم:

١ـ محمد بن سهل بن عسكر:

أخرج روايته ابن خزيمة في صحيحه (١٠٩/٤)، (٢٤٦٦) عن محمد بن سهل.

٢،٣ـ عبيد بن شريك البزاز، والفضل بن محمد بن المسيب:

أخرج روايتيهما الحاكم في المستدرك (٤١٧/١) عن علي بن حمشاذ العدل، عن عبيد والفضل.
وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه. وسكت عنه الذهبي.

٤ ـ أحمد بن حماد بن زغبة:

أخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (٦٦/١) (١٨٧) عن أحمد بن حماد.
وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر إلاّ الدراوردي.
أربعتهم عن سعيد بن أبي مريم، به، بمثله، و لم يذكر زغبة «عبد الله بن عمر العمري».

=

الحكم على الحديث:

الحديث حسن الإسناد من أجل الدراوردي.

لكن يشهد له حديث جابر بن عبد الله الذي أخرجه أحمد في مسنده (٣٥٩/٣) عن يعقوب (يعني ابن إبراهيم بن سعد)، ثنا أبي، عن ابن إسحاق، حدثني محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع بن حبان، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، أن رسول الله ﷺ: «أمر بذلك من كل جاد عشرة أوسق من التمر» وزاد في رواية بعدها «بقنو يعلق في المسجد للمساكين».

وأخرجه من طريق ابن إسحاق، أبو داود في سننه (٣٠٤/٢)، (١٦٦٢)، وابن خزيمة في صحيحه (١١٠/٤)، (٢٤٦٩)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان) (٨٢/٨) (٣٢٨٩).

وهو إسناد حسن من أجل محمد بن إسحاق بن يسار، قال فيه الذهبي: كان صدوقاً من بحور العلم، وله غرائب في سعة ما روى تستنكر، واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن، وقد صححه جماعة. وقال ابن حجر: صدوق يدلّس.

الكاشف (١٥٦/٢)، والتقريب (ص:٤٦٧).

قلت: أما تدليسه فقد صرّح بالسماع في رواية أحمد.

وبهذا الشاهد يتقوى حديث ابن عمر الذي معنا إلى الصحيح لغيره، وقد صححه الحاكم، وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، والله أعلم.

١٢ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا عباد بن العوام[(١)]، عن عاصم الأحول[(٢)]، عن معاذة[(٣)]، عن عائشة قالت: «**كان رسول الله ﷺ** [٨٣/أ] **يستأذن إذا كان في يوم المرأة منا بعد ما نزلت ﴿تُرْجِي مَن تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ﴾**[(٤)]»، فقالت معاذة: فقلت لها:

---

(١) هو عباد بن العوّام بن عمر الكلابي، ترجم له الذهبي، ونقل توثيق أبي حاتم له، وأن أحمد قال فيه: حديثه عن ابن أبي عروبة مضطرب.
وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة خمس وثمانين ومائة، أخرج له الجماعة.
الكاشف (٥٣١/١)، والتقريب (ص:٢٩٠)، وانظر: الجرح والتعديل (٨٣/٦).

(٢) هو عاصم بن سليمان الأحول، وصفه الذهبي بالحافظ.
وقال ابن حجر: ثقة، لم يتكلّم فيه إلاّ القطّان، فكأنّه بسبب دخوله في الولاية. مات بعد سنة أربعين ومائة، أخرج له الجماعة.
الكاشف (٥١٩/١)، والتقريب (ص:٢٨٥).

(٣) هي معاذة بنت عبد الله العدوية، زوجة صِلَة بن أَشْيَم، قال فيها الذهبي: من العوابد بالبصرة. ووثّقها ابن حجر، ماتت سنة ثلاث وثمانين، أخرج لها الجماعة.
الكاشف (٥١٧/٢)، والتقريب (ص:٧٥٣).

(٤) سورة الأحزاب، من الآية (٥١).

فكيف تقولين لرسول الله ﷺ إذا استأذنك؟ قالت: أقول: إن كان ذلك إلي لم أؤثر أحداً على نصيبي[1].

---

(١) أخرجه من طريق الشيباني، أبو بكر بن مردويه في تفسيره، (كما في تغليق التعليق لابن حجر (٤/٢٨٥)، قال: ثنا دعلج بن أحمد، ثنا يحيى بن أحمد بن زياد، ثنا يحيى بن معين، به، وتصحّف في المطبوع «عاصم عن معاذة» إلى «عاصم بن معاذة»، و«نصيبي» إلى «نفسي».

وتابع الشيباني غير واحد من أقرانه في الرواية عن يحيى بن معين، وهم:

١- أبو داود السجستاني:

وروايته أخرجها في سننه (٢/٦٠٢) كتاب: النكاح، باب: في القسم بين النساء (٢١٣٦).

٢- أحمد بن علي المروزي:

وروايته أخرجها في حديثه عن يحيى بن معين، الجزء الثالث (كما في تغليق التعليق لابن حجر، الموضع السابق). وانظر: فتح الباري (٨/٥٢٥).

٣- صالح بن محمد بن حبيب القاضي:

وروايته أخرجها الحاكم في مستدركه (٢/١٨٧) عن أحمد بن سهل الفقيه، عن صالح بن محمد.

٤- أحمد بن يحيى الحلواني:

وروايته أخرجها الواحدي في أسباب النزول (ص: ٤١٤)، سورة الأحزاب (٥١)، عن أبي عبد الله محمد بن إبراهيم المزكي، قال: أخبرنا عبد الملك بن الحسن السقطي، قال: حدثنا أحمد بن يحيى الحلواني.

أربعتهم عن يحيى بن معين، عن عباد بن عباد، به، بمثل رواية الشيباني.

=

كما تابع يحيى بن معين في الرواية عن عباد العوام، غير واحد من أقرانه، وهم:

١- سريج بن يونس:

أخرج روايته مسلم في صحيحه (١١٠٣/٢)، كتاب: الطلاق، باب: بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلاّ بالنية (١٤٧٦) عن سريج.

٢- محمد بن عيسى بن نجيح:

أخرج روايته أبو داود في سننه (٦٠٢/٢) كتاب: النكاح، باب: في القَسَم بين النساء (٢١٣٦).

والنسائي في السنن الكبرى (٣٠١/٥) كتاب: عشرة النساء، باب: إذا استأذن نساءه (٢/٨٩٣٦) عن محمد بن عامر. وانظر: عشرة النساء المطبوع مستقلاً عن السنن الكبرى (ص: ٥٨) (٥٠).

كلاهما عن محمد بن عيسى.

٣- الفضل بن زياد الطستي:

أخرج روايته ابن حبان في صحيحه (الإحسان) (٦/١٠) (٤٢٠٦) عن الحسن بن سفيان، قال: حدّثنا الفضل بن زياد.

٤- عاصم بن علي بن عاصم:

أخرج روايته الخطيب في تاريخ بغداد (٣٨٨/٧) من طريق الحسن القطان.

والبيهقي في السنن الكبرى (٧٤/٧) من طريق سعدان بن نصر.

كلاهما عن عاصم بن علي بن عاصم.

أربعتهم عن عباد بن عباد، عن عاصم الأحول، به، بمثله.

كما تابع عبد الله بن المبارك، عباداً في روايته عن عاصم.

=

١٣ / **حـــدّثنا** يحـيى بـن معـــين، نـا غنــــدر[١]، عـــن شعـــبة[٢]، قـــال: ســمعت أبــا إسحـــاق[٣] يقــول: ســمــعت

أخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٨/٥٢٥) كتاب: التفسير، باب: ﴿تُرْجِي مَن تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾ (٤٧٨٩).

ومسلم في صحيحه (٢/١١٠٣) كتاب: الطلاق، باب: بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلاّ بالنية (١٤٧٦).

وأحمد في مسنده (٦/٧٦).

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح الإسناد، وقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما كما تقدّم.

(١) هو محمد بن جعفر الهذلي، الملقّب بغُنْدَر، وصفه الذهبي بالحافظ.

وقال ابن حجر: ثقة، صحيح الكتاب، إلاّ أنّ فيه غفلة، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة.

أما وضعه الحافظ ابن حجر في الطبقة التاسعة، فلأنّه راعى فيه جانب الرواية. (انظر: التعليق على ترجمة عبد الرحمن بن مهدي ص:(٤٠)، أخرج له الجماعة.

الكاشف (٢/١٦٢)، والتقريب (ص:٤٧٢).

قلت: ووصفه بالغفلة غير مؤثّر، خاصة في روايته هذه، لأنّه رواها عن شعبة، وهو ثقة في حديثه عنه، فشعبة زوج أمّه، وقد جالسه أكثر من عشرين سنة، وكل ما سمعه منه كتبه، ثم عرضه عليه، وقد تقدّم أنه صحيح الكتاب. انظر: التهذيب (٩/٨٤ ، ٨٥).

(٢) هو شعبة بن الحجاج العتكي، أمير المؤمنين في الحديث، قال الذهبي: ثبت، حجة، ويخطئ في الأسماء قليلاً.

وقال ابن حجر: ثقة، حافظ، متقن. مات سنة ستين ومائة، أخرج له الجماعة.

الكاشف (٤٨٥/١)، والتقريب (ص:٢٦٦).

(٣) هو عمرو بن عبد الله الهمداني، المشهور بأبي إسحاق السبيعي، وصفه الذهبي بقوله: أحد الأعلام، هو كالزهري في الكثرة، غزا مرّات، وكان صوّاماً قوّاماً.

أمّا ابن حجر فقال: ثقة، مكثر، عابد، اختلط بآخرة. مات سنة تسع وعشرين ومائة، أخرج له الجماعة.

الكاشف (٨٢/٢)، والتقريب (ص:٤٢٣).

قلت: وإنّما لم يصفه الذهبي بالاختلاط كابن حجر؛ لأنه يرى أنّه لم يختلط، بل شاخ ونسي، وتغيّر قليلاً. الميزان (٢٧٠/٣).

لكن ترجم له من ألّف في المختلطين كابن الكيّال، وذكر خمسة من تلاميذه سمعوا منه بعد الاختلاط، وزاد محقّق الكتاب خمسة آخرين. انظر: الكواكب النيّرات (ص: ٣٥٦).

وإنّما أخرج له الشيخان من صحيح حديثه، التي توبع عليها، أو التي رواها قبل اختلاطه.

وقد وصف بالتدليس كذلك، بل إن الحافظ ابن حجر ترجم له في المدلسين، ووضعه في الطبقة الثالثة التي لا يقبل من حديثهم إلاّ ما صرّحوا فيه بالسماع. تعريف أهل التقديس (ص: ١٤٦).

=

البـــراء(١) قال: «لمّا أقبـل رسـول ا لله ﷺ مـن مكـة إلى المدينـة، تبعـه سـراقة بـن مـالك(٢)، قـال: فدعــا عليـه رســول ا لله ﷺ،

وهناك غير واحد من الرواة الذين يترجم لهم الحافظ في المدلسين، ولا يصفهم به في التقريـب، كـإبراهيم بـن يزيـد النخعـي، وسـويد بـن سـعيد الحدثـاني، وحفص بن غيّاث وغيرهم، وقد يفعل العكس، فيصفهم بالتدليس في التقريب ولا يترجم لهم في المدلسين، كـإبراهيم بـن يزيـد التيمـي، وعثمـان بـن عمـير البجلي، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني، وغيرهم.

وعلى أيّة حال فروايته التي معنا سالمة من هاتين العلّتين؛ لأنّه صرّح بالسماع فيها، وقد أخرجها البخاري ومسلم كما سيأتي.

(١) هو البراء بن عازب بن الحارث الأوسي الأنصاري، له ولأبيه صحبة، شـهد مع النبي ﷺ الغزوات عدا بدر، حيث استصغره وابنَ عمر فردَّهما، روى عنه جماعة من الصحابة والتابعين، وآخر من روى عنه أبو إسحاق السبيعي، مات سنة اثنتين وسبعين. الإصابة (١/٢٣٤).

وذكر ابن حزم أنّه روى عن رسول ا لله ﷺ ثلاثمائة حديث وخمسة أحاديث. أسماء الصحابة (ص:٣٣).

(٢) هو سراقة بـن مـالك بـن جعشـم الكنـاني، صـاحب القصّـة المشـهورة الـتي ذكرت في الحديث، والذي بشّره الرسول ﷺ بأنه سيلبس سـواري كسـرى، ولبسـهما في عهـد عمـر بـن الخطـاب. مـات سـنة أربـع وعشـرين. الإصابـة (١٢٨/٤).

ذكر ابن حزم أنه روى عن رسول ا لله ﷺ تسعة عشر حديثاً. أسماء الصحابة (ص:٤٢).

فساخت[١] فرسه، فقال: ادع الله لي ولا يضيرك. [قال]: فدعا الله له، فعطش رسول الله ﷺ فمروا براعي غنم[٢]، قال أبو بكر الصدّيق: فأخذت قدحاً فحلبت لرسول الله ﷺ كُثْبَةً[٣] من لبن، فأتيته به، فشرب حتى رضيت»[٤].

---

(١) ساخت: أي غاصت في الأرض. النهاية (٢/٤١٦).

(٢) لم أقف على اسم الراعي، وقد تعقّب الحافظ ابن حجر من ذهب إلى أنه عبد الله بن مسعود. انظر: فتح الباري (٧/١٠).

(٣) الكُثْبَة: كل قليل جمعته من طعام أو لبن أو غير ذلك. والمراد به في الحديث: القليل من اللبن. النهاية (٤/١٥١).

(٤) لم أقف على من أخرج الحديث من طريق الشيباني، ولا من طريق يحيى ابن معين.

لكن تابعه في الرواية عن محمد بن جعفر غير واحد من أقرانه، وهم:

١ـ أحمد بن حنبل:

وروايته أخرجها في مسنده (١/٩) و (٤/٢٨٠) عن محمد بن جعفر.

٢ـ محمد بن بشار:

أخرج روايته البخاري في صحيحه ـ مع الفتح ـ (٧/٢٤٠) كتاب: مناقب الأنصار، باب: هجرة النبي ﷺ (٣٩٠٨).

ومسلم في صحيحه (٣/١٥٩٢) كتاب: الأشربة، باب: جواز شرب اللبن (٩١ - ٢٠٠٩).

وأبو يعلى في مسنده (١/١٠٦) (١١٥)، وفي (٣/٢٦٠) (١٧١٠).

=

والروياني في مسنده (١/٢١٠) (٢٨٦).
أربعتهم عن محمد بن بشار.

٣- محمد بن المثنى:

أخرج روايته مسلم في صحيحه (الموضع السابق).
والبزار في مسنده البحر الزخار (١/١٢٠) (٥٢).
كلاهما عن محمد بن المثنى.

قال أبو بكر (البزار): وهذا الموضع رواه شعبة من سائر الحديث، وهذا الحديث بطوله رواه أسرائيل، ورواه زهير بن معاوية، وحديج بن معاوية أخو زهير، ولا نعلم روى البراء عن أبي بكر إلاّ هذا الحديث.

٤- عبيد ا لله بن عمر القواريري:

أخرج روايته أبو يعلى في مسنده (١/١٠٦) (١١٤) عن القواريري.
وأخرجها أبو بكر المروزي في مسند أبي بكر (ص: ١٠٥) (٦٤) عن أبي يعلى.

أربعتهم عن محمد بن جعفر، عن شعبة، به، بمثله، وهو عند البزار مختصراً.

كما تابع محمد بن جعفر، راويان من أقرانه، في رواية الحديث عن شعبة، وهما:

١- النضر بن شميل:

أخرج روايته البخاري في صحيحه (١٠/٧٠) كتاب: الأشربة، باب: شرب اللبن (٥٦٠٧) عن محمود، هو ابن غيلان، عن النضر.

٢- معاذ بن معاذ العنبري:

أخرج روايته مسلم في صحيحه (٣/١٥٩٢) كتاب: الأشربة، باب: جواز شرب اللبن (٩٠ - ٢٠٠٩).

=

وأبو يعلى في مسنده (١/١٠٥) (١١٣).
كلاهما عن عبيد الله بن معاذ العنبري، عن أبيه معاذ، به، بالجزء الأخير من الحديث.
وأخرجها أبو بكر المروزي في مسند أبي بكر (ص: ١٠٤) (٦٣) عن أبي يعلى.
فهذه طرق وروايات الحديث عن شعبة، عن أبي إسحاق السبيعي، عن البراء، وهو جزء من حديث طويل رواه أبو إسحاق السبيعي، عن البراء، واقتصر شعبة من بين أصحاب أبي إسحاق على هذا الجزء فقط، وقد تقدّم كلام البزار في ذلك. وسأقتصر على ذكر رواية زهير بن معاوية التي اتفق البخاري ومسلم على إخراجها للوقوف على الحديث بتمامه.
فقد أخرج البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٦/٦٢٢)، كتاب: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام (٣٦١٥) عن محمد بن يوسف، حدّثنا أحمد بن يزيد الحراني.
ومسلم في صحيحه - واللفظ له - (٤/٢٣٠٩) كتاب: الزهد، باب: في حديث الهجرة (٧٥ - ٢٠٠٩) عن سلمة بن شبيب، حدّثنا الحسن بن أعين، حدّثنا زهير، حدّثنا أبو إسحاق، قال: سمعت البراء بن عازب يقول: جاء أبو بكر الصديق إلى أبي في منزله، فاشترى منه رَحْلاً، فقال لِعَازب: ابعث معي ابنك يحمله معي إلى منزلي، فقال لي أبي: احمله، فحملته، وخرج أبي معه ينتقد ثمنه، فقال له أبي: يا أبا بكر، حدّثني كيف صنعتما ليلة سريت مع رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، أسرينا ليلتنا كلها، حتى قام قائم الظهيرة، وخلا الطريق فلا يمرّ فيه أحد، حتى رفعت لنا صخرة طويلة لها ظل، لم تأت عليه الشمس بعد، فنزلنا عندها، فأتيت الصخرة فسويت بيدي مكانا ينام فيه النبي
=

ﷺ في ظلها، ثم بسطت عليه فروة، ثم قلت: نم يا رسـول الله، وأنـا أنفـض لك ما حولك، فنام، وخرجت أنفض ما حولـه، فـإذا أنـا براعـي غنـم مقبـل بغنمه إلى الصخرة، يريد منها الذي أردنا، فلقيته فقلت: لمـن أنـت يـا غـلام؟ فقال: لرجل من أهل المدينة، قلت: أفي غنمك لبن؟ قال: نعم، قلت: أفتحلب لي؟ قال: نعم، فـأخذ شـاة، فقلـت لـه: انفـض الضـرع مـن الشـعر والـتراب والقذى. (قال: فرأيت البراء يضرب بيده على الأخرى ينفض) فحلـب لي في قعب معه، كُثْبَة من لبن، قال: ومعي إداوة أرتوي فيها للنبي ﷺ ليشرب منها ويتوضأ، قال: فأتيت النبي ﷺ وكرهت أن أوقظه من نومه، فوافقته اسـتيقظ، فصببت على اللبن من الماء حتى برد أسفله، فقلت: يا رسول الله، اشرب من هذا اللبن، قال: فشرب حتى رضيت، ثم قال: ألم يأن للرحيل؟ قلـت: بلـى، قال: فارتحلنا بعد ما زالت الشمس، واتبعنا سراقة بن مـالك، قـال: ونحـن في جَلَد من الأرض، فقلت: يا رسول الله، أُتينا. فقال: ﴿لا تحزن إن الله معنا﴾ فدعا عليه رسول الله ﷺ، فارتطمت فرسه إلى بطنهـا، أُرى فقـال: إنـي قـد علمت أنكما قد دعوتما عليّ، فدعُوَا لي، فالله لكمـا أن أرد عنكمـا الطلـب، فدعا الله، فنجى، فرجع لا يلقى أحداً إلا قال: قد كفيتكم مـا هـا هنـا، فـلا يلقى أحداً إلا ردَّه، قال: ووفى لنا».

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح الإسناد، وقد تقدّم إخراج الشيخين له في صحيحيهما.

١٤ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا الفزاري مروان[١]، نا عبيد الله بن عبد الله الأصم[٢]، عن يزيد بن الأصم[٣]، عن أبي هريرة، قال رسول

(١) هو مروان بن معاوية الفزاري، وصفه الذهبي بالحافظ، وقال ابن حجر: ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة، أخرج له الجماعة.
الكاشف (٢/٢٥٤)، والتقريب (ص:٥٢٦).
قلت: وقد أبان اسم شيخه في هذا الحديث، ولم يدلسه.

(٢) هو عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله الأصم العامري، سكت عنه الذهبي، وقال ابن حجر: مقبول، أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه.
الكاشف (١/٦٨١)، والتقريب (ص:٣٧٢).
قلت: ذكره ابن حبان في الثقات (٧/١٤٢)، واحتج به مسلم في خمسة مواضع من صحيحه، انظر الأحاديث: (٤٩٦)، (٤٩٧)، (٥١١)، (٥٣٠)، (٦٥٣)، وجميعها يرويها عن عمه يزيد بن الأصم، وربما كان لهذا دور في صحة رواياته السابقة، فأخرجها مسلم في صحيحه على اعتبار أن الراوي أعلم بقريبه من غيره، والله أعلم.

(٣) هو يزيد بن الأصم، والأصم اسمه: عمرو بن عبيد بن معاوية البكائي، وهو ابن أخت ميمونة بنت الحارث، أم المؤمنين، يقال: له رؤية، ولا يثبت، وثّقه الذهبي، وابن حجر، مات سنة ثلاث ومائة، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، وأصحاب السنن الأربعة.
الكاشف (٢/٣٨٠)، والتقريب (ص:٥٩٩).

ا لله ﷺ: «ما طرف صاحب الصُور[١] منذ وُكِّل به، مستعداً نحو العرش، مخافةَ أن يؤمر بالصيحة قبل أن يرتدّ إليه طرفه، كأن عيناه كوكبان دُرِّيان»[٢].

---

(١) يعني إسرافيل عليه السلام، الموكّل بالنفخ في الصور (البداية والنهاية ١/٤١).

(٢) لم أقف على الحديث من طريق الشيباني، ولا من طريق يحيى بن معين.

لكن تابع يحيى، غير واحد من أقرانه في الرواية عن مروان بن معاوية الفزاري، وهم:

١ـ عبد ا لله بن عمر بن أبان، مُشْكَدانة:

أخرج روايته ابن أبي الدنيا في الأهوال ص:(١٠٠) (٤٦)، وص:(١٠٦) (٥٢) عن أبي عبد الرحمن، وهي كنية عبد ا لله بن عمر.

وأخرجها أبو نعيم في الحلية (٤/٩٩).

وابن قدامة المقدسي في إثبات صفة العلو ص:(٨٩) (٥٣).

والذهبي في العلو ص:(٥٢) (٩٠).

ثلاثتهم من طريق عبد ا لله بن عمر، وقال أبو نعيم: غريب من حديث يزيد، تفرّد به عنه، ابن أخيه عبيد ا لله بن عبد ا لله.

٢ـ محمد بن العلاء الهمداني، أبو كريب:

أخرج روايته أبو الشيخ في العظمة (٣/٨٤٣) (٣٩١) من طريق محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه)، عن أبي كريب.

و لم أقف على رواية ابن ماجه في سننه.

=

٣ـ محمد بن هشام بن ملاس النمري:

أخرج روايته الحاكم في المستدرك (٥٥٨/٤) عن أبي العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن هشام. وقال الحاكم: صحيح الإسناد و لم يخرجاه.

وزاد الذهبي في التلخيص: قلت: على شرط مسلم.

وتعقّب الألبانيُّ الذهبيَّ في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦٥/٣) فقال: أصاب الحاكم وأخطأ الذهبي، فإن الفزاري من رجال مسلم لا من شيوخه، وابن ملاس لم يخرّج له مسلم أصلاً، وهو صدوق، فليس على شرط مسلم إذن.

قلت: إن لم يكن سند الحاكم على شرط مسلم، فإن حديث مشكدانة وأبي كريب على شرطه.

ثلاثتهم (مشكدانة، وأبو كريب، ومحمد بن هشام) تابعوا يحيى بن معين، عن مروان الفزاري، به، بمثله، وبعضهم يقول: «ما أطرف صاحب الصور ...».

الحكم على الحديث:

حكم العراقي على إسناد الحديث بأنه جيّد. المغني عن حمل الأسفار (١٢٤١/٢).

كما حكم ابن حجر عليه بأنه حسن. فتح الباري (٣٦٨/١١).

وإنّما لم يرق إلى درجة الصحة عندهما من أجل عبيد الله الأصمّ وقد تقدم أنه مقبول. والحديث في نظري لا ينزل عن درجة الصحيح لغيره، فقد صححه الحاكم والذهبي، واحتج مسلم برواية الفزاري عن الأصم، عن عمه يزيد في ثلاثة مواضع من صحيحه (ح ٧٩٤، ٥٣٠، ٦٥٣) فورد السند هنا بالكيفية التي احتج بها مسلم في صحيحه.

=

١٥ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا سهل بن يوسف[١]، عن حميد

ثم إن للحديث شاهداً أخرجه الخطيب في تاريخه (١٥٣/٥)، والضياء المقدسي في المختارة (١٣٣/٧) (٢٥٦٧)، من طريق إسماعيل بن علي الخطبي، عن أحمد بن منصور المروزي، عن عفان، عن همام، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً: «كيف أنعم وصاحب الصور قد التقم القرن، وحنا ظهره، ينظر تجاه العرش كأن عينيه كوكبان درّيان، لم يطرف قط مخافة أن يؤمر قبل ذلك».

وهذا مما يقوّي رواية أبي هريرة إلى الصحيح لغيره.

(١) هو سهل بن يوسف الأنماطي، البصري، ترجم له الذهبي، ونقل توثيق ابن معين له، كما وثّقه الحافظ ابن حجر، مات سنة تسعين ومائة، أخرج له البخاري في صحيحه، وأصحاب السنن الأربعة، وأما رمز الحافظ في التقريب له بـ «بخ» يعني البخاري في الأدب المفرد، فسهو منه رحمه الله كما ذكر ذلك محقق الكاشف.

الكاشف للذهبي (٤٧١/١ وحاشيته)، والتقريب ص:(٢٥٨).

الطويل[١]، قال: كان أنس[٢] إذا توضأ، فأراد أن يمسح رأسه لم يقلب الشعر[٣].

---

(١) هو حميد بن تِيْر الطويل، البصري، هكذا نسبه الذهبي، وذكر ابن حجر أنه اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، قال الذهبي: وثّقوه، يدلس عن أنس، وجزم ابن حجر بتوثيقه، ووصفه بأنه مدلس، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، أخرج له الجماعة.
الكاشف (٣٥٢/١)، والتقريب (ص:١٨١).
قلت: وقد سمع عدداً من الأحاديث عن أنس قيل إنها ثمانية عشر، وقيل أربعة وعشرون، والباقي سمعها من ثابت، عن أنس، ولذلك رأى العلائي أنها مراسيل غير معلّة، إذ تبيّن الواسطة، وأنها ثقة. جامع التحصيل ص: (١٦٨).

(٢) هو أنس بن مالك بن النضر الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ، وأحد المكثرين من الرواية عنه، دعا له رسول الله ﷺ بكثرة المال والولد وأن يدخله الله الجنة، حتى إنه دفن من صلبه خمسة وعشرين ومائة، وكان بستانه يثمر في السنة مرّتين، مات بالبصرة سنة ثلاث وتسعين، وقيل قبلها. الإصابة لابن حجر (١١٢/١ وما بعدها).
وذكر ابن حزم أنه روى ستة وثمانين ومائتي وألفي حديث. أسماء الصحابة ص:(٣٢).

(٣) لم أقف على من أخرج الأثر من طريق الشيباني، ولا من طريق يحيى بن معين، لكن تابع يحيى اثنان من أقرانه هما:

١ـ أبو بكر بن أبي شيبة:

=

١٦ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا هُشيم[1]، نا داود بن أبي هند[2]، حدثني أبو حرب بن أبي

وروايته أخرجها في مصنّفه (٢٣/١) كتاب: الطهارة، باب: في مسح الرأس كيف هو؟ (١٥١) قال: حدّثنا سهل بن يوسف قال: قلت لحميد: أكان أنس بن مالك إذا مسح رأسه يقلب شعره؟ قال: لا.

٢ـ أحمد بن حنبل:

وروايته أخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٦٠/١) من طريق حنبل بن إسحاق، حدثني أبو عبد الله يعني أحمد بن حنبل، ثنا سهل بن يوسف، به، بنحو رواية يحيى بن معين.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيح، وتدليس حميد غير مؤثر ـ لو سلّم بأنه لم يسمعه من أنس ـ لأن الواسطة ثابت البناني وهو ثقة.

وله شاهد أخرجه أبو داود في سننه بإسناد رجاله ثقات من حديث الربيع بنت معوّذ، «أن رسول الله ﷺ توضأ عندها، فمسح الرأس كلّه من قرن الشعر كل ناحية لمنصبّ الشعر، لا يحرّك الشعر عن هيئته». سنن أبي داود (٩١/١) (١٢٨).

وقد نقل البيهقي في الموضع السابق أن أحمد بن حنبل قال في حديثي الربيع وأنس أن معناهما واحد.

(١) هو هُشيم بن بشير السلمي، أبو معاوية، قال فيه الذهبي: حافظ بغداد، إمام ثقة، مدلس.

=

وقال ابن حجر: ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي. مات سنة ثلاث وثمانين ومائة، أخرج له الجماعة.
الكاشف (٢/٣٣٨)، والتقريب (ص:٥٧٤).
وروايته التي رواها عنه يحيى بن معين صرّح فيها هشيم بالسماع من شيخه، فليس وصفه بالتدليس مؤثر هنا.
(٢) هو داود بن أبي هند القشيري، البصري، وصفه الذهبي بأنه أحد الأعلام، وأنه كان حافظاً، صواماً دهره، قانتاً لله.
وقال ابن حجر: ثقة متقن، كان يهم بآخرة. مات سنة أربعين ومائة، أخرج له البخاري تعليقاً، والباقون.
الكاشف (١/٣٨٢)، والتقريب (ص:٢٠٠).
قلت: اعتمد ابن حجر في وصفه بالتغير على ابن حبان حيث نقل في التهذيب قول ابن حبان: روى عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه، وكان من خيار أهل البصرة، من المتقنين في الروايات، إلا أنه كان يهم إذا حدث من حفظه. التهذيب (٣/١٧٧).
واقتصر على هذا الجزء من كلامه، وله تتمة أسوقها لنفاستها، حيث قال بعد ذلك: ولا يستحق الإنسان الترك بالخطأ اليسير يخطئ، والوهم القليل يهم، حتى يفحش ذلك منه، لأن هذا مما لا ينفك منه البشر، ولو ما كنا سلكنا هذا المسلك لَلَزِمَنا ترك جماعة من الثقات الأئمة، لأنهم لم يكونوا معصومين من الخطأ، بل الصواب في هذا ترك من فحش ذلك منه، والاحتجاج بمن كان منه ما لا ينفك منه البشر. الثقات (٦/٢٧٨).
وهذه التتمة تدل على أن ابن حبان يرى توثيق هذا الراوي عموماً، وردّ ما ثبت من وهم في بعض أحاديثه، موافقاً في ذلك جمهور العلماء الذين وثّقوه
=

الأســـــود[١]، عن فضالة الليثي[٢]، قال: أتيت النبي ﷺ، وأسلمت وعلّمني حتى علّمني الصلوات الخمس في مواقيتهن، قال: فقلت لـه: إن هذه ساعات تشغل فيهن، فمر لي بجوامع، فقال: «**إن شغلت فلا**

مطلقاً كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في التهذيب، ولما تقدم، لم يترجم له ابن الكيال في المختلطين، ويتضح لنا لِمَ احتج به مسلم في صحيحه في مواضع عديدة. وا لله أعلم.

(١) هو أبو حرب بن أبي الأسود الدِّيلي، البصري، مشهور بكنيته، قيل اسمه محجن، وقيل عطاء، وثقه الذهبي وابن حجر. مات سنة ثمان ومائة، أخرج له مسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.
الكاشف (٤١٨/٢)، والتقريب (ص:٦٣٢).

(٢) هو فضالة الليثي، اختلف في اسم أبيه، فقيل: عبد ا لله، وقيل: وهب، وقيل: عمير، الليثي، الزهراني، والد عبد ا لله، وفرّق ابن عبد البر بينه وبين فضالة الزهراني، ويظهر أنه اشتبه عليه بفضالة الزهراني التابعي، وإلا فإن هذا زهراني أيضاً، له صحبة ورواية عن النبي ﷺ، لم يرو له سوى أبو داود.
الاستيعاب (٣٢٨/٣)، والإصابة (١٠١/٨).
و لم يذكره ابن حزم في أسماء الصحابة وما لكل واحد منهم من العدد.

تشغل عن العصرين»، قلت: وما العصران؟ قال: «**صلاة الغداة وصلاة العصر**»(١).

(١) الحديث أخرجه من طريق الشيباني، الحاكم في المستدرك (١٩٩/١)، قال: حدّثنا علي بن عيسى، ثنا أبو منصور يحيى بن أحمد بن زياد، ثنا يحيى بن معين، ثنا هُشيم، أنبأ داود بن أبي هند.

وجمع هذا الطريق مع طريق خالد بن عبد الله عن داود بن أبي هند، وساق إسناد ومتن هذا الطريق الثاني، وسيأتي أنه مختلف في الإسناد عن طريق هشيم.

ولم أقف على من تابع الشيباني في روايته عن يحيى بن معين.

لكن تابع يحيى في الرواية عن هشيم بن بشير، غير واحد من أقرانه، وهم:

١ـ محمد بن سعد، كاتب الواقدي:

وروايته أخرجها في الطبقات الكبرى (٥٦/٧).

٢ـ سريج بن النعمان:

أخرج روايته أحمد في مسنده (٣٤٤/٤) عن سريج.

٣ـ سعيد بن منصور:

أخرج روايته الطحاوي في مشكل الآثار (٣٣/٣).

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ق١٤٢/ب)، كلاهما من طريق سعيد بن منصور.

ولم أقف عليه في سننه المطبوع.

٤ـ زكريا بن يحيى:

=

أخرج روايته ابن حبان في صحيحه (الإحسان) (٣٤/٥) (١٧٤١) عن أبي يعلى - و لم أقف عليه في كتبه المطبوعة - قال: حدّثنا زكريا بن يحيى.
أربعتهم تابعوا يحيى بن معين في روايته عن هشيم بن بشير، نا داود بن أبي هند، حدّثني أبو حرب ابن أبي الأسود، عن فضالة، الحديث بمثله.
وصرّح هشيم بالسماع من شيخه في مسند أحمد كما في رواية ابن معين التي معنا.
هكذا روى هشيم الحديث عن داود بن أبي هند، بدون ذكر عبد الله بن فضالة بين أبي حرب وفضالة.
وخالف هُشيمًا، أربعةٌ من أصحاب داود بن أبي هند، رووا الحديث بذكر عبد الله بن فضالة بينهما، وهم:

أ - خالد بن عبد الله الواسطي:

أخرج روايته أبو داود في سننه (٢٩٧/١) كتاب: الصلاة، باب: في المحافظة على وقت الصلوات (٤٢٨).
والفسوي في المعرفة والتاريخ (٣٤١/١).
وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٩٣/٢) (٩٣٩).
والطحاوي في مشكل الآثار (٣٢/٣) (٩٩٦).
وابن حبان في صحيحه (الإحسان) (٣٥/٥) (١٧٤٢).
والطبراني في المعجم الكبير (٣١٩/١٨) (٨٢٦).
وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ق١٤٢/ب) وقال: رواه مسلمة بن علقمة عن داود مثله.
ورواه هشيم عن داود، عن أبي حرب، عن فضالة من دون عبد الله.
والحاكم في المستدرك (١٩٩/١) وفي (٦٢٨/٣).

=

وقال في الموضع الأول: هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه، وعبد الله هو ابن فضالة ابن عبيد، وقد خُرِّج له في الصحيح حديثان. ووافقه الذهبي.

والبيهقي في السنن الكبرى (٤٦٦/١).

وابن الأثير في أسد الغابة (٣٦٤/٤).

والمزي في تهذيب الكمال (٤٣٢/١٥).

جميعهم وعددهم أحد عشر، رووه من طريق خالد بن عبد الله، عن داود بن أبي هند، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن عبد الله بن فضالة، عن أبيه، قال: علّمني رسول الله ﷺ فكان فيما علّمني «وحافظ على الصلوات الخمس»، قال: قلت: إن هذه ساعات لي فيها أشغال، فمُرني بأمر جامع إذا أنا فعلته أجزأ عني، فقال: «حافظ على العصرين»، وما كانت من لغتنا، فقلت: وما العصران؟ فقال: «صلاة قبل طلوع الشمس، وصلاة قبل غروبها».

ب ـ زهير بن إسحاق، أبو إسحاق:

أخرج روايته البخاري في التاريخ الكبير (١٢٤/٧) قال: قال المقدمي: نا زهير بن إسحاق، أبو إسحاق، ثقة، قال: نا داود به، بنحو رواية خالد.

جـ ـ علي بن عاصم:

أخرج روايته البيهقي في السنن الكبرى (٤٦٦/١) من طريق يحيى بن جعفر، قال: ثنا علي بن عاصم، أنبأ داود بن أبي هند، به، بنحوه.

د ـ مسلمة بن علقمة:

أخرج روايته أبو نعيم في معرفة الصحابة (الموضع السابق) تعليقاً.

=

لكن ذكر المزي في تحفة الأشراف (٢٦٤/٨) في زياداته على ابن عساكر أن رواية مسلمة بن علقمة بدون ذكر (فضالة).

ويظهر أن ما ذكره أبو نعيم أصح، فهو أسبق، وأقدم موتاً من المزي، وربما كان الحديث عند مسلمة بالوجهين.

فتحصّل مما تقدّم أن الاختلاف على داود بن أبي هند من وجهين: مرة بدون ذكر عبد الله بن فضالة، ومرة بذكره.

وقواعد الترجيح تقتضي تصويب الوجه الثاني بذكر عبد الله؛ لأن أكثر أصحاب داود رووه عنه، وفيهم خالد بن عبد الله الواسطي، وهو ثقة ثبت كما قال الحافظ ابن حجر في التقريب ص:(١٨٩).

لكن يظهر أن الوجه الأول الذي رواه هُشيم راجح كذلك، فهُشيم ثقة ثبت كذلك، ومن رجال البخاري ومسلم، ولم ينقد إلا بالتدليس، وقد صرّح بالسماع في روايته هذه كما تقدّم، فروايته غير معلولة.

وإلى الجمع بين الوجهين ذهب ابن حبان في صحيحه (الإحسان) (٣٦/٥) فقال: سمع داود بن أبي هند هذا الخبر من أبي حرب بن أبي الأسود، ومن عبد الله بن فضالة، عن فضالة، وأدى كلَّ خبر بلفظه، فالطريقان جميعاً محفوظان.

وممّا يؤيّد ما ذكرته، أن أبا حرب بن أبي الأسود لم يُتهم بالتدليس، فلا تضر روايته الحديث بالعنعنة، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح الإسناد، وقد صحّحه الحاكم كما تقدّم، لكنه وهم رحمه الله في نسبة فضالة وأنه ابن عبيد، وأنه من رجال مسلم، ووافقه الذهبي، وليس كذلك، فهذا فضالة الليثي، تفرّد بالرواية عنه أبو داود كما تقدّم.

=

١٧ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا هشام بن يوسف، عن معمر، عن الزهري[(١)]، عن سالم[(٢)]، عن ابن عمر قال: «بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جَذِيمة[(٣)]، فدعاهم إلى الإسلام، فلم يحسنوا يقولوا

كما صحح الحديث الحافظ ابن حجر، وأجاب عن الإشكال الوارد في متن الحديث، فقال: هذا الحديث صحيح، وفي المتن إشكال؛ لأنه يوهم جواز الاقتصار على العصرين، ويمكن أن يُحمل على الجماعة، فكأنه رخّص له في ترك حضور بعض الصلوات في الجماعة، لا تركها أصلاً.

انظر: السلسلة الصحيحة (٤/٤٢٨).

(١) هو محمد بن مسلم، ابن شهاب الزهري، قال الذهبي: أحد الأعلام. ووصفه ابن حجر بالحافظ، وقال: متفق على جلالته وإتقانه، وله الفضل في تدوين السنة تدويناً رسمياً في عهد عمر بن عبد العزيز. مات سنة أربع وعشرين ومائة، أخرج له الجماعة.

الكاشف (٢/٢١٩)، والتقريب (ص:٥٠٦).

(٢) هو سالم بن عبد الله بن عمر، قال الذهبي: أحد فقهاء التابعين.

وقال ابن حجر: كان ثبتاً، عابداً، فاضلاً، كان يشبَّه بأبيه في الهَدْي والسَّمْت، مات سنة ست ومائة، روى له الجماعة.

الكاشف (١/٤٢٢)، والتقريب (ص:٢٢٦).

(٣) هو جَذِيمَة بن عامر بن عبد مناة بن كنانة، وكان هذا البعث عقب فتح مكة في شوال، قبل الخروج إلى حنين، وكانوا بأسفل مكة من ناحية يلملم.

انظر: فتح الباري لابن حجر (٨/٥٧).

أسلمنا، فجعلوا يقولون: صبأنا، صبأنا[١]. وجعل بهم خالد قتلاً وأسراً، ودفع خالد إلى كل رجل منّا أسيراً ، حتى إذا أصبحنا يوماً أمرنا خالد أن يقتل كل رجل منّا أسيره».

قال ابن عمر: فقلت: والله لا أقتل أسيري، ولا يقتل أحد من أصحابي أسيره، قال: فقدمنا على النبي ﷺ، فذكر صنيع خالد، فرفع يديه وقال: «**اللهم إنّي أبرأ إليك مما صنع خالد**»[٢].

---

(١) الصَّبْأ: هو الخروج من دين إلى دين غيره، من قولهم: صبأ ناب البعير إذا طلع، وصبأت النجوم إذا خرجت من مطالعها. النهاية (٣/٣).

(٢) لم أقف على من أخرج الحديث من طريق الشيباني، لكن تابعه في الرواية عن ابن معين، أحمد بن علي بن سعيد، أبو بكر المروزي.

أخرج روايته النسائي في المجتبى (٦٢٨/٨) كتاب: آداب القضاة، باب: الرد على الحاكم إذا قضى بغير الحق (٥٤٢٠).

وفي السنن الكبرى (٤٧٤/٣) (٥٩٦١)، عن المروزي.

ولم أقف على الحديث في الجزء الثاني من حديث المروزي عن ابن معين، ولعله في الأجزاء المفقودة.

كما تابع عبد الرزاق بن همام، هشاماً في رواية الحديث عن معمر:

وروايته أخرجها في مصنّفه (٢٢١/٥) (٩٤٣٤)، وكذلك في (١٧٤/١٠) (١٨٧٢١) عن معمر، به، بمثله.

وأخرجها أحمد في مسنده (١٥٠/٢).

وعبد بن حميد في مسنده المنتخب ص:(٢٣٩) (٧٣١).

=

كلاهما عن عبد الرزاق.

كما أخرجها من طريق عبد الرزاق:

البخاري في صحيحه ـ مع الفتح ـ (٥٦/٨) كتاب: المغازي، باب: بعث النبي ﷺ خالداً (٤٣٣٩)، وفي (١٨١/١٣) كتاب: الأحكام، باب: إذا قضى الحاكم بجَور (٧١٨٩).

والنسائي في الموضعين السابقين.

وكذلك في السنن الكبرى (١٧٧/٥) كتاب: السير، باب: إذا قالوا: صبأنا، (٨٥٩٦).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٦٩/٨) (٣٢٣١).

وابن حبان في صحيحه (الإحسان) (٥٣/١١) (٤٧٤٩).

والبيهقي في السنن الكبرى (١١٥/٩).

وفي دلائل النبوة (١١٣/٥).

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٤١/٥).

وتابع عبد الله بن المبارك، هشاماً وعبد الرزاق، في رواية الحديث عن معمر:

أخرج روايته البخاري في الموضعين السابقين من صحيحه عن نعيم بن حماد.

وأخرجها الطحاوي في مشكل الآثار (٢٦٨/٨) (٣٢٣٠) من طريق نعيم.

وأخرجها النسائي في المجتبى ـ الموضع السابق ـ من طريق بشر بن السري.

كلاهما عن عبد الله بن المبارك، عن معمر، به، بمثله.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح، فقد أخرجه البخاري في صحيحه من طرق عدة كما تقدم.

ورسول الله ﷺ إنما أنكر على خالد بن الوليد العجلة، وترك التثبت في أمرهم قبل أن يعلم المراد من قولهم صبأنا، لا أنه تبرّأ منه حقيقة. والله أعلم.

١٨ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نـا عبـد الأعلـى[(١)]، نـا عبيـد الله بـن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «كان يحج بصبيانه، فمـن استطاع منهم أن يرمي، وإلاّ رمى عنه»[(٢)].[٨٣/ب].

---

(١) هو عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري السامي، وثّقه الذهبي، وابـن حجـر، وزاد الذهبي: لكنه قدري، مات سنة تسع وثمانين ومائة، أخرج له الجماعة. الكاشف (٦١١/١)، والتقريب (ص:٣٣١).

(٢) لم أقف على الأثر من طريق الشيباني، ولا من طريق يحيـى بـن معين، لكـن تابع يحيى، أبو بكر بن أبي شيبة، فرواه في مصنفه (٢٤٢/٣) كتـاب: الحـج، بـاب: في الصبي يُرمـى عنـه (١٣٨٤٣) عـن عبـد الأعلـى بـه، بلفـظ: فمـن استطاع منهم أن يرمي رمى، ومن لم يستطع رمى عنه.

الحكم على الأثر:

الأثر صحيح الإسناد، ورجاله ثقات.

ويشهد لمشروعية الرمي عن الصبيان حديث جابر بن عبد الله، الذي أخرجـه الترمذي في سننه (٢٦٦/٣) كتاب: الحج، باب (٨٤)، حديث (٩٢٧).

وابن ماجه في سننه (١٠١٠/٢) كتاب: المناسك، باب: الرمي عـن الصبيـان (٣٠٣٨) بلفظ: كنا إذا حججنا مع النبي ﷺ، فكنا نلبي عن النسـاء، ونرمـي عن الصبيان.

قال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد أجمع أهل العلم على أن المرأة لا يلبِّي عنها غيرها، بل هي تلبِّي عن نفسـها، ويُكـره لهـا رفع الصوت بالتلبية.

=

١٩ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا أبو عبيدة، نا خلف بن مهـران أبـو الربيع العدوي[١]، حدّثني عامر الأحول[٢]، عن صالح بن دينار[٣]، عـن

قلت: ووجه الحكم بالغرابة من الترمذي على مسألة التلبية عن المرأة، لا علـى مسألة الرمي عن الصبيان ـ موضوع روايتنا ـ والله أعلم.

(١) ترجم له الذهبي في الكاشف وسكت عنه، وقال ابن حجـر: صـدوق يهـم، من الخامسة، أخرج له النسائي فقط.
الكاشف (١/٣٧٤)، والتقريب (ص:١٩٤).
قلت: أخرج ابن عدي الحديث في الكامل ـ وسيأتي ـ وقال: فيـه أبـو عبيـدة تلميذه: كان ثقة مرضياً.

(٢) هو عامر بن عبد الواحد الأحول البصري، سـكت عنـه الذهبي، وقـال ابـن حجر: صدوق يخطـئ، أخـرج لـه البخـاري في جـزء القـراءة خلـف الإمـام، ومسلم في صحيحه، والباقون.
الكاشف (١/٥٢٥)، والتقريب (ص:٢٨٨).
قلت: وليست له سوى رواية واحدة في مسلم رقمها (٣٧٩).

(٣) هو صالح بن دينار الجعفي، سكت عنه الذهبي، وقال ابن حجر: مقبول، من السابعة، أخرج له النسائي فقط.
الكاشف (١/٤٩٤)، والتقريب (ص:٢٧٢).
وقد ذكره ابن حبان في الثقات (٤/٣٧٤).

عمرو بن الشريد[١]، قال: سمعت الشّريد[٢] يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من قتل عصفوراً عَبَثاً عجَّ[٣] إلى الله تعالى يوم القيامة وقال: يا ربّ، إنّ فلاناً قتلني عَبَثاً، ولم يقتلني لمنفعة**»[٤].

---

(١) هو عمرو بن الشّريد بن سويد الثقفي، أبو الوليد، سكت عنه الذهبي، ووثّقه ابن حجر، من الثالثة، أخرج له الجماعة سوى الترمذي، إذ أخرج له في الشمائل فقط.
الكاشف (٢/٧٨)، والتقريب (ص:٤٢٣).

(٢) هو الشريد بن سويد الثقفي، سمي بذلك لأنه شرد من المغيرة بن شعبة لما قتل في الجاهلية رفقته الثقفيين، وقيل: كان اسمه مالكاً، شهد بيعة الرضوان.
الإصابة لابن حجر (٥/٧١).
وذكر ابن حزم أنه روى عن رسول الله ﷺ أربعة وعشرين حديثاً. أسماء الصحابة ص:(٤١).

(٣) العَجُّ: هو رفع الصوت، ومنه عجَّ الحاج، إذا رفع صوته بالتلبية. النهاية (٣/١٨٤).

(٤) لم أقف على من أخرج الحديث من طريق الشيباني.
لكن تابعه في الرواية عن يحيى بن معين ، محمدُ بنُ علي الصائغ.
أخرج روايته الدولابي في الكنى والأسماء (١/١٧٥).
والطبراني في المعجم الكبير (٧/٣١٧) (٧٢٤٥).
كلاهما عن محمد بن علي الصائغ، ثنا يحيى بن معين به، بمثله.

=

وتصحف محمد بن علي عند الدولابي إلى محمد بن إسماعيل الصائغ، وعامر الأحول إلى عباس الأحول.

وتابع يحيى بن معين في روايته عن أبي عبيدة الحداد، اثنان من أقرانه، وهما:

١ـ أحمد بن حنبل:

وروايته في مسنده (٤/٣٨٩) عن عبد الواحد الحداد، به، بمثله.

ومن طريق أحمد أخرجها:

النسائي في المجتبى (٧/٢٧٥) كتاب: الضحايا، باب: من قتل عصفوراً بغير حقها (٤٤٥٨)، وفي السنن الكبرى (٣/٧٣) (٤٥٣٥).

وابن قانع في معجم الصحابة (١/٣٤٣).

وابن حبان في صحيحه (الإحسان) (١٣/٢١٤) (٥٨٩٤).

والطبراني في المعجم الكبير (٧/٣١٧) (٧٢٤٥)، والمزي في تهذيب الكمال (٨/٢٩٨).

٢ ـ عبد الله بن عون الخزاز:

وروايته أخرجها البغوي في نسخة عبد الله بن عون الخزاز (ق٢٣٦/٢) كما في غاية المرام للألباني ص:(٤٨).

ومن طريق عبد الله بن عون، أخرجها ابن عدي في الكامل (٥/١٧٣٧).

وابن قانع في معجم الصحابة (١/٣٤٣).

وتابع حرميُّ بنُ عمارة، أبا عبيدة الحداد في روايته عن خلف بن مهران، أبي الربيع العدوي، أخرج روايته البخاري في التاريخ الكبير (٤/٢٧٧).

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/٢١٤).

كلاهما من طريق حرمي بن عمارة، حدّثني أبو الربيع، به، بنحوه.

وقد وجدت طريقاً آخر لحديث الشريد هذا:

=

إذ أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢/٣٢٩).
والطبراني في المعجم الكبير (٧/٣١٧) (٧٢٤٥).
كلاهما من طريق أبي بكر بن عياش، عن أبان بن صالح، عن عمرو بن دينار (هكذا عند الطحاوي، وعند الطبراني: ابن دينار)، عن عمرو بن الشريد، عن أبيه، بمثله.
ويظهر أن ذكر عمرو بن دينار في حديث الشريد وهم، والصحيح صالح بن دينار كما في طرق الحديث التي تقدّمت، والحمل فيه على أبي بكر بن عياش، فهو مع كونه ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه. التقريب ص:(٦٢٤).
وعمرو بن دينار إنما روى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ـ وسيأتي ذكره ـ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف من جهة صالح بن دينار، فهو مقبول كما تقدّم.
لكن يشهد له أحاديث من أمثلها:
حديث عبد الله بن عمرو بن العاص الذي أخرجه الحميدي في مسنده (٢/٢٦٨)، والشافعي في مسنده بترتيب السندي (٢/١٧١)، والطيالسي في مسنده ص:(٣٠١) ثلاثتهم عن ابن عيينة.
وقال الطيالسي: حدّثنا شعبة وابن عيينة، وحديث ابن عيينة أتم، عن عمرو بن دينار، عن صهيب مولى عبيد الله بن عامر، قال: سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول: قال رسول الله ﷺ: «من قتل عصفورة فما فوقها بغير حقها، سأله الله ﷻ عن قتلها»، قالوا: يا رسول الله وما حقها؟ قال: «يذبحها فيأكلها، ولا يقطع رأسها فيرمي بها».

=

٢٠ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا عباد بن عباد المهلبي[١]، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: كنا نشهد ...[٢] تنادينا عائشة رضي الله عنها من حجرتها: يا بني أصبحتم أو أسحرتم[٣].

٢١ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا إسحاق الأزرق[٤]، نا شريك[٥]، عن بيان[٦]، عن قيس[٧]، عن المغيرة بن

وأخرجه النسائي في المجتبى (٧/٢٣٦) (٤٣٦٠)، والحاكم في المستدرك (٤/٢٣٣)، وغيرهما من طريق سفيان بن عيينة، به، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، و لم يخرجاه. ووافقه الذهبي.
وتصحيحهما فيه نظر؛ لأن صهيباً مولى عبيد الله بن عامر قال فيه ابن حجر: مقبول، وأما قول الذهبي فيه: وُثِّق؛ فلأن ابن حبان أورده في الثقات.
الكاشف (١/٥٠٥)، والتقريب (ص:٢٧٨)، وثقات ابن حبان (٤/٣٨١).
لكن حديث الشريد، وحديث عبد الله بن عمرو يقويان بعضهما إلى الحسن لغيره، والله أعلم.

(١) هو عباد بن عباد بن حبيب بن المهلّب، أبو معاوية، وثقه الذهبي، وابن حجر، وزاد: ربما وهم. مات سنة تسع وسبعين ومائة أو بعدها. أخرج له الجماعة.
الكاشف (١/٥٣٠)، والتقريب (ص:٢٩٠).

(٢) كلمة مطموسة، لم أتمكن من قراءتها.

(٣) لم أقف على تخريجه.

(٤) هو إسحاق بن يوسف المخزومي، المعروف بالأزرق، قال الذهبي: ثقة، عابد، رفيع القدر، إمام. ووثّقه ابن حجر. مات سنة خمس وتسعين ومائة، وأما وضع الحافظ له في الطبقة التاسعة، فلأنه راعى جانب الرواية (انظر: الكلام على هذه المسألة في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي ص:(٤٠)، لا أنه مات بعد المائتين، أخرج له الجماعة.

الكاشف (١/٢٤٠)، والتقريب (ص:١٠٤).

(٥) هو شريك بن عبد الله النخعي، القاضي، وصفه الذهبي بأنه أحد الأعلام.

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً تغيّر حفظه منذ وُلّي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً، فاضلاً، عابداً، شديداً على أهل البدع، مات سنة سبع وسبعين ومائة، أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم متابعة كما صرّح بذلك الذهبي، كما أخرج له الباقون.

الكاشف (١/٤٨٥)، والتقريب (ص:٢٦٦).

(٦) هو بيان بن بشر الأحمسي، المؤدب، سكت عنه الذهبي، وقال ابن حجر: ثقة، ثبت، من الخامسة، روى له الجماعة.

الكاشف (١/٢٧٧)، والتقريب (ص:١٢٩).

(٧) هو قيس بن أبي حازم البجلي، أبو عبد الله الكوفي، قال الذهبي: تابعي كبير، فاتته الصحبة بليال، وثقوه.

وقال ابن حجر: ثقة، مخضرم، روى عن العشرة المبشرين بالجنة، مات بعد التسعين أو قبلها. وجزم الذهبي بأنه مات سنة ثمان وتسعين. روى له الجماعة.

الكاشف (٢/١٣٨)، والتقريب (ص:٤٥٦).

شعبة[(١)]، قال: كنا نصلي مع رسول الله ﷺ الظهر بالهاجرة، فقال لنا رسول الله ﷺ: «**أبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنّم**»[(٢)].

---

(١) هو المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي، أسلم قبل الحديبية، وشهد بيعة الرضوان، وشهد اليمامة وفتوح الشام والعراق، ولاه عمر البصرة، واستمر حتى خلافة عثمان. مات سنة خمسين على الأرجح. الإصابة (٩/٢٦٩).
ذكر ابن حزم أنه روى اثنين وثلاثين ومائة حديث. أسماء الصحابة ص:(٣٦).

(٢) لم أقف على من أخرج الحديث من طريق الشيباني، لكن وقفت على راويين تابعاه في رواية الحديث عن يحيى بن معين، وهما:

١ـ إبراهيم بن أبي داود:

أخرج روايته الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/١٨٧) قال: حدثنا إبراهيم بن أبي داود.

٢ـ أحمد بن علي الخزاز:

أخرج روايته البيهقي في السنن الكبرى (١/٤٣٩).

وفي السنن الصغير (١/١٢٩) (٣٠٩) من طريق أحمد بن علي الخزاز.

كلاهما عن يحيى بن معين، حدثنا إسحاق الأزرق، به، بمثله.

كما تابع يحيى بن معين، غير واحد من أقرانه، في روايته عن إسحاق الأزرق، وهم:

١ـ أحمد بن حنبل:

وروايته أخرجها في مسنده (٤/٢٥٠) من رواية ابنه عبد الله، عنه.

وأخرجها القطيعي في جزء الألف دينار ص: (٢٥٧) (١٦٤).

=

والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/٤٠٠) (٩٤٩).
كلاهما عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، به.
وأخرجها القطيعي في المرجع السابق ص: (٢٥٦) (١٦٣)، عن إدريس بن عبد الكريم.
وأبو نعيم في الحلية (٩/٢٢٨) من طريق إدريس.
وأخرجها ابن حبان في صحيحه (الإحسان) (٤/٣٧٢) (١٥٠٥).
وفي (٤/٣٧٥) (١٥٠٨) عن محمد بن عبد الرحمن السامي في كلا الموضعين.
والبيهقي في السنن الكبرى (١/٤٣٩) من طريق بشر بن موسى.
والخطيب في تاريخ بغداد (١٤/١٧٠) من طريق محمد بن إبراهيم البوشنجي.
وابن المنذر في الأوسط (٢/٣٦١) (حديث ١٠١٢)، عن يحيى بن محمد بن يحيى.
خمستهم تابعوا عبد الله بن أحمد في روايته عن أبيه، بهذا الحديث.
وأما ما أخرجه الخطيب في الموضع السابق من طريق البوشنجي أيضاً عن يحيى بن عبد الحميد الحماني، أنه قال: حدثنا أحمد بن حنبل (يعني بهذا الحديث) فغير صحيحة؛ لأن عبد الله بن أحمد سأل أباه: إن ابن الحماني حدث عنك عن إسحاق الأزرق، فذكر الحديث، فقال أحمد بن حنبل: كذاب، ما حدثته.
انظر: الكامل لابن عدي (٧/٢٦٩٣)، والخطيب البغدادي (١٤/١٧١ وما بعدها)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٤/٤١٣).

٢ـ صدقة بن الفضل المروزي.

أخرج روايته البخاري في التاريخ الكبير(٢/١٣٣) عن صدقة.

=

٣- تميم بن المنتصر الواسطي:

أخرج روايته ابن ماجه في سننه (٢٢٣/١) كتاب: الصلاة، باب: الإبراد بالظهر (٦٨٠).

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٨٧/١) عن إبراهيم بن أبي داود.

كلاهما عن تميم.

ثلاثتهم عن إسحاق بن يوسف الأزرق به، بمثل رواية يحيى بن معين.

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢٤٣/١) (٢٥٥): هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

وقد روي الحديث موقوفاً على المغيرة، ولا يصح.

فقد ذكر البيهقي في السنن الكبرى (٤٣٩/١) أن أبا عيسى الترمذي قال: سألت محمداً يعني البخاري عن هذا الحديث؟ فعدَّه محفوظاً، وقال: رواه غير شريك، عن بيان، عن قيس، عن المغيرة قال: كنا نصلي الظهر بالهاجرة، فقيل لنا: «أبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم»، رواه أبو عيسى عن عمر بن إسماعيل بن مجالد، عن أبيه، عن بيان، كما قال البخاري.

قلت: و لم أقف على هذا النص في المطبوع من كتب الترمذي، وإسماعيل بن مجالد: صدوق يخطئ. التقريب ص:(١٠٩)، فلا يعارض مثل إسحاق الأزرق.

الحكم على الحديث:

الحديث حسن من جهة شريك النخعي، وليس كما قال البوصيري، لكن له شواهد تقويه، وترفعه إلى الصحيح لغيره، من أمثلها حديث أبي هريرة الذي أخرجه البخاري في صحيحه ـ مع الفتح ـ (١٥/٢) (٥٣٣)، ومسلم في =

٢٢ / **حدّثنا** يحيى بن معين، حدثنا يحيى بن يمان[١]، عن إبراهيم - أراه ابن الزبرقان -[٢]، عن صالح بن

صحيحه (١/٤٣٠) (٦١٥) بلفظ: «إذا اشتدّ الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم».

(١) هو يحيى بن يمان العجلي، الكوفي، قال الذهبي: صدوق، فُلِج فساء حفظه. وقال ابن حجر: صدوق عابد، يخطئ كثيراً، وقد تغيّر. مات سنة تسع وثمانين ومائة، وأما وضعه في الطبقة التاسعة، فلأن ابن حجر راعى جانب الرواية، لا أنه مات بعد المائتين (انظر: ترجمة عبد الرحمن بن مهدي ص:(٤٠)، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم في صحيحه، والباقون.
الكاشف (٢/٣٧٩)، والتقريب (ص:٥٩٨).
قلت: ولم يخرج له مسلم سوى رواية واحدة في صحيحه (٤/٢٢٨٢) (٢٩٧٢)، مقروناً بعبدة بن سليمان الكلابي وهو ثقة ثبت. التقريب ص:(٣٦٩).

(٢) هو إبراهيم بن الزبرقان التيمي، أبو إسحاق، وقد جاء في رواية المروزي الجزم بأنه إبراهيم بن الزبرقان، ووثّقه ابن معين في تاريخ الدارمي، وقال في رواية الدوري وابن محرز: ليس به بأس. وقال العجلي: كان ثقة، حسن الحديث. ووثّقه الخطيب. وقال أبو داود، والنسائي، والبزار: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: محله الصدق، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به.
وخلاصة حاله: أنه لا بأس به، كما قال الأكثرون.

=

حيان[١]، عن ابن بريدة[٢]، في قوله تبارك وتعالى: ﴿يَاأَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ قال: حمزة بن عبد المطلب ﷺ وأرضاه[٣].

تاريخ الدارمي ص:(٦٨)، والدوري (٣/٤١٥)، وابن محرز (١/٨٢)، وترتيب ثقات العجلي ص:(٥٢)، وموضح أوهام الجمع والتفريق (١/٣٨٥)، وسؤالات الآجري لأبي داود ص:(١٦٧)، والجرح والتعديل (٢/١٠٠)، ولسان الميزان (١/٥٨).

(١) هو صالح بن حيَّان القرشي الكوفي، ضعّفه ابن حجر، من السادسة، أخرج له ابن ماجه في التفسير، ولذلك لم يُترجم له الذهبي في الكاشف.
التقريب ص:(٢٧١).

(٢) هو عبد الله بن بريدة بن الحُصَيْب، وله أخ توأم من رواة الحديث اسمه سليمان، وليس المراد به هنا؛ لأن صالح بن حيان صاحب عبد الله، لا سليمان. انظر: تهذيب الكمال (١٤/٣٣٠)، و(١١/٣٧٠)، وثّقه الذهبي، وابن حجر، مات سنة خمس عشرة ومائة على الراجح؛ لأنه وُلد عام اليرموك، وعاش مائة سنة، أخرج له الجماعة.
الكاشف (١/٥٤٠)، والتقريب (ص:٢٩٧).

(٣) لم أجد من أخرج هذا الأثر من طريق الشيباني، لكن تابعه راويان من تلاميذ يحيى بن معين عنه، وهما:

١ ـ أحمد بن علي، أبو بكر المروزي:

وروايته أخرجها في حديثه عن ابن معين الجزء الثاني ص:(٢٥١) (١٣٤).

٢ ـ العباس بن محمد الدوري:

وروايته أخرجها في تاريخه (٣/٤٨٤).

=

كلاهما عن يحيى بن معين، به، بمثله، وسقط من تاريخ الدوري المطبوع (صالح بن حيان).

وتابع المُسَيِّبُ بنُ شريك، يحيى بنَ يمان، في رواية الحديث عن إبراهيم بن الزبرقان.

أخرج روايته الثعلبي في الكشف والبيان (الجزء الأخير من تفسيره ق١١٣/أ) من طريق إسماعيل بن عيسى، هو العطار، ثنا المسيب، ثنا إبراهيم، عن صالح بن حيان، عن ابن بريدة في هذه الآية ﴿يَاأَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ قال: نفس حمزة بن عبد المطلب ﷺ، وفيه زيادة: نزلت فيه حين استشهد يوم أحد، ثم لم تزل نفسه عند رب العالمين في أجواف طير خضر، مكرّمة مشرّفة على من عنده، حتى يردّها الله ﷻ إلى حمزة في دَعَة وسكون وكرامة.

لكن المسيب بن شريك متروك الحديث. لسان الميزان لابن حجر (٣٨/٦).

وقد أخرج السيوطي الأثر في الدر المنثور (٥٨٩/٦) لكن قال فيه: عن بريدة ﷺ، وعزاه إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم في تفسيريهما.

كما عزاه في لباب النقول ص:(٢٩٦) إلى ابن أبي حاتم وحده.

وأورد ابن كثير الأثر في تفسيره (٥٤٥/٤) وقال: عن بريدة، و لم يعزه لأحد.

وسواء أكان عن بريدة أم عن ابن بريدة، فإن مدار الحديث في الظاهر على صالح بن حيان، وهو ضعيف الحديث كما تقدّم، فربما يرويه مرة هكذا، ومرة يهم فيرويه عن بريدة، والراجح في نظري أنه عن ابن بريدة؛ لأن صالح بن حيان هذا ليست له رواية عن بريدة، بل هو صاحب عبد الله بن بريدة كما تقدّم.

الحكم على الأثر:

الأثر ضعيف من جهة صالح بن حيان، هذا من حيث الإسناد.

=

٢٣ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا مروان بن معاوية، عن قَنَان[١]، عن عبد الرحمن بن عَوسجة[٢]، عن البراء قال: قال رسول الله ﷺ: «**أفشوا السلام تسلموا**»[٣].

أما من حيث المتن، فقد اختلف المفسِّرون فيمن نزلت هذه الآية، وقد ساق ابن كثير في الموضع السابق الأقوال في ذلك، ومال إلى ترجيح قول ابن عباس من أن المراد بالنفس المطمئنة صاحبها وبدنها التي كانت النفس فيه في الدنيا، ولهذا لم أر الواحدي أورد هذه الآية، بل ولا سورة الفجر في كتابه «أسباب النزول»، وكأنه يرى أنها لم تنزل في شخص معيّن، بل الصحيح فيها قول ابن عباس، والله أعلم.

(١) هو قَنَان بن عبد الله النِّهمي، لم يُترجم له الذهبي؛ لأنه لم يرو له إلا البخاري في الأدب المفرد، وقال ابن حجر: مقبول، من السادسة.

لكن نقل في التهذيب أن ابن معين وثّقه، وذكره ابن حبان في الثقات، أما النسائي فقال: ليس بالقوي؛ أما ابن عدي فتوقّف فيه حيث قال: قَنَان عزيز الحديث، وليس يتبيّن عليّ مقدار ما له ضعف.

التقريب ص:(٤٥٦)، والتهذيب (٣٤٤/٨)، وانظر: الكامل لابن عدي (٢٠٧٥/٦)، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص:(٢٠٢) والثقات لابن حبان (٣٤٤/٧).

والذي يظهر أن الراجح في حاله التوثيق، وأما تضعيف النسائي فيُحمل على تشدّده في الجرح.

(٢) هو عبد الرحمن بن عوسجة الهمداني، وثقه الذهبي، وابن حجر، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، وأصحاب السنن الأربعة.
الكاشف (٦٣٨/١)، والتقريب (ص:٣٤٧).

(٣) لم أقف على من أخرج الحديث من طريق الشيباني، ولا من طريق يحيى بن معين، لكن تابع يحيى غير واحد من أقرانه، وهم:

١- أحمد بن منيع:

وروايته أخرجها في مسنده (كما في المطالب العالية لابن حجر ـ رسالة ماجستير، العمران ـ (١٠٤٦/٣) (٢٥٦د) قال: حدّثنا مروان بن معاوية، حدّثنا قنان.

٢ ـ محمد بن سلام:

أخرج روايته البخاري في الأدب المفرد ـ فضل الله الصمد ـ (٢٥٧/٢) (٧٨٧) قال: حدّثنا محمد بن سلام، قال: أخبرنا الفزاري (يعني مروان بن معاوية).

٣ ـ عبد الرحمن بن بشر:

أخرج روايته أبو حامد بن بلال النيسابوري في أحاديثه (١/١٥ كما في السلسلة الصحيحة ٤٨٠/٣، وإرواء الغليل ٢٤٠/٣ وكلاهما للألباني).

ومن طريق أبي حامد، أخرجها البيهقي في شعب الإيمان (٤٢٦/٦) (٨٧٥٧).

وفيها أن أبا حامد قال: نا عبد الرحمن بن بشر، قال: نا مروان بن معاوية، عن قَنان، به، بمثله.

وتصحف «قَنان» في الشعب إلى «بيان».

كما تابع مروان بن معاوية، غير واحد من أقرانه، في الرواية عن قَنان، وهم:

=

١ـ أبو معاوية، محمد بن خازم الضرير:

أخرج روايته أحمد في مسنده (٢٨٦/٤).

وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن منيع في مسنديهما (كما في المطالب العالية لابن حجر ـ رسالة ماجستير، العمران ١٠٤٥/٣) (٢٥٦ج).

ثلاثتهم عن أبي معاوية، حدثنا قَنَان بن عبد الله النهمي، به، بمثل رواية مروان بن معاوية، وزاد في آخره: «والأَشَرَةُ أَشَرٌّ».

كما أخرجها من طريق أبي معاوية، كل من:

البخاري في الأدب المفرد ـ فضل الله الصمد ـ (٢٥٧/٢) (٧٨٧).

وأبو يعلى في مسنده (٢٤٦/٣) (١٦٨٧).

وابن حبان في صحيحه (الإحسان) (٢٤٤/٢) (٤٩١).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢٧٧/١).

وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٢٠٠/٢) (١٩٧).

وزادوا ـ غير ابن حبان ـ في روايتهم: قال أبو معاوية: يعني: كثرة العبث. (يعني: تفسير كلمة الأشرة).

وذكر ابن حجر في إتحاف المهرة (٤٧٩/٢) أن الضياء المقدسي أخرج هذه الرواية في الأحاديث المختارة من طريق ابن حبان، ثم قال: ولو وجده في غيره لأخرجه.

وذكر الألباني أن الضياء أخرجها في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (١/٧١) انظر: السلسلة الصحيحة (٤٨٠/٣)، وإرواء الغليل (٢٤٠/٣)

قلت: ومسند البراء ناقص من الأحاديث المختارة المطبوع.

٢ ـ عبد الواحد بن زياد:

=

أخرج روايته مسدد في مسنده كما في المطالب العالية لابن حجر (١٠٣٨/٣) (٢٥٦أ) قال: حدّثنا عبد الواحد بن زياد، عن قَنَان، بدون الزيادة التي في رواية أبي معاوية.

وأخرجها البخاري في الأدب المفرد ـ فضل الله الصمد ـ (٤٤٤/٢) (٩٧٩) عن مسدد، وقد أشار إليها ابن حجر في الإتحاف (٤٧٩/٢) فقال: وقد وجدته في الأدب المفرد للبخاري، عن مسدد، عن عبد الواحد بن زياد.

ونقل صاحب فضل الله الصمد، كلام ابن حجر في (٥٦٢/١) وعلّق عليه بقوله: ولم نجد هذا الطريق في الكتاب، وقد ذهل عن هذا، فهو موجود فيه كما ترى.

وأخرج العقيلي في الضعفاء الكبير رواية عبد الواحد (٤٨٩/٣) من طريق عفان، حدّثنا عبد الواحد بن زياد، عن قَنَان، به، وتصحفت عنده إلى (بن قَنَان) ثم قال: والمتن معروف بغير هذا الإسناد في إفشاء السلام، بأسانيد جياد.

٣ ـ موسى بن محمد الأنصاري:

أخرج روايته أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده كما في المطالب العالية لابن حجر (١٠٤٣/٣) (٢٥٦ب) قال: حدّثنا مالك بن إسماعيل، حدّثنا موسى بن محمد، عن قَنَان، به، بمثل رواية أبي معاوية.

وأخرجها الروياني في مسنده (٢٤٤/١) (٣٥٧).

والقضاعي في مسند الشهاب (٤١٧/١) (٧١٨)، كلاهما من طريق مالك بن إسماعيل، ولم يذكرا قوله «والأشرة أشر».

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيح.

=

٢٤ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا بشر بن السَّري[١]، نا زكريا بن إسحاق[٢]، عن الوليد بن عبد الله بن أبي سميرة[٣]، حدّثني

وللبراء بن عازب حديث آخر طويل، فيه الأمر بإفشاء السلام، أخرجه البخاري في صحيحه ـ مع الفتح ـ (٣/١١٢) (١٢٣٩)، وفي مواضع أخرى، ومسلم في صحيحه (٣/١٦٣٥) (٢٠٦٦) من عدة طرق، عن البراء أنه قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بسبع، ونهانا عن سبع ...»، وذكر من الأوامر السبع «إفشاء السلام».

فهذا الحديث عن البراء يؤيّد صحة الحديث الذي معنا ويؤكده.

(١) هو بشر بن السري الأفوه، البصري، وثّقه الذهبي، وقال ابن حجر: كان واعظاً، ثقة، متقناً، طُعن فيه برأي جهم ثم اعتذر وتاب، مات سنة خمسين وتسعين ومائة، ووضعه ابن حجر في المرتبة التاسعة؛ لأنه راعى جانب الرواية، لا أنه مات بعد المائتين، أخرج له الجماعة.
الكاشف (١/٢٦٨)، والتقريب (ص:١٢٣).

(٢) هو زكريا بن إسحاق المكي، وثّقه الذهبي، وابن حجر، وزاد: رمي بالقدر، أخرج له الجماعة.
الكاشف (١/٤٠٥)، والتقريب (ص:٢١٥).

(٣) هو الوليد بن عبد الله بن أبي شميلة، ويُقال: ابن أبي سميرة، كذا قال الحافظ في التعجيل، ذكره البخاري، وابن أبي حاتم، وسكتا عنه، وذكره ابن حبان في الثقات.
تعجيل المنفعة (٢/٣٤٤)، وانظر: التاريخ الكبير (٨/١٤٦)، والجرح والتعديل (٩/٨)، والثقات (٧/٥٥١).

أبو طريف[1]: «**أنه كان شاهد النبي ﷺ وهو محاصر لأهل الطائف، كان يصلي بنا صلاة النصر، حتى لو أن إنساناً رمى بنبله أبصر مواقع نبله**».

قال أبو منصور: سمعت الدارمي أحمد بن سعيد[2] يقول: صلاة النصر صلاة الفجر[3][4].

---

(١) هو أبو طريف الهذلي، مشهور بكنيته، قيل: اسمه كيسان، وقيل: سنان، شهد حصار الطائف، وليست له سوى هذه الرواية، ولم يذكره ابن حزم في أفراد الصحابة.
الإصابة (١١/٢١٤).

(٢) هو أحمد بن سعيد الدارمي، أبو جعفر النيسابوري، وصفه الذهبي، وابن حجر بالحافظ، وزاد ابن حجر: ثقة، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين، أخرج له الجماعة سوى النسائي.
الكاشف (١/١٩٤)، والتقريب (ص:٧٩).

(٣) هكذا في المخطوطة «صلاة النصر»، وفسّرها الدارمي بأنها «صلاة الفجر»، وكذلك جاءت في بعض المصادر «صلاة النصر»، وجاءت في بعض الروايات «صلاة العصر»، وفي بعضها «صلاة المغرب».
أما حملها على أنها صلاة الفجر ففيه نظر؛ إذ لم ترد في الروايات المرفوعة، وأما حملها على أنها صلاة النصر، ففيه نظر أيضاً؛ لأن الطائف لم تفتح ولم ينتصر فيها المسلمون، بل استمر الحصار بضعاً وعشرين ليلة، وقيل: أقل، ولم
=

يأذن الله لنبيّه ﷺ في فتحها، فغادرها وهو يقول: «اللهم اهد ثقيفاً وائت بهم».

انظر: السيرة النبوية لابن هشام (١٢٧/٤، وما بعدها)، والأرجح أنها مصحّفة من صلاة العصر.

ويبقى القول الراجح على أنها إما صلاة العصر أو المغرب، والذي يظهر أنه يمكن الجمع بينهما بأن أبا طريف يحدث بهذه مرة، وبتلك مرة أخرى، خاصة وأن رواة كلا القولين ثقات، وأنهما صلاتان متعاقبتان، والوقت بينهما قصير، والله أعلم.

(٤) لم أقف على من أخرج الحديث من طريق الشيباني، لكن تابعه في الرواية عن يحيى بن معين أحمد بن يحيى الحلواني:

أخرج روايته الدولابي في الكنى والأسماء (٤٠/١).

وابن قانع في معجم الصحابة (٣٧٣/٢).

والطبراني في المعجم الكبير (٣١٦/٢٢) (٧٩٦).

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ق٢٧٣أ) عن محمد بن علي بن حبيش.

أربعتهم عن أحمد بن يحيى الحلواني، ثنا يحيى بن معين به، بمثله، بدون كلام الشيباني، وجاءت رواية الدولابي، وابن قانع، وأبي نعيم بأنها صلاة المغرب، ورواية الطبراني «صلاة العصر».

كما تابع يحيى بن معين، غير واحد من أقرانه في روايته عن بشر بن السري، وهم:

١ ـ محمد بن راشد:

أخرج روايته الدولابي في الموضع السابق عن إبراهيم بن يعقوب السعدي، قال: ثنا محمد بن راشد.

=

٢ ـ محمد بن محمد بن خلاد الباهلي:

أخرج روايته أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (ق٢٦٩ب) عن أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، ثنا محمد بن محمد بن خلاد الباهلي.

كلاهما عن بشر بن السري، به، بمثله.

وجاء في رواية الدولابي «صلاة المغرب» وفي رواية أبي أحمد الحاكم «صلاة النصر»، وذكر ابن حجر في الإصابة (١١/٢١٥) أن ابن خزيمة صحّح هذا الحديث.

٣ ـ علي بن المديني:

أخرج روايته أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ق٢٧٣/ب) تعليقاً فقال: رواه علي بن عبد الله، عن بشر بن السري، عن زكريا مثله.

وتابع بشراً غير واحد من أقرانه، في روايته عن زكريا بن إسحاق، وهم:

١ ـ الأزهر بن القاسم الراسبي:

أخرج روايته أحمد في مسنده (٣/٤١٦) عن الأزهر بن القاسم، به، وقال: «صلاة العصر».

وهو في أطراف المسند لابن حجر (٧/١٦) (٨٦٩١) لكن فيه: «صلاة المغرب».

وأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (٢٢/٣١٥) (٧٩٥) من طريق أحمد بن حنبل، بمثل رواية الأطراف.

وأخرجها الفاكهي في أخبار مكة (٣/١٩٧) (١٩٦٦).

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/٣١٣) (١٠٧٥).

كلاهما عن أبي بشر بكر بن خلف، ثنا أزهر بن القاسم، به، بمثل رواية أطراف المسند.

=

٢٥ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا عبد الرحمن بن مهدي، عن منصور بن سعد[١]، عن بديل بن ميسرة[٢]، عن

ومن طريق ابن أبي عاصم أخرجها ابن الأثير في أسد الغابة (١٧٩/٦)، وتصحف فيه أبو بشر بكر بن خلف إلى أبو بشر بن طريف.

وأخرجها الدولابي في الكنى والأسماء (٤١/١).

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ق٢٧٣/أ)، كلاهما من طريق نوح بن حبيب القومسي، ثنا الأزهر بن القاسم، به، بمثل رواية أطراف المسند.

٢ ـ عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي:

أخرج روايته أبو نعيم في الموضع السابق من طريق الحسن بن سفيان قال: نا عمرو بن علي، وعبد الله بن المثنى أخو محمد، قالا: ثنا عبد الأعلى، ثنا زكريا بن إسحاق، به، بمثل رواية أطراف المسند.

٣ ـ عبيد بن عقيل:

أخرج روايته ابن قانع في معجم الصحابة (٣٧٣/٢) عن محمد بن يونس، عن عبيد بن عقيل، به، بمثل رواية أطراف المسند.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح الإسناد، وقد تقدّم تصحيح ابن خزيمة له، والله أعلم.

(١) هو منصور بن سعد البصري، صاحب اللؤلؤ، وثقه الذهبي، وابن حجر، من الطبقة السابعة، وهذا يعني أنه مات بعد المائة، أخرج له البخاري والنسائي. الكاشف (٢٩٦/٢)، والتقريب (ص:٥٤٦).

(٢) هو بديل بن ميسرة العقيلي، البصري، وثقه الذهبي، وابن حجر، مات سنة ثلاثين ومائة، أخرج له مسلم وأصحاب السنن الأربعة.

=

عبد الله بن شقيق العقيلي[١]، عن ميسرة الفجر[٢] قال: قلت: يا رسول الله متى كنتَ نبياً؟ قال: «**كنتُ نبياً وآدم بين الروح والجسد**»[٣].

الكاشف (١/٢٦٤)، والتقريب (ص:١٢٠).

(١) هو عبد الله بن شقيق العقيلي، البصري، ترجم له الذهبي ونقل قول أحمد: ثقة، يحمل على عليّ، وقال ابن حجر: ثقة فيه نصب، مات سنة ثمان ومائة، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، والباقون.

الكاشف (١/٥٦١)، والتقريب (ص:٣٠٧).

(٢) هكذا ذكر في كتب الصحابة دون زيادة في نسبه، وذهب غير واحد من العلماء أن هذا ليس اسمه، وإنما لقبه، واسمه «عبد الله بن أبي الجدعاء» وأوّل من جزم بهذا ـ فيما وقفت عليه ـ أبو الوليد ابن الفرضي (ت٤٠٣هـ) حيث قال في كتاب الألقاب (٢/٣١١): ميسرة الفجر، هو عبد الله بن أبي الجدعاء، له صحبة، عداده في البصريين.

ونقل ابن الأثير قوله في أسد الغابة (٥/٢٨٥) وعقب عليه قائلاً: ويشبه أن يكون كذلك، فإن عبد الله بن شقيق يروي عنهما «متى كنت نبياً؟»، كما جزم بهذا أيضاً ابن الجوزي في كشف النقاب (٢/٤٣٧)، أما ابن حجر فلم يجزم مثلهم فقال في نزهة الألباب (٢/٢٠٨): ميسرة الفجر، هو عبد الله بن أبي الجدعاء، فيما قيل، وبنحوه قال في الإصابة (٩/٣٠٤).

ويظهر أن الصواب مع الأكثرين في أن هذا لقب له، لا اسم وهذا واضح، وجاءت رواية عبد الله بن شقيق مرة عن ميسرة، ومرة عن ابن أبي الجدعاء تؤيّد أنهما شخص واحد، والله أعلم.

(٣) لم أقف على من أخرج الحديث من طريق الشيباني، لكن تابعه محمد بن عثمان بن أبي شيبة، في روايته عن يحيى بن معين:

أخرج هذه الرواية، الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/٣٥٣) (٨٣٤).

وأخرجها أبو نعيم في حلية الأولياء (٩/٥٣)، وفي معرفة الصحابة (٢/ق٢٠٦ب) عن محمد بن أحمد بن الحسن.

كلاهما عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن يحيى به، بمثله.

وتابع يحيى بن معين في الرواية عن عبد الرحمن بن مهدي، غير واحد من أقرانه، وهم:

١- أحمد بن حنبل:

وروايته أخرجها في مسنده (٥/٥٩).

وأخرجها ابنه عبد الله في السنة (٢/٣٩٨) (٨٦٥) عن أبيه أحمد.

وأخرجها من طريق أحمد:

الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/٣٥٣) (٨٣٤).

وأبو نعيم في معرفة الصحابة، الموضع السابق.

٢- محمد بن المثنى، أبو موسى البصري:

أخرج روايته ابن أبي عاصم في السنة (١/١٧٩) (٤١٠) عن أبي موسى.

٣، ٤- يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وزيد بن أخزم:

أخرج روايتيهما الآجري في الشريعة (٢/٢٤٤) حديث (٥٨٧) من طريق يعقوب، وحديث (٥٨٨) من طريق زيد.

٥- علي بن بحر:

أخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/٣٥٣) (٨٣٤).

وابن قانع في معجم الصحابة (٣/١٣٠)، كلاهما من طريق علي.

=

٦ـ عباس بن عبد العظيم:

أخرج روايته أبو نعيم في الحلية (٩/٥٣) من طريقه.

٧ـ علي بن المديني:

أخرج روايته أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ق٢٠٦ب) من طريقه.

سبعتهم تابعوا يحيى بن معين في روايته عن عبد الرحمن بن مهدي، عن منصور بن سعد، عن بديل بن ميسرة، عن عبد الله بن شقيق، عن ميسرة الفجر، الحديث بمثله.

وقد وقفت على رواية أخرى لعبد الرحمن بن مهدي بإسناد آخر غير الذي تقدم.

فقد أخرجها أبو نعيم في الحلية (٧/١٢٢) من طريق سليمان الشاذكوني، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان (يعني الثوري)، عن بديل، عن عبد الله بن شقيق العقيلي، عن ميسرة الفجر، بلفظ «دعوه، كتبت نبياً وآدم بين الروح والجسد».

ثم قال أبو نعيم: بديل هذا هو بديل بن ميسرة، والحديث تفرد به الشاذكوني، ورواه الناس عن عبد الرحمن، عن بديل نفسه.

وهذه رواية ضعيفة، والحمل فيها على الشاذكوني، فهو متروك الحديث، واتهم بالكذب. ميزان الاعتدال للذهبي (٢/٢٠٥)، فرواية الأكثرين الثقات من أصحاب عبد الرحمن ترجح على روايته.

وتابع إبراهيم بنُ طهمان، منصورَ بنَ سعد في روايته عن بديل بن ميسرة.

أخرج روايته البخاري في التاريخ الكبير (٧/٣٧٤).

والطحاوي في مشكل الآثار (١٥/٢٣١) (٥٩٧٧).

وابن عدي في الكامل (٤/١٤٨٦).

=

والآجري في الشريعة (٢٤٤/٢) (٥٨٩).
وابن قانع في معجم الصحابة (١٢٩/٣).
والطبراني في المعجم الكبير (٣٥٣/٢٠).
وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ق٢٠٦ب).
والحاكم في المستدرك (٦٠٨/٢) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
والبيهقي في دلائل النبوة (٨٤/١) و (١٢٩/٢).
والرافعي في التدوين (٢٤٤/٢).
وابن الأثير في أسد الغابة (٢٨٥/٥).
جميعهم وعددهم أحد عشر، أخرجوها من طريق إبراهيم بن طهمان، عن بديل، به، بمثل رواية منصور بن سعد.
فهذا تخريج الحديث من طريقي منصور بن سعد، وإبراهيم بن طهمان، كلاهما عن بديل، عن عبد الله بن شقيق، عن ميسرة الفجر.
إلا أن في الحديث اختلافاً أشار إليه الحافظ ابن حجر في الإصابة (٣٠٣/٩ وما بعدها) حيث أورد الحديث من الطريق المذكور، ثم قال: وهذا سند قوي، لكن اختلف فيه على بديل بن ميسرة.
قلت: اختصر ابن حجر الاختلاف الواقع في الحديث، فهو على عبد الله بن شقيق أولاً، ثم جاءت اختلافات أخرى دونه، وقد وضّح الدارقطني هذه الاختلافات في العلل (٥/ق١٦ب) حيث سئل عن هذا الحديث فقال: «يرويه عبد الله بن سفيان [هكذا] العقيلي، واختلف عنه:
فرواه بديل بن ميسرة، عن عبد الله بن شقيق، واختلف عن بديل:

=

فرواه إبراهيم بن طهمان، ومنصور بن سعد اللؤلؤي، عن بديل، عن عبد الله بن شقيق، عن ميسرة.

وخالفه حماد بن زيد، فرواه عن بديل، عن عبد الله بن شقيق، مرسلاً (يعني بدون ذكر ميسرة).

ورواه خالد الحذاء، عن عبد الله بن شقيق واختلف عنه (يعني عن خالد الحذاء):

فرواه الثوري، عن خالد، واختلف عنه (يعني عن الثوري):

فرواه سهيل بن أبي صالح، عن سعيد بن حرب، عن الثوري، عن خالد، عن عبد الله بن سفيان [هكذا] عن ميسرة.

وخالفه أبو صالح الفراء، فرواه عن سعيد بن حرب، عن الثوري، عن خارجة بن مصعب، عن خالد عن عبد الله بن شقيق، أن رجلاً سأل النبي ﷺ، مرسل.

وخالفهما (يعني: سهيلاً وأبا صالح) يوسف بن أسباط، فرواه عن الثوري، عن خالد، عن ابن شقيق، عن رجل له صحبة، عن النبي ﷺ.

ورواه حماد بن سلمة، عن خالد، عن ابن شقيق، عن ابن أبي الجدعاء.

ورواه ابن المبارك، ويزيد بن زريع، وحماد بن زيد، ونمير بن المفضل، عن خالد، عن عبد الله بن شقيق، عن النبي ﷺ مرسلاً (يعني بدون ذكر الصحابي).

وأشبهها بالصواب: المرسل، اهـ.

وملخص الاختلاف السابق، أنه على عبد الله بن شقيق، من أربعة أوجه:

أ ـ فمرة يروى عنه عن ميسرة الفجر: وقد تقدم تخريجه.

ب ـ ومرة يروى عنه، عن عبد الله بن أبي الجدعاء:

=

وهذا الوجه أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/٩٥) و (٧/٤١) عن عفان بن مسلم، وعمر بن عاصم الكلابي، قالا: ثنا حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء، عن عبد الله بن شقيق، عن ابن أبي الجدعاء، به.

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (١٥/٢٣١) (٥٩٧٦) من طريق عبيد الله بن محمد التيمي عن حماد، به.

وأخرجه المزي في تهذيب الكمال (١٤/٣٦٠) من طريق كامل بن طلحة الجحدري، عن حماد به.

جـ ـ ومرة يروى عنه، عن رجل له صحبة، عن النبي ﷺ:

وهذا الوجه أخرجه أحمد في مسنده (٤/٦٦) و (٥/٣٧٩) عن سريج بن النعمان، ثنا حماد (يعني ابن سلمة)، عن خالد الحذاء، عن عبد الله بن شقيق، عن رجل قال: قلت: يا رسول الله، فذكره.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/٣٤٧) (٢٩١٨)، وفي السنة (١/١٧٩) عن هدبة بن خالد، عن حماد، به.

د ـ ومرة يروى عنه، عن النبي ﷺ بدون ذكر الصحابي:

وهذا الوجه أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (٧/٣٢٩) كتاب: المغازي، باب: ما جاء في مبعث النبي ﷺ (٣٥٦٥٣) عن عفان، قال: حدثنا وهيب (هو ابن خالد) قال: حدثنا خالد الحذاء، عن عبد الله بن شقيق، أن رجلاً سأل النبي ﷺ، فذكره.

وأخرجه الدارقطني في العلل (٥/ق١٧ أ) من طريق خارجة بن مصعب، عن خالد الحذاء، به.

=

والذي أراه أن الأوجه الثلاثة الأولى يمكن أن تعود في حقيقتها إلى وجه واحد هو رواية الوصل، ويجمع بينها بأن ميسرة الفجر لقب لهذا الصحابي، واسمه عبد الله بن أبي الجدعاء، وهو الرجل الذي أبهم في الوجه الثالث.

ويبقى التعارض بينه وبين رواية الإرسال، وبتأمل كلام الدارقطني، وتخريج الحديث، يتبين أن رواية الإرسال رواها اثنان عن عبد الله بن شقيق، هما:

١- بديل بن ميسرة، من رواية حماد بن زيد عنه.

وهي رواية مرجوحة، لأن حماداً خالف اثنين من أصحاب بديل هما: إبراهيم بن طهمان، ومنصور بن سعد، وقد تقدم أن منصور ثقة، وكذلك إبراهيم (انظر: الكاشف (٢١٤/١)، والتقريب (ص:٩٠)، وربما كان الحمل في رواية حماد على من دونه في الإسناد.

٢- خالد الحذاء:

وروايته هذه أحفظ من روايته للوجه الموصول، لأن الأكثرين من أصحابه رووها عنه، وهو مع كونه ثقة إلا أنه مشهور بالإرسال كما وصفه بذلك ابن حجر فقال: ثقة يرسل، أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام.

انظر: الكاشف (٣٦٩/١)، والتقريب (ص:١٩١).

وعليه ترجح رواية بديل - الراجحة - للوجه الموصول على رواية خالد هذه للوجه المرسل، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الموصول الراجح صحيح الإسناد، وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي، كما تقدم وصف ابن حجر لإسناده بأنه قوي.

٢٦ / **حدّثنا** يحيى بن معين، نا أبو كامل[١]، نا محمد بن طلحة[٢]، عن إبراهيم بن عبد الأعلى[٣]، قال: بلغني عن

---

(١) هو مظفر بن مدرك الخراساني، وصفه الذهبي بالحافظ، وقال ابن حجر: ثقة، متقن، لا يحدث إلا عن ثقة، مات سنة سبع ومائتين، روى له النسائي، وأبو داود في كتاب التفرد، ولم يرو له الترمذي.
الكاشف (٢٧٢/٢) والحاشية عليه، والتقريب (ص:٥٣٥).

(٢) هو محمد بن طلحة بن مصرِّف اليامي، سكت عنه الذهبي، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، وأنكروا سماعه من أبيه لصغره. مات سنة سبع وستين ومائة، روى له الجماعة، لكن النسائي لم يرو له إلا في مسند عليّ.
الكاشف (١٨٣/٢)، والتقريب (ص:٤٨٥).
وذكر ابن حجر في هدي الساري ص:(٤٣٩) أن له ثلاثة أحاديث في البخاري، اثنتين متابعة، والثالث تفرد به لكنه في فضائل الأعمال.
قلت: وله في مسلم ثلاث روايات برقم(٦٤) و (٦٢٨) و (٢٥٤٨)، وجميعها جاءت في المتابعات والشواهد.

(٣) هو إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي، وثقه الذهبي، وابن حجر، من الطبقة السادسة. روى له مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.
الكاشف (٢١٦/١)، والتقريب (ص:٩١).

عبد الرحمن بن الأسود[١] أنه قال: إني لأشتهي أن أشم الريحان، أذكر به الجنة[٢].

٢٧ / **حدّثنا** يحيى بن معين،، نا مروان بن معاوية، نا يزيد بن كيسان[٣]، عن أبي حازم[٤]، عن أبي هريرة: «**أن النبي ﷺ قرأ في**

---

(١) هو عبد الرحمن بن الأسود النخعي، قال فيه الذهبي: من العلماء العاملين، ووثّقه ابن حجر، مات سنة تسع وتسعين ومائة، روى له الجماعة.
الكاشف (٦٢١/١)، والتقريب (ص:٣٣٦).

(٢) لم أقف على من أخرج الأثر بعد البحث والتقصّي.
ويشهد له قوله تعالى في وصف جزاء المقرّبين في الآخرة: ﴿**فأما إن كان من المقرّبين ۞ فروح وريحان وجنة نعيم**﴾ الواقعة آية:٨٨ و٨٩.

(٣) هو يزيد بن كيسان اليشكري، قال الذهبي: حسن الحديث، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، من السادسة، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، والباقون.
الكاشف (٣٨٩/٢)، والتقريب (ص:٦٠٤).
قلت: وإنما أخرج مسلم له في صحيحه الأحاديث التي لم يخطئ فيها، مثل هذا الحديث الذي معنا كما سيأتي.

(٤) هو سلمان الأشجعي الكوفي، قال الذهبي: جالسَ أبا هريرة خمس سنين، وقال ابن حجر: ثقة، من الثالثة، مات على رأس المائة، أخرج له الجماعة.
الكاشف (٤٥٢/١)، والتقريب (ص:٢٤٦).

الركعتين قبل الفجر[١]: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾»[٢].

---

(١) هكذا في رواية الشيباني، وجاءت بعض الروايات: في ركعتي الفجر، ولا تعارض بينهما؛ فإن لفظ "قبل الفجر" مقيد، ولفظ "ركعتي الفجر" مطلق، فيحمل المطلق على المقيد.

(٢) الحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤٢/٣) من طريق الشيباني، فقال: أخبرنا أبو عثمان سعيد بن العاص بن محمد بن علي القرشي، وكان معنا حاجاً في مسجد الرسول ﷺ، ثنا محمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف بن سيار، وأبو عمرو محمد بن أبي بكر بن الحسن الجوهري، قالا: ثنا يحيى بن أحمد بن زياد، أبو منصور (يعني الشيباني)، ثنا يحيى بن معين، به، بمثله.

وتابع الشيباني راويان في الرواية عن يحيى بن معين، وهما:

١ـ أبو داود السجستاني:

وروايته أخرجها في سننه (٤٥/٢)، كتاب: الصلاة، باب: في تخفيف ركعتي الفجر (١٢٥٦) عن يحيى بن معين، به، وقال: قرأ في ركعتي الفجر.

وأخرجها أبو عوانة في مستخرجه على صحيح مسلم (٢٧٩/٢) عن أبي داود.

٢ـ محمد بن إسحاق الصغاني:

أخرج روايته أبو عوانة في الموضع السابق، عن الصغاني، بمثل رواية أبي داود.

وتابع يحيى بن معين في روايته عن مروان بن معاوية، غير واحد من أقرانه، وهم:

١ـ محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني:

=

أخرج روايته مسلم في صحيحه (٥٠٢/١) كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب ركعتي الفجر (٧٢٦) عن ابن أبي عمر، عن مروان، به، بمثله.

وأخرجها أبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم (٣٢١/٢) (١٦٤٥).

وابن حجر في نتائج الأفكار (٤٩٧/١).

كلاهما من طريق ابن أبي عمر.

٢ـ محمد بن عباد المكي:

أخرج روايته مسلم في صحيحه ـ الموضع السابق ـ، عن محمد بن عباد، عن مروان، به، بمثله.

وأخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٤٢/٣) من طريق محمد بن عباد.

٣ـ عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي (دُحَيم):

أخرج روايته النسائي في المجتبى (٤٩٣/٢) كتاب: الافتتاح، باب: القراءة في ركعتي الفجر (٩٤٤). وفي السنن الكبرى (٣٢٨/١) (١٠١٧).

وأخرجها كذلك في السنن الكبرى (٥٢٤/٦) كتاب: التفسير، باب: سورة الكافرون (١١٧٠٨). وانظر: كتاب التفسير المطبوع مستقلاً عن السنن (٥٦٢/٢) (٧٢٨).

وأخرجها ابن ماجه في سننه (٣٦٣/١) كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء فيما يقرأ في الركعتين قبل الفجر (١١٤٨).

كلاهما (النسائي وابن ماجه) عن عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي، عن مروان، به، بمثله.

٤ـ يعقوب بن حميد بن كاسب:

أخرج روايته ابن ماجه في سننه ـ الموضع السابق ـ عن يعقوب، عن مروان، به، وقال: «قبل ركعتي الفجر».

=

قال أبو منصور يحيى بن أحمد بن زياد:

٢٨ / سألت يحيى بن معين رحمه الله وأباه، قلت: الإفراد أحبُّ إليك أو التمتع أو الإقران[1]؟

فقال: الإفراد[2] [٨٤/أ]، وذكر إسناد عبد الرحمن بن

٥،٦ـ علي بن عبد الله، ابن المديني، وعبد الجبار بن العلاء العطار:
أخرج روايتيهما أبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم (٣٢١/٢) (١٦٤٥) من طريقيهما، عن مروان، به، بمثله.

الحكم على الحديث:
الحديث صحيح، فقد أخرجه مسلم في صحيحه من طريقين كما تقدم، كما صححه ابن حجر كذلك في نتائج الأفكار (٤٩٧/١).

(١) هذه الثلاثة، أنواع النسك التي يحرم بها الحاج، وصفة التمتع: أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج، ويفرغ منها، ثم يحرم بالحج من مكة أو من قريب منها في عامه. والإفراد: أن يحرم بالحج مفرداً، والقران: أن يحرم بهما جميعاً، أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج، ولو أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لم يصح إحرامه بها.
المقنع لابن قدامة ـ المطبوع مع الشرح الكبير والإنصاف ـ (١٦٢/٨).

(٢) لم أقف على هذا الحكم الفقهي لابن معين في غير هذا الجزء.
والحاجُّ مخيَّر بين التمتع والإفراد والقران، لكن اختلف الفقهاء أيُّها أفضل، فابن معين يرى أن الإفراد أفضل كما ترى، وهو مذهب مالك، وظاهر =

مذهب الشافعي، وبه قال من الصحابة: عمر، وعثمان، وابن عمر، وجابر، وعائشة، وابن مسعود ﷺ.
قال الشافعي: وأحبُّ إليّ أن يفرد، لأن الثابت عندنا أن النبي ﷺ أفرد. وستأتي أحاديثهم في التخريج.
انظر: الشرح الكبير لشمس الدين المقدسي ـ مع المرجع السابق ـ (١٥٣/٨)، ومختصر المزني المطبوع على هامش الأمّ (٥٢/٢).
واختار التمتع: أحمد، والشافعي في أحد قوليه، وبه قال عبد الله بن عباس، وابن الزبير، وروي عن ابن عمر، وعائشة ﷺ، وبه قال الحسن البصري، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، وجابر بن زيد، وسالم، والقاسم، وعكرمة.
انظر: الشرح الكبير (١٥١/٨).
وأحاديثهم التي يستدلون بها على قسمين كما قال ابن الجوزي: أحدهما يدل على أن رسول الله ﷺ تمتع، وهي أربعة أحاديث، والثاني: يدل على أنه أمر بالتمتع، وهي عشرة أحاديث، معظمها متفق عليها، وقد ساقها ابن الجوزي بأسانيده في التحقيق (١٢٤/٢ وما بعدها) فانظرها.
واختار القران: أبو حنيفة وأصحابه، والثوري، وإسحاق بن راهويه، والمزني، وابن المنذر، وأبو إسحاق المروزي.
انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي (٤١٣/٢)، والمجموع للنووي (١٤٠/٧).
ويستدلون بثمانية أحاديث، ساقها الزيلعي في نصب الراية (٩٩/٣ وما بعدها) فانظرها، وخلاصة القول أن هذا الاختلاف غير مؤثر، فكل الأنساك الثلاثة جائزة والحاج مخير بينها كما تقدم، والاختلاف لا يعدو أن يكون في الأفضلية، بل وصفه الشافعي بقوله: «ليس شيء من الاختلاف أيسر منه». مختصر المزني (٥٣/٢).

=

القاسم[١]، عن أبيه، عن عائشة[٢].

ولأستاذنا الدكتور رفعت فوزي جهد طيب في الجمع بين هذه الأحاديث، وبيان أنها لا تتعارض في واقع الأمر، خاصة وأن بعضها في الصحيحين، وأن الصحابة فعلوا الأنساك الثلاثة في عصر النبوة. الحج والعمرة، أحكامهما وأثرهما في بناء المجتمع ص:(١٢٩ وما بعدها) بتصرف.

(١) هو عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، قال الذهبي: له نحو مائتي حديث، ووصفه بالفقيه. وقال ابن حجر: ثقة جليل، مات سنة ست وعشرين ومائة، أخرج له الجماعة.
الكاشف (٢/١٣٠)، والتقريب (ص:٣٤٨).

(٢) يقصد به الحديث الذي رواه مالك في الموطأ ــ برواية يحيى بن يحيى ــ (١/٣٣٥) (٣٧)، وبرواية أبي مصعب الزهري (١/٤٢٥) (١٠٧٦)، وبرواية ابن القاسم بتلخيص القابسي ص:(٤٠٠) (٣٨٥)، وبرواية سويد بن سعيد ص:(٣٩٤) (٥٠٦)، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين، أن رسول الله ﷺ أفرد الحج.
وأخرجه الشافعي في مسنده ــ بترتيب السندي ــ (٢/٣٧٦) (٩٦٧) عن مالك.
وأخرجه من طريق مالك:
أحمد في مسنده (٦/٣٦ و ١٠٤).
والدارمي في مسنده (٢/٥٤) كتاب: المناسك، باب: في إفراد الحج (١٨١٢).

=

ومسلم في صحيحه (٨٧٥/٢) كتاب: الحج، باب: بيان وجوه الإحرام (١٢٢ - ١٢١١).

وأبو داود في سننه (٣٧٧/٢) كتاب: المناسك، باب: في إفراد الحج (١٧٧٧).

والترمذي في جامعه (١٨٣/٣) كتاب: الحج، باب: ما جاء في إفراد الحج (٨٢٠).

وقال: حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وقال الثوري: إن أفردت الحج فحسن، وإن قرنت فحسن، وإن تمتعت فحسن، وقال الشافعي مثله، وقال: أحب إلينا الإفراد ثم التمتع ثم القران.

والنسائي في المجتبى (١٥٨/٥) كتاب: المناسك، باب: إفراد الحج (٢٧١٤).

وفي السنن الكبرى (٣٤٣/٢) (٣٦٩٥).

وابن ماجه في سننه (٩٨٨/٢) كتاب: المناسك، باب: الإفراد في الحج (٢٩٦٤).

وأبو يعلى في مسنده (٣٠٤/٧) (٤٣٦١).

والطوسي في مختصر الأحكام (٣٤/٤) (٧٥٤)، ونقل بعض كلام الترمذي، فكتابه مستخرج على جامع الترمذي.

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣٩/٢).

وابن حبان في صحيحه، (الإحسان) (٢٤٣/٩) (٣٩٣٤).

والصيداوي في معجم الشيوخ ص:(١٠٧) ترجمة (٥٥).

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (٣٠٦/٣) (٢٨٠٣).

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/٥)، وفي معرفة السنن والآثار (٧١/٧) (٩٣٢٤).

=

وقال: ليس إسناد أثبت من هذا(١).

وابن عبد البر في التمهيد (١٩/٢٥٩).

والبغوي في شرح السنة (٧/٦٢) (١٨٧٣)، وقال: حديث صحيح.

وابن الجوزي في التحقيق (٢/١٣٠) (١٢٥٣).

جميع من تقدم ذكره أخرج الحديث من طريق مالك، به، بمثل رواية الموطأ.

وقد تابع سفيان الثوري مالكاً في رواية الحديث عن عبد الرحمن بن القاسم. أخرج روايته ابن حبان في صحيحه ـ الموضع السابق ـ حديث (٣٩٣٥) من طريق زيد بن الحباب قال: حدثنا الثوري، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، أن النبي ﷺ أفرد الحج.

ولحديث عائشة في أن النبي ﷺ أفرد الحج وأهلَّ به، طرق عديدة عن عائشة، واكتفيت في التخريج بطريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه؛ لأن ابن معين ذكره؛ ولأنه اقتصر فيه على هذا الجزء من فعل النبي ﷺ.

(١) هكذا قال ابن معين، ووافقه ابن عبد البر، حيث قال في التمهيد (١٩/٢٥٨): هذا أصح حديث يروى عن النبي عليه السلام أنه أفرد الحج، وإليه ذهب مالك في اختياره الإفراد وأصحابه.

ويظهر أنهما اعتبرا مجيء الحديث بلفظ «الإفراد» وكون المتن مقتصراً عليه، وإلاّ فإن حديث مالك الآخر الذي فيه أن النبي ﷺ أهلّ بالحج أقوى منه، حيث أخرجه الشيخان في صحيحيهما، في حين أن الحديث الذي معنا انفرد به مسلم كما تقدم في التخريج.

وحديث مالك الآخر أخرجه في الموطأ ـ برواية يحيى بن يحيى ـ (١/٣٣٥) (٣٦)، وبرواية أبي مصعب الزهري (١/٤٢٥) (١٠٧٥) وبرواية ابن القاسم =

٢٩ / قال: وسألته عن الصوم في السفر؟

فقال: لا بأس لمن قوي عليه[١].

بتلخيص القابسي ص:(١٤٢) (٨٩)، وبرواية سويد بن سعيد ص:(٣٩٤) (٥٠٥)، عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن، عن عروة بن الزبير، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فمنّا من أهلّ بعمرة، ومنّا من أهلّ بحجة وعمرة، ومنّا من أهلّ بالحج، وأهلّ رسول الله ﷺ بالحج ...».
ومن طريق مالك أخرجه البخاري في صحيحه ـ مع الفتح ـ (٤٢١/٣)، كتاب: الحج، باب: التمتع والقران والإفراد بالحج (١٥٦٢).
ومسلم في صحيحه (٨٧٣/٢)، كتاب: الحج، باب: بيان وجوه الإحرام (١١٨- ١٢١١).

(١) لم أقف على هذا الحكم الفقهي لابن معين في غير هذا الجزء.
وقد وافق قول ابن معين في هذه المسألة الجمهور، إذ نقل شمس الدين المقدسي في الشرح الكبير (٣٧٣/٧) أن أبا حنيفة، ومالكاً، والشافعي قالوا: الصوم أفضل لمن قوي عليه، وأنه قول يروى عن أنس، وعثمان بن أبي العاص.
وذكر المرداوي في الإنصاف (٣٧٥/٧) أن المجد (عبد السلام بن تيمية) قال: وعندي لا يكره (يعني الصوم في السفر) إذا قوي عليه، ثم ذكر أنه اختيار الآجري كذلك، ويستدلون لهذا بدليلين، أحدهما نقلي، والآخر عقلي:
أما الدليل النقلي: فما رواه أبو داود في سننه من طريق عبد الصمد بن حبيب بن عبد الله الأزدي، حدثني حبيب بن عبد الله قال: سمعت سنان بن =

سلمة بن المحبّق الهذلي يحدّث عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «من كانت له حمولة تأوي إلى شبع، فليصم رمضان حيث أدركه».

ورواه من طريق آخر بلفظ: «من أدركه رمضان في السفر .. فذكر معناه».

انظر: سنن أبي داود (٧٩٨/٢) كتاب: الصوم، باب: من اختار الصيام (٢٤١٠) (٢٤١١).

وهذا الحديث أخرجه أيضاً: أحمد في مسنده (٤٧٦/٣)، والعقيلي في الضعفاء (٨٣/٣) وقال: لا يتابع عليه ولا يعرف إلاّ به، ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٥٣٩/٢) ووقع له وهم قبيح تنبّه إليه المحقق، وأورده ابن عبد الهادي في رسالته اللطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة ص:(٤٢)، تحت عنوان: ما يذكره بعض الفقهاء أو الأصوليين أو المحدثين محتجاً به أو غير محتج به مما ليس له إسناد، أو له إسناد ولا يحتج بمثله النقاد من أهل العلم.

وإنما ضعفوه من أجل عبد الصمد بن حبيب، ترجم له ابن حجر وقال: ضعفه أحمد، وقال ابن معين: لابأس به. التقريب ص:(٣٥٥).

لكن يظهر أن من ذهب إلى هذا القول كابن معين مثلاً لا يضعف عبد الصمد، وإنما هو عنده لا يخرج عن دائرة الاحتجاج كما ترى.

أما الدليل العقلي: فقولهم: إن من خيّر بين الصوم والفطر كان الصوم أفضل، كالتطوع.

لكن أجيب عن هذا الدليل بأنه منتقض بالمريض، وبصوم الأيام المكروه صومها. الشرح الكبير (٣٧٥/٧) فالفطر للمريض، ولغيره في الأيام المكروه صومها متعيّن.

وهو جواب فيه نظر، لأن المريض، والمتطوع في الأيام المكروهة ليسا مخيَّرين فهما مأموران بالفطر بأحاديث أخرى.

=

٣٠ / قال: وسئل يحيى بن معين عن الرجل يجيء إلى الصلاة فيجد الإمام يصلي الفجر؟

قال: أحب أن يصلّي معه، ثم يصلّي بعد طلوع الشمس. يعني الركعتين قبل الفجر(١).

وذهب الإمام أحمد وأصحابه إلى أن الفطر أفضل والصوم مكروه، لأن إباحة الفطر للمسافر ثابتة بالنص والإجماع، ولأن فيه خروجاً من الخلاف فكان أفضل.

المرجع السابق (٧/٣٧١و٣٧٥).

والذي يظهر أن الحكم يختلف باختلاف أحوال الناس، فمن استطاع الصوم لا حرج عليه، ومن أراد الفطر فلا حرج أيضاً، وهذا ما يفيده حديث أنس الذي أخرجه البخاري في صحيحه ـ مع الفتح ـ (٤/١٨٦) كتاب: الصوم، باب: لم يعب أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضاً (١٩٤٧)، ومسلم في (٢/٧٨٧) كتاب: الصيام، باب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان (١١١٨) بلفظ: «كنا نسافر مع رسول الله ﷺ فلم يعب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم».

ومذهب الإمام أحمد يوافق مذهب الجمهور في بعض فروع هذه المسألة، حيث قال المقدسي في الشرح الكبير (٧/٣٧٥): وإنما يباح الفطر في السفر الطويل الذي يبيح القصر.

وهذا يعني أن الفطر في السفر القصير الذي لا يبيح القصر غير مباح، وهذا لا مفهوم له سوى ما ذكرناه من تقييد الحكم بالقدرة والاستطاعة، والله أعلم.

(١) أخرج هذا الأثر عن ابن معين الدوري في روايته (٣/٤٧٥) فانظره.

=

وهذه مسألة فقهية اختلف العلماء حولها، وذلك إذا دخل المصلّي المسجد لصلاة الفجر، وقد أقيمت الصلاة، فهل يصلي ركعتي الفجر أو يدخل مع الإمام في الفرض ثم يقضيهما.

فذهب الشافعي والإمام أحمد إلى أنه إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة غير المكتوبة، لحديث أبي هريرة الذي أخرجه مسلم في صحيحه (٤٩٣/١) (٧١٠)، عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلاّ المكتوبة».

وبه قال غير واحد من التابعين كابن سيرين: أنه يدخل مع القوم في صلاتهم ولا يصلي الركعتين، فإن ما يفوته من المكتوبة أعظم من الركعتين.

وقال يحيى بن أبي كثير: من أتى المسجد وقد أقيمت الصلاة فليؤخر الركعتين قبل الفجر حتى يصليهما الضحى.

وقال الشعبي: إذا فاتته ركعتا الفجر صلاهما بعد صلاة الفجر.

انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٥٧/٢ وما بعدها).

وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أن المصلي إذا كان خارج المسجد، ولم يخش فوات الركوع في الثانية صلى ركعتي الفجر، أما بغير هذين القيدين فلا يقدم ركعتي الفجر على الفريضة.

انظر: تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (١٠٢٨/٢)، وحاشية المحقق على هذه المسألة.

وابن معين يوافق أصحاب المذهب الأول في هذا، لكنه يرى أن قضاءهما لا يكون إلا بعد طلوع الشمس، وذلك حتى لا يصلّيهما في وقت النهي، وغير واحد من العلماء يرون جواز صلاة الفائتة والمسببة في وقت النهي، قياساً على الوتر الذي قال فيه رسول الله ﷺ: «من نام عن الوتر أو نسيه فليصله =

٣١ / قال: وسمعته يقول: يُتوضأ من القيء[1]، والرُّعاف[2]، والدم[3][4].

إذا أصبح أو ذكر» رواه أبو داود في سننه (١٣٧/٢) (١٤٣١)، والترمذي في جامعه (٣٣٠/٢) (٤٦٥).

وانظر: الشرح الكبير للمقدسي (١٤٨/٤).

(١) القيء: هو خروج ما في الجوف، والتقيُّؤُ أبلغ منه؛ لأنه استخراج ما في الجوف تعمداً. النهاية (١٣٠/٤).

(٢) أورد ابن الأثير في كتابه النهاية مادة رعف، و لم يتعرّض لمعناه في هذا الحديث. النهاية (٢٣٥/٢).

والمراد به هنا: دم يسبق من الأنف. الذيل على النهاية لعبد السلام علوش ص:(٢٠٢).

(٣) أراد به خروج الدم السائل من أي أعضاء الجسم، غير الأنف، إذ تقدّم أن الرعاف خاص به.

(٤) لم أقف على هذا الحكم الفقهي لابن معين في غير هذا الجزء.

واختلف العلماء في مسألة الخارج من الجسم من غير السبيلين هل ينقض الوضوء أو لا؟ وقد لخّص ابن هبيرة أقوالهم في كتابه الإفصاح (٧٩/١) فقال: واختلفوا في خروج النجاسات من غير السبيلين كالقيء، والحجامة، والفصاد، والرّعاف؟

فقال أبو حنيفة: إذا كان القيء يسيراً فإنه لا ينقض، وإن كان دوداً أو حصاة أو قطعة لحم فإنه لا ينقض على كل حال، وينقض اليسير مما عدا ذلك بكل حال.

=

٣٢ / قال[1]: وسمعته يقول: بكر بن مضر ثقة[2]، وليث بن

وقال مالك والشافعي: لا ينقض شيء من ذلك كله بحال.

وقال أحمد في ذلك كله: إذا كان فاحشاً كثيراً فإنه ينقض الوضوء رواية واحدة، وإن كان يسيراً فعلى روايتين ... أحداهما ينقض، والثاني لا ينقض. ولكل فريق أدلته، أطال ابن عبد الهادي في ذكرها (تنقيح التحقيق ٤٦٩/١ وما بعدها)، وسبط ابن الجوزي في إيثار الإنصاف ص: (٣٥ وما بعدها).

وابن معين يوافق مذهب الأحناف في الرعاف والدم، لكنه يخالفهم في القيء، فهو ناقض عنده سواء أكان يسيراً أم فاحشاً، وكأنه لا يرى استثناء القيء من بين سائر الأمور المتقدمة، فهي سواءٌ في الحكم، وما ذهب إليه وجيه كما ترى، ومن جانب آخر يدل على أنه مجتهد غير مقلد لأحد من الأئمة، وقد تقدم في المسألة السابقة اجتهاده في قضاء سنة الفجر بعد طلوع الشمس.

(١) هذا النص عن الشيباني أورده الخطيب في تاريخه (١٣/١٣) عن البرقاني، قال: قرئ على أبي الفضل محمد بن عبد الله بن حميرويه وأنا أسمع، أخبركم يحيى بن أحمد بن زياد قال: سمعت يحيى بن معين ... فذكره، ولم يذكر فيه «بكر بن مضر».

كما أورده المزي في تهذيب الكمال (٢٦٣/٢٤) بمثل ما عند الخطيب لكنه نسب حيوة وأنه ابن شريح.

(٢) هو بكر بن مضر بن محمد بن حكيم المصري، مولى شرحبيل بن حسنة ﷺ، ولد سنة اثنتين ومائة، وقيل سنة مائة، ومات سنة ثلاث وقيل أربع وسبعين ومائة، روى له الجماعة سوى ابن ماجه.

وقد وثقه ابن معين في رواية ابن الجنيد كذلك (السؤالات ص:٤٦٤)، وفي رواية عثمان بن سعيد الدارمي (كما في الجرح والتعديل ٣٩٢/٢، وتهذيب

سعد[١]، وحيوة[٢]، وسعيد بن أبي أيوب[٣]: ثقات.

الكمال ٢٢٩/٤، وتهذيب التهذيب ٤٢٨/١) وليست ترجمته في المطبوع من رواية الدارمي.

وهو متفق على توثيقه، إذ وثقه أبو حاتم (الجرح ٢٩٣/٢)، وأحمد، وزاد: ليس به بأس (العلل برواية عبد الله ٤٨٢/٢)، والعجلي (الثقات بترتيب الهيثمي ص:٨٤)، وابن شاهين (تاريخ أسماء الثقات ص:٧٨)، والنسائي (كما في تهذيب الكمال ٢٢٩/٤)، والخليلي (الإرشاد ٢٢٣/١)، والذهبي (الكاشف ٢٧٥/١)، وابن حجر وزاد: ثبت (التقريب ص:١٢٧).

أما البخاري فقال: كنّاه لنا قتيبة (يعني ابن سعيد)، وأثنى عليه خيراً (التاريخ الكبير ٩٥/٢)، وقال ابن حبان: من الأثبات في الروايات (مشاهير علماء الأمصار ص:١٩١).

فابن معين قد وافق الإجماع في توثيق هذا الراوي.

(١) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمي، المصري، قال ابن معين: ولد سنة أربع وتسعين، ومات سنة خمس وسبعين ومائة (رواية ابن محرز ١٤٢/٢)، روى له الجماعة.

وقد وثقه ابن معين في رواية الدارمي (التاريخ ص:٤٣)، وفي رواية الدقاق (ص:٩٧)، وزاد في ص:(١١٥): صدوق)، وفي رواية إسحاق بن منصور الكوسج (كما في الجرح والتعديل ١٧٩/٧)، وفي رواية أبي بكر بن أبي خيثمة (كما في تهذيب الكمال ٢٦٣/٢٤).

وجمهور العلماء على توثيقه، إذ وثقه ابن سعد، وزاد: كثير الحديث صحيحه (الطبقات الكبرى ٢٠٤/٢/٧)، وأحمد بن حنبل، وزاد: ثبت (كما في =

تهذيب الكمال ٢٦١/٢٤)، والنسائي (المرجع السابق ٢٦٣/٢٤)، والعجلي (الثقات بترتيب الهيثمي ص:٣٩٩)، وأبو حاتم الرازي (علل الحديث ١٦٣/١)، والدارقطني (السنن ٣٠٥/١)، وقال ابن المديني: ثبت (الجرح والتعديل ١٧٩/٧)، وكذلك قال الذهبي (الكاشف ١٥١/٢)، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه إمام مشهور (التقريب ص:٤٦٤).

وعليه فابن معين يوافق الجمهور في توثيق الليث.

(٢) هو حيوة بن شريح بن صفوان التجيبي المصري، مات سنة ثمان أو تسع وخمسين ومائة، روى له الجماعة.

وقد وثقه ابن معين أيضاً في رواية ابن الجنيد (السؤالات ص:٣٢٧)، وفي رواية إسحاق بن منصور (كما في الجرح والتعديل ٣٠٧/٣).

وهو متفق على توثيقه، فقد وثقه ابن سعد (الطبقات ٢٠٣/٢/٧)، وكرر أحمد بن حنبل فيه وصف التوثيق فقال: ثقة ثقة، كما وثقه أبو حاتم (الجرح ٣٠٦/٣، ٣٠٧)، والفسوي (المعرفة والتاريخ ١٤٥/١)، والعجلي (الثقات بترتيب الهيثمي ص:١٣٨)، ومسلمة بن قاسم (كما في التهذيب ٦٢/٣)، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه زاهد (التقريب ص:١٨٥)، ولم أقف على من ذكر فيه جرحاً.

(٣) هو سعيد بن أبي أيوب الخزاعي، المصري، أبو يحيى بن مقلاص، مات سنة إحدى وستين ومائة على الصحيح، روى له الجماعة.

وقد وثقه ابن معين في رواية ابن الجنيد (السؤالات ص:٣٣٨ وتصحفت ابن مقلاص إلى ابن مقلامي)، وفي رواية ابن محرز (٩٦/١)، وفي رواية إسحاق بن منصور (كما في تهذيب الكمال ٣٤٤/١٠).

=

٣٣، ٣٤ / قال: وسئل عن [أصحاب][1] الزهري[2]؟

فقال: ثقات[3]، وإنما المراد من هذا مثل معمر، وابن عيينة، ومالك، ويونس، وعُقيل[4] ...

وجمهور العلماء على توثيقه، حيث وثقه النسائي (المرجع السابق)، وابن سعد حيث قال: كان ثقة ثبتاً (الطبقات ٢٠٣/٢/٧)، ووثقه يحيى بن بكير (كما في التهذيب ٨/٤)، والذهبي (الكاشف ٤٣٢/١)، وقال ابن حجر: ثقة ثبت (التقريب ص:٢٣٣).

فقول ابن معين يوافق ما عليه الجمهور.

ويلاحظ في تراجم الرواة الأربعة الذين وثقهم ابن معين، أنهم مصريون، ويحيى بغدادي، وقد وافق قوله فيهم جمهور العلماء، مما يدل على سعة علمه، ومعرفته بأحوال الرواة في بلده وفي غيره من البلدان.

(١) في المخطوط بدون كلمة «أصحاب»، وما بين المعكوفين من عندي، والسياق يقتضيه.

ويظهر أن السؤال عن أوثق أو أثبت أصحاب الزهري كما هو واضح من أحوال الرواة الذين ذكروا في الجواب.

(٢) هو محمد بن مسلم، ابن شهاب الزهري، تقدم حاله في النص رقم(١٧).

(٣) تقدم حال معمر بن راشد في النص رقم: (٥) وأن روايته عن الزهري ليس فيها كلام.

كما تقدم حال مالك بن أنس في النص رقم: (٢) وأنه سلم من الجرح.

=

أما ابن عيينة: فهو سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي، ثقة ثبت حافظ إمام، وزاد ابن حجر: فقيه حجة، فهو قد بلغ الدرجة العليا من التوثيق، لكنه مع ذلك لم يسلم من النقد حيث ذكر ابن حجر أنه تغير حفظه بآخرة، وكان ربّما دلّس.

أمّا علّة التغيّر فليس لها ذلك التأثير لكونه اختلط قبل موته بسنة على الصحيح، ولم يسمع منه في تلك السنة غير محمد بن عاصم، واليسع بن سهل الزيني كما جزم بذلك محقق الكواكب النيِّرات.

وأمّا علّة التدليس، فقد قبل الأئمّة تدليسه لكونه لا يدلس إلاّ عن الثقات. وهو من أوثق أصحاب الزهري. مات سنة ثمان وتسعين ومائة، روى له الجماعة.

انظر: الكاشف للذهبي (١/٤٤٩)، والتقريب لابن حجر ص:(٢٤٥)، وحاشية الكواكب النيِّرات لابن الكيّال ص:(٢٣٢، ٢٣٣)، وتعريف أهل التقديس لابن حجر ص:(٦٢).

وأما يونس، فهو ابن يزيد الأيلي، قال فيه الذهبي: أحد الأثبات، وقال ابن حجر: ثقة، إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ، ويحمل توثيقه على ما إذا حدّث من كتابه، أما إن حدّث من حفظه فَيَهِمُ في الزهري ويُخطئ في غيره، وروايته عن الزهري معظمها من كتاب، لأنه لازمه عشر سنين، وصار من أخصّ أصحابه، ولذلك عُدَّ في الطبقة الأولى من أصحابه، مات سنة تسع وخمسين ومائة على الصحيح، وروى له الجماعة.

انظر: الكاشف (٢/٤٠٤)، والتقريب (ص:٦١٤)، والتهذيب (١١/٣٩٥ وما بعدها).

=

وأما عقيل، فهو ابن خالد الأيلي، قال الذهبي: حافظ صاحب كتاب، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، وهو من أثبت أصحاب الزهري كما سيأتي في كلام ابن معين في رواية الدارمي. مات سنة أربع وأربعين ومائة، روى له الجماعة.
انظر: الكاشف (٣٢/٢)، والتقريب (ص:٣٩٦).

(٤) عبارة ابن معين التي رواها عنه الدارمي أكثر تفصيلاً في تصنيف أصحاب الزهري الثقات منهم وغير الثقات، وكذلك المفاضلة بين أصحابه الثقات.
وسأقتصر على ذكر النصوص التي تتعلّق بهؤلاء الخمسة من أصحابه.
قال الدارمي: سألت يحيى بن معين عن أصحاب الزهري، قلت له:
معمر أحب إليك في الزهري أو مالك؟ فقال: مالك.
قلت: فيونس أحب إليك، وعقيل أم مالك؟ فقال: مالك.
قلت: فابن عيينة أحب إليك أم معمر؟ فقال: معمر.
قلت: فإن بعض الناس يقولون: سفيان بن عيينة أثبت الناس في الزهري؟
فقال: إنما يقول ذاك من سمع منه، وأي شيء كان سفيان؟ إنما كان غُلَيِّماً أيّام الزهري (يريد أن مالكاً أثبت منه في الزهري).
قلت: فمعمر أحب إليك أو يونس؟ فقال: معمر.
قلت: فيونس أحب إليك أو عقيل؟ فقال: يونس ثقة، وعُقيل ثقة نبيل الحديث عن الزهري.
انظر: تاريخ الدارمي ص:(٤١ وما بعدها).
وقد توسعت في بيان حال تلاميذ الزهري وفيهم هؤلاء الخمسة في رسالتي للدكتوراه بعنوان، «مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب العلل للدارقطني»، وأثبتُّ من خلال أقوال العلماء، أن هؤلاء الخمسة يعدّون من أثبت أصحابه، وقد تأكّد هذا من خلال أحاديث الدراسة.

قال: وسمعته يقول: مالك بن أنس أثبت في الزهري من سفيان[١].

٣٥ / قال: وسمعته يقول: لم يسمع الحسن[٢] من أبي هريرة شيئاً[٣].

---

(١) وافق ابنَ معين على هذا القول غير واحد من العلماء، كأبي حاتم الرازي الذي قال: مالك أثبت أصحاب الزهري، فإذا خالفوا مالكاً من أهل الحجاز حُكم لمالك، وهو أقوى في الزهري من ابن عيينة. التقدمة لكتاب الجرح والتعديل ص:(١٧).

وأحمد بن حنبل الذي تناظر مع علي بن المديني، فقدّم أحمدُ مالكاً، وقدّم ابن المديني ابنَ عيينة، فبيَّن أحمد أن ابنَ عيينة أخطأ في أكثر من عشرين حديثاً، في حين أن ابن المديني لم يذكر من الأحاديث التي أخطأ فيها مالك سوى ثلاثة. العلل برواية عبد الله (٣٤٩/٢).

كما قدّم مالكاً على جميع أصحاب الزهري:

- عبدُ الله بن المبارك. التقدمة لكتاب الجرح ص:(١٦).
- والدارقطنيُّ. سؤالات ابن بكير ص:(٤٩).
- والجوزجانيُّ. شرح علل الترمذي (٦٧١/٢)، بل نقل ابن رجب في المرجع السابق أن الفلاس قال: لا يختلف في ذلك.

(٢) هو الحسن بن أبي الحسن البصري، الأنصاري، واسم أبيه: يسار.

قال فيه الذهبي: كان كبير الشأن، رفيع الذكر، رأساً في العلم والعمل. وقال ابن حجر: ثقة، فقيه، فاضل، مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلّس.

=

ثم نقل قول البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوَّز ويقول: حدّثنا وخطبنا، يعني: قومه الذين حُدِّثوا وخُطِبوا بالبصرة. مات سنة عشر ومائة، روى له الجماعة.
الكاشف (١/٣٢٤)، والتقريب (ص:١٦٠).

(٣) لم تتفرّد رواية الشيباني بهذا القول لابن معين، إذ سأله الدارمي: الحسن لقي أبا هريرة؟ فقال: لا. (تاريخ الدارمي ص:٩٩).
كما سأله الدوري عن حديث ربيعة بن كلثوم بن جبر عن الحسن، حدّثنا أبو هريرة، فقال يحيى: لم يسمع منه شيئاً. (تاريخ الدوري ٢/١١٢).
ويظهر أنه بنى حكمه هذا على قولين، أحدهما لابن المديني، والآخر ليونس بن عبيد، وقد نقلهما ابن محرز في روايته عن ابن معين، فقال في (١/١٢٨): سمعت يحيى بن معين يقول: قال شعبة: قلت ليونس: سمع الحسن من أبي هريرة شيئاً؟ قال: لم يسمع منه حديثاً قط.
وقال في (٢/٢٠٢): سمعت علي بن المديني يقول: لم يلقَ الحسن جابراً ولا أبا هريرة ...
والحق أن أكثر العلماء لا يرون سماع الحسن من أبي هريرة. فابن أبي حاتم قال: إنه لم يسمع من أبي هريرة.
وكذلك قال أيوب السختياني، وعلي بن زيد، وبهز بن أسيد، وأبو زرعة الرازي الذي اعترض عليه بمن قال: ثنا أبو هريرة؟ قال: يخطئ. (يعني في تصريح الحسن بالسماع).
انظر: المراسيل لابن أبي حاتم ص:(٣٨، ٣٩).
بل إن البخاري قال في حديث: «أول ما يحاسب به العبد صلاته ..»: لا يصح سماع الحسن من أبي هريرة هذا. التاريخ الكبير (٢/٣٥).

=

وقال النسائي معلقاً على حديث «المنتزعات والمختلعات» الذي قال فيه الحسن: لم أسمعه من غير أبي هريرة: الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً. السنن الصغرى (٦/٤٨٠).

وقال الدارقطني: لا يثبت سماع الحسن من أبي هريرة. وحكى عن الذهلي أنه قال: لم يسمع منه. العلل للدارقطني (٨/٢٤٩).

وقال الزيلعي: روى عن أبي هريرة أحاديث و لم يسمع منه. نصب الراية (١/٩١).

وقال سبط ابن العجمي: و لم يسمع من أبي هريرة على الصحيح. حاشية الكاشف (١/٣٢٣).

إلاّ أنهم لم يتفقوا على عدم سماعه منه، إذ وجدت غير واحد من العلماء أثبت له سماعاً من أبي هريرة، فهذا ابن الصلاح يقول في المقدمة (مع التقييد والأيضاح ص:١٤١): ومنهم من أثبت له سماعاً من أبي هريرة.

ومن هؤلاء من المتقدمين:

- موسى بن هارون، حيث قال: إنه سمع منه. العلل للدارقطني (٨/٢٤٩).

- وقتادة بن دعامة السدوسي، حيث قال: إنما أخذ الحسن عن أبي هريرة. المراسيل لابن أبي حاتم ص:(٣٨).

ويظهر أن مستندهم في هذا، الأحاديث التي صرَّح الحسن فيها بالسماع من أبي هريرة، ومنها حديث «المختلعات» المتقدم، والذي قال فيه الحسن: لم أسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث.

ولذلك علّق الحافظ ابن حجر في التهذيب (٢/٢٣٥) بقوله: «وهذا إسناد لا مطعن في أحد من رواته، وهو يؤيِّد أنه سمع من أبي هريرة في الجملة، وقصّته

=

٣٦ / قال: وسئل: سمع عطاء[١] من عائشة؟

في هذا شبيهة بقصّة سمرة بن جندب سواءً»، يعني: حيث أثبت العلماء سماع الحسن منه بعض أحاديثه.

ولعلّ في القول بسماعه من أبي هريرة أحاديث يسيرة لا جميعها، جمعاً بين الأقوال، وفي هذا يقول الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند (١٢/١٠٩):

«وأكثر هذه الروايات منقول في التهذيب، في ترجمة الحسن، وهي عندي أقوال مرسلة على عواهنها، يقلّد فيها بعضهم بعضاً، دون نظر إلى سائر الروايات التي تثبت سماع الحسن من أبي هريرة، ودون نظر إلى القواعد الصحيحة في الرواية» ثم ذكر هذه الروايات التي صرّح الحسن بسماعها من أبي هريرة.

وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/٢١٤):

«إن الذي تحرر من اختلاف العلماء في سماع الحسن من سمرة أنه سمع منه شيئاً قليلاً، فكذلك سماعه من أبي هريرة ثابت، ولكنه قليل، بدلالة هذا الحديث ...».

قلت: ومما يؤيِّد صحّة سماع الحسن بعض أحاديث أبي هريرة أن البخاري أخرج له عن أبي هريرة ثلاثة أحاديث. انظر: تحفة الأشراف للمزي (٩/٣١٦)، ومعلوم من شرطه أنه لا يكتفي بالمعاصرة بل يشترط اللقاء، وعليه يحمل كلام ابن معين ومن وافقه على الغالب والله أعلم.

(١) هو عطاء بن أبي رباح القرشي، واسم أبي رباح: أسلم، أحد الأعلام كما قال الذهبي، وقال ابن حجر: ثقة، فقيه، فاضل، لكنه كثير الإرسال، مات =

فقال: شيء[1].

سنة أربع عشرة ومائة على المشهور، وقيل: إنه تغيّر بـآخرة، ولم يكثر ذلك منه، روى له الجماعة.

الكاشف (٢/٢١)، والتقريب (ص:٣٩١).

(١) لم أقف على من أعلَّ رواية عطاء عن عائشة بالإرسال.

انظر: المراسيل لابن أبي حاتم ص:(١٢٨،١٢٩)، وجامع التحصيل للعلائي ص:(٢٣٧)، وتحفة التحصيل لولي الدين العراقي (ق:٢٢/ب).

لكن وقفت على نص أورده الحافظ ابن حجر في التهذيب (٧/١٨٢) نقلاً عن الأثرم، عن أحمد أنه قال: رواية عطاء عن عائشة لا يُحتج بها، إلا أن يقول: سمعت.

وقد لاحظت كذلك أن المطبوع من تهذيب الكمال فيه ذكر رواية عطاء عن عائشة، لكن لم يوضع لها رموز (٢٠/٧٢)، وهذا غير صحيح؛ إذ له روايات عنها في الكتب الستة، فقد أورد المزي في تحفة الأشراف عشرين رواية بالمكرّرة (١٢/٢٣٥ ـ ٢٤١)، أما في مسند أحمد، فقد أورد ابن حجر في أطراف المسند اثني عشر حديثاً له عنها (٩/١٨٤ ـ ١٨٧).

وخلاصة القول أن رواياته عن عائشة قليلة، وإذا انضاف إلى ذلك القيد الذي ذكره الإمام أحمد في قبول روايته عنها تبيّن لك مدى صواب جواب ابن معين من أنه سمع من عائشة بعض أحاديث، وربما كانت الروايات التي أخرجها البخاري أو مسلم منها، فله عن عائشة عندهما سبع روايات، أربعة أخرجها البخاري، وثلاثة عند مسلم.

انظر: تحفة الأشراف ـ الموضع السابق ـ.

٣٧ / قال[١]: وذُكِر محمد بن حميد الرازي عند ابن معين، فقال: ليس به بأس[٢].

---

(١) هذا النص عن الشيباني، أورده الخطيب البغدادي في تاريخه (٢/٢٦٠)، قال: أخبرنا أبو بكر البرقاني، قال: قرئ على محمد بن عبد الله بن خميرويه وأنا أسمع: أخبركم يحيى بن أحمد بن زياد، قال: ذُكر محمد بن حميد ... فذكره.

كما أورده المزي في تهذيب الكمال (٢٥/١٠٢).

(٢) وافق أبو بكر بن أبي خيثمة، الشيبانيَّ في روايته عن ابن معين أنه قال: ليس به بأس، رازي كيِّس. (تاريخ بغداد ٢/٢٦٠)، لكن جاء في تهذيب الكمال (٢٥/١٠١) زيادة: ثقة.

كما جاءت عنده رواية لعلي بن الحسين بن الجنيد الرازي ـ وهو غير صاحب السؤالات ـ أنه قال: سمعت يحيى بن معين يقول: ابن حميد ثقة، وهذه الأحاديث التي يحدث بها ليس من قبله، إنما هو من قبل الشيوخ الذين يحدّث عنهم.

وقد ذكر أبو حاتم الرازي (الجرح والتعديل ٧/٢٣٢) قصة ليحيى بن معين معه قال فيها: سألني يحيى بن معين عن ابن حميد من قبل أن يظهر منه ما ظهر، فقال: أي شيء تنقمون عليه؟ فقلت: يكون في كتابه الشيء فنقول: ليس هذا هكذا، إنما هو كذا وكذا، فيأخذ القلم فيغيّره على ما نقول. قال: بئس هذه الخصلة، قدم علينا بغداد، فأخذنا منه كتاب يعقوب القمِّي، ففرقنا الأوراق بيننا، ومعنا أحمد بن حنبل، فسمعناه، ولم نره إلا خيراً.

=

و لم أقف على من وافق ابن معين في توثيق ابن حميد غير جعفر بن أبي عثمان الطيالسي الذي اعتمد توثيق ابن معين، فقال: ابن حميد ثقة، كتب عنه يحيى، وروى عنه من يقول فيه هو أكبر منهم (تهذيب الكمال ـ الموضع السابق) يريد: محمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، وقد جاء عن هذا الأخير قوله: وما لي لا أحدث عنه، وقد حدّث عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين.

وأما جمهور العلماء فلم يروا تعديله، والأكثرون على تضعيفه، كيعقوب بن شيبة، والجوزجاني، والنسائي، بل إن عبد الرحمن بن يوسف بن خراش وجماعة من مشايخ أهل الريّ وحفّاظهم للحديث أجمعوا على أنه ضعيف في الحديث جداً، وأنه يحدّث بما لم يسمعه، وأنه يأخذ أحاديث لأهل البصرة والكوفة، ويحدّث بها عن الرازيين.

وبلغ الأمر من بعضهم إلى اتهامه بالكذب، مثل الفضل بن سهل، وصالح جزرة، وإسحاق بن منصور الكوسج، وابن خراش في قول آخر، وأبي زرعة الرازي.

انظر أقوالهم في: تاريخ بغداد (٢/٢٦٠ وما بعدها)، وتهذيب الكمال (١٠١/٢٥ وما بعدها).

والذي يظهر لي وا لله أعلم أنه كان في أول أمره مستقيم الحديث، لا بأس به، وفي هذه الفترة سمع منه ابن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهما من أجلّة العلماء، ثم بعد ذلك اشتدّ ضعفه، بل ووصل إلى درجة الاتهام، فترك، ومما يؤيّد ما ذكرت قول أبي حاتم المتقدم: سألني يحيى بن معين عن ابن حميد **قبل أن يظهر منه ما ظهر**، ونصوص أخرى لبعض العلماء.

=

٣٨ / قال: وسألت يحيى بن معين عن الإيمان؟

فقال: الإيمان قول وعمل.

قلتُ: يزيد وينقص؟

قال: يزيد وينقص[١].

فهذا الترمذي يقول: حين رأيته ـ يعني البخاري ـ كان حسن الرأي في محمد بن حميد الرازي، ثم ضعّفه بعد. السنن (١٩٥/٤) حديث (١٦٧٧).

وهذا أحمد بن حنبل يقول: حديثه عن ابن المبارك وجرير فهو صحيح، وأما حديثه عن أهل الري فهو أعلم. تاريخ بغداد (٢٥٩/٢).

وهذا داود بن يحيى يقول: حدّثنا عنه أبو حاتم قديماً، ثم تركه بآخرة. تاريخ بغداد (٢٦٣/٢).

وقد أشار ابن عدي إلى أمر آخر جعل ابن حنبل يثني عليه حيث قال في الكامل (٢٢٧٨/٦): وتكثر أحاديث ابن حميد التي أُنكرت عليه، على أن أحمد بن حنبل قد أثنى عليه خيراً لصلابته في السُّنّة.

وعليه فخلاصة حاله: الترك إلا في أحاديثه المستقيمة عن ابن المبارك وجرير وأمثالهما، والله أعلم.

(١) أورد الدوري قول ابن معين هذا في تاريخه (٣٩١/٤)، ونقله عن الدوري ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨/ق ١٩٣)، والمزي في تهذيب الكمال (٥٤٩/٣١).

=

٣٩ / قال: وسألته عن النّبيذ[1]؟ قلت له: حرام هو أو تكرهه؟

قال: لا أقول حرام، ولكن أكرهه[2].

وهذا النص مهم جداً في بيان عقيدة يحيى بن معين، وأنه من أهل السنة والجماعة الذين يقولون بأن الإيمان قول وعمل، في حين أن المرجئة يقولون: الإيمان قول، والجهمية يقولون: الإيمان: المعرفة. الشريعة للآجري (١/٢٨٨).

وقد ذكر سهل بن المتوكّل أنه أدرك ألف أستاذ أو أكثر كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص. وقال يعقوب بن سفيان: أدركت أهل السنة والجماعة على ذلك.

شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٥/٩٥٧).

وقد ذكر الآجري، واللالكائي عدداً غير قليل من هؤلاء بأسمائهم، وتعجّبت من عدم ذكر ابن معين فيهم، مع أنه من أجلّهم بل وفي مقدّمتهم، حتى جاء هذا النص من الشيباني والدوري مبيّناً عقيدته التي يعتقدها بقلبه في هذه المسألة المهمة، متلفظاً بها بلسانه رحمه الله.

(١) النّبيذ: هو ما يُعمل من الأشربة من التمر، والزبيب والعسل، والحنطة، والشعير، وغير ذلك. يقال: نبذت التمر والعنب إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذاً، وسواء كان مسكراً أو غير مسكر فإنه يقال له نبيذ. النهاية (٥/٧).

(٢) حكم ابن معين هذا في النبيذ أكثر وضوحاً وصراحة من حكمه في رواية الدوري (٣/٥٠٤) حيث سئل عنه فقال: الذي يعاقر (يداوم) عليه فهو فاسق، والذي يُسكر وليس يعاقر فلا تجوز شهادته ولا الصلاة خلفه، والذين يرخّصون فيما أسكر كثيره فهم ينهون عن الخليطين (يعني خلط نوعين مما =

٤٠ / قال: وسألته عن حديث أبي معاوية[١]، الذي رواه عبد السلام الهروي[٢]، عنه، عن الأعمش[٣]، حديث ابن عباس[٤]. فأنكره جداً[٥].

تقدم لأنه أسرع للتخمير)، وينهون عن المعاقرة عليه، والنقيع (ما ينقع من هذه الأنواع في الماء) عندهم حرام، والبصريّون يقولون: النقيع حلال.

ومن حكمه في رواية ابن الجنيد ص:(٢٩٥) حيث قال: ترك النبيذ خير من شربه، ومن رخّص فيه فيما أسكر كثيره، شريك، وسفيان، وحسن بن حيّ، ووكيع، وابن نمير، وهؤلاء، وهم مع ذلك ينهون عن الخليطين.

وحكم ابن معين في كراهة النبيذ محمول على إذا لم تقترن به علة الإسكار، فإن أسكر فهو حرام بالإجماع، وإنما كرهه ورعاً واحتياطاً وابتعاداً عن الشبهة، والله أعلم.

(١) هو محمد بن خازم الضرير، وصفه الذهبي بالحافظ، وقال: ثبت في الأعمش. وقال ابن حجر: ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، مات سنة خمس وتسعين ومائة. أما ذكر الحافظ أنه من الطبقة التاسعة فلأنه راعى جانب الرواية (راجع ترجمة عبد الرحمن بن مهدي ص:(٤٠) لا أنه مات بعد المائتين، روى له الجماعة.

انظر: الكاشف (١٦٧/٢)، والتقريب (ص:٤٧٥).

(٢) عبد السلام بن صالح الهروي، أبو الصلت، خادم علي بن موسى الرضا، قال الذهبي: واهٍ، شيعي، متهم، مع صلاحه، أما ابن حجر فقال: صدوق له =

مناكير، وكان يتشيّع، وأفرط العقيلي فقال: كذاب. توفي سنة (٢٣٦هـ)، روى له ابن ماجه.

الكاشف (١/٦٥٣)، والتقريب (ص:٣٥٥)، (وليس في المطبوع من ضعفاء العقيلي قوله هذا، بل قال: كان رافضيّاً خبيثاً ٣/٧٠).

(٣) هو سليمان بن مهران الأسدي، الأعمش، وصفه الذهبي بالحافظ، أحد الأعلام.

وقال ابن حجر: ثقة، حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلّس، توفي سنة سبع أو ثمان وأربعين ومائة، روى له الجماعة.

الكاشف (١/٤٦٤)، والتقريب (ص:٢٥٤).

قلت: وقد ذكر الذهبي في ميزان الاعتدال (٢/٢٢٤) نصاً نفيساً في مسألة تدليسه، مفاده أن عنعنته لا تقبل إلا في شيوخ أكثر من الرواية عنهم كأبي صالح السمان، وأبي وائل، وإبراهيم النخعي.

(٤) هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ﷺ، ابن عم رسول الله ﷺ، حبر الأمة، وترجمان القرآن، وهو أشهر من أن يعرَّف به، مات سنة ثمان وستين.

انظر: الإصابة لابن حجر (٦/١٣٠ وما بعدها).

وذكر ابن حزم أنه روى ستين وستمائة وألف حديث، فهو من المكثرين. أسماء الصحابة ص:(٣٢).

والحديث المذكور هو حديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وسيأتي.

(٥) هذا النص عن الشيباني، أورده الخطيب في تاريخ بغداد (١١/٤٩) قال: أخبرنا البرقاني، قال: قرئ على محمد بن عبد الله بن حميرويه وأنا أسمع: أخبركم يحيى بن أحمد بن زياد، وقال: سألته ــ يعني يحيى بن معين ــ .. فذكره.

وقد سأله ابن الجنيد كذلك في سؤالاته ص:(٣٥٩)، عن أبي الصلت، فقال: قد سمع، وما أعرفه بالكذب. قلت: فحديث الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس؟ قال: ما سمعت به قط، وما بلغني إلا عنه.

وقال في ص:(٣٨٥): لم يكن أبو الصلت عندنا من أهل الكذب، وهذه الأحاديث التي يرويها ما نعرفها.

أما ما جاء في رواية ابن محرز (٧٩/١) فكان أكثر تفصيلاً، حيث قال: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، فقال: ليس ممن يكذب. فقيل له في حديث أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس: «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها»؟ فقال: هو من حديث أبي معاوية، أخبرني ابن نمير قال: حدّث به أبو معاوية قديماً ثم كفَّ عنه، وكان أبو الصلت رجلاً موسراً، يطلب هذه الأحاديث، ويُكرم المشايخ، وكانوا يحدّثونه بها.

ونقل الخطيب في تاريخه (٤٨/١١، وما بعدها) روايات أخرى عن ابن معين في أبي الصلت، وحديثه هذا.

إذ قال في رواية الحسين بن علي بن مالك: ثقة صدوق، إلا أنه يتشيّع.

وقال في رواية عبد الخالق بن منصور: ما أعرفه، قال عبد الخالق: إنه يروي حديث الأعمش - فذكره - فقال: ما هذا الحديث بشيء.

قال الخطيب: أحسب عبد الخالق سأل يحيى بن معين عن حال أبي الصلت قديماً، ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرفه، ثم عرفه بعد، فأجاب إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد عن حاله. وأما حديث الأعمش، فإن أبا الصلت كان يرويه عن أبي معاوية عنه، فأنكره أحمد بن حنبل ويحيى بن معين من حديث أبي معاوية، ثم بحث يحيى عنه فوجد غير أبي الصلت قد رواه عن أبي معاوية =

ثم أخرج الخطيب الحديث بإسناده من طريق القاسم بن عبد الرحمن الأنباري، عن أبي الصلت ـ وقال في آخره: قال القاسم: سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال: هو صحيح.

قال الخطيب: أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية، وليس بباطل، إذ قد رواه غير واحد عنه.

وقال ابن معين في رواية الدوري ـ ولم أقف عليه في المطبوع ـ: ما تريدون من هذا المسكين؟ أليس قد حدّث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية هذا أو نحوه.

وقال في رواية صالح جزرة: رواه أيضاً الفيدي.

وحديث ابن عباس هذا من رواية أبي الصلت عبد السلام الهروي، أخرجه غير واحد من الأئمة في كتبهم:

١ ـ ابن جرير الطبري في كتابه تهذيب الآثار ـ مسند علي بن أبي طالب ـ ص:(١٠٥) (١٧٣)، واعتبره شاهداً لحديث علي الذي رواه قبله ثم قال فيه: هذا خبر صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلّتين .. وذكرهما.

٢ ـ ابن حبان في المجروحين (١٥١/٢) في ترجمة أبي الصلت، وقال: هو الذي روى عن أبي معاوية .. فذكر الحديث، ثم علّق عليه بقوله: وهذا شيء لا أصل له، ليس من حديث ابن عباس ، ولا مجاهد، ولا الأعمش، ولا أبو معاوية حدّث به، وكل من حدّث بهذا المتن فإنما سرقه من أبي الصلت هذا، وإن أقلب إسناده.

=

وقال الدارقطني في تعليقاته على كتاب المجروحين ص:(١٧٩): قيل: إن أبا الصلت وضعه على أبي معاوية، وسرقه منه جماعة، فحدّثوا به عن أبي معاوية، منهم .. فذكر بعضهم.

٣ ـ الطبراني في المعجم الكبير (٦٥/١١).

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١١٧/٩): وفيه عبد السلام بن صالح الهروي، وهو ضعيف.

كما أخرجه السيوطي في اللآلئ المصنوعة (٣٢٩/٢) بإسناد الطبراني.

٤ ـ ابن عدي في الكامل (١٧٢٢/٥) في ترجمة عمر بن إسماعيل بن مجالد، وقال: والحديث لأبي الصلت، عن أبي معاوية، وبه يُعرف، وعندي أن هؤلاء - يعني: من رواه عن أبي معاوية غير أبي الصلت ـ كلهم سرقوه منه.

وقال ابن القيسراني في ترتيب أحاديث الكامل المسماة بالذخيرة (٥٠٠/١): هذا حديث ابتكره أبو الصلت الهروي عبد السلام بن صالح، وألزقه على أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، وسرقه منه جماعة من الكذبة ــ وذكرهم، ثم قال في آخره ــ: وفي الجملة فالحديث معضل عن الأعمش، إنما يُعرف بأبي الصلت، وكل من رواه إنما سرقه منه، وإن غيّر إسناده وطريقه.

٥ ـ الحاكم في المستدرك (١٢٦/٣) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأبو الصلت ثقة مأمون، ثم ذكر له متابعاتٍ وشواهد.

وتعقّبه الذهبي في تلخيص المستدرك بقوله: بل موضوع، ثم قال في أبي الصلت: لا والله، لا ثقة ولا مأمون، ثم تعقّبه في متابعاتٍه وشواهده.

=

٦ ـ الخطيب البغدادي في تاريخه (٤٩/١١) ونقل كلام العلماء حول أبي الصلت وهذا الحديث، وقد تقدّم بعضه، ثم قال: وقد ضعّف جماعة من الأئمة أبا الصلت، وتكلّموا فيه بغير هذا الحديث.

ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣٥١/١) وقال: لا أصل له.

٧ ـ الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢٣١/٤) وقال: وهذا الحديث غير صحيح، وأبو الصلت هو عبد السلام، متهم.

قلت: وقد اختلف العلماء حول هذا الحديث على فريقين:

فمنهم من ردّه وضعّفه، وبعضهم حكم عليه بالوضع، وقد تقدّم منهم: ابن معين ، وابن حبان، والدارقطني، وابن عدي، وابن القيسراني، والخطيب، والذهبي، والهيثمي.

ويُضاف إليهم: يحيى بن سعيد، والإمام أحمد، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والترمذي، ومطيّن، والعقيلي، وابن عقدة، والبغوي، والقزويني، والنووي، وابن دقيق العيد، وابن تيمية، والعجلوني، ومن المتأخرين: المعلمي، والألباني.

انظر: أقوالهم، وعزوها إلى مواضعها في بحث الدكتور سعد الحميّد في تحقيقه جزء من كتاب مختصر استدراك الذهبي على المستدرك لابن الملقن (١٣٩٤/٣، وما بعدها).

وفريق آخر قَبِله، بل وبعضهم صححه، وقد تقدّم منهم: ابن جرير، والحاكم، ويُضاف إليهما الزركشي، والعلائي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي.

انظر: أقوالهم، وعزوها إلى مواضعها في المرجع السابق (١٤٠٥/٣، وما بعدها).

=

وكما ترى فإن الأكثرين من المتقدمين، والمتأخرين ردّوه، يُقابلهم قلة في الفريق الآخر، ومعظمهم من المتأخرين، وهذا ما يدل على أن قبولهم له كان بناء على كثرة طرقه، إذ رواه غير ابن عباس، علي، وجابر.

وحديث ابن عباس أكثرها طرقاً، إذ رواه عن أبي معاوية غير أبي الصلت، عشر رواة، كما رواه عن الأعمش غير أبي معاوية ثلاثة رواة.

أما حديث علي فله عنه سبع طرق.

وأما حديث جابر فله عنه طريقان.

انظر: هذه الطرق وتخريجها في المرجع السابق (٣/١٣٧١ - ١٤١١).

لكن لا يخلو طريق منها من ضعف شديد أو نكارة.

ولو سُلّم لهذا الفريق الثاني دعوى قوة الإسناد؛ فإن علّة أخرى تقدح في قبول الحديث، وذلك في متنه، وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: .. والكذب يُعرف من نفس متنه، لا يحتاج إلى النظر في إسناده، فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم، لم يكن لهذه المدينة إلا باب واحد، ولا يجوز أن يكون المبلّغ عنه واحداً، بل يجب أن يكون المبلّغ عنه أهل التواتر الذي يحصل العلم بخبرهم للغائب - ثم قال -: وهذا الحديث إنما افتراه زنديق أو جاهل ظنه مدحاً، وهو مطرق الزنادقة في القدح إلى علم الدين إذا لم يبلغه إلا واحد من الصحابة. مجموع الفتاوى (٤/٤١٠).

وانظر كذلك كلام الشوكاني في رسالته: جواب عن معنى حديث «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها» ص:(٢٩، وما بعدها).

تم الانتهاء من التحقيق والدراسة، والحمد لله، في الثاني عشر من شهر ذي الحجة من عام سبعة عشر وأربعمائة وألف، وصلى الله على سيّدنا ونبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

آخر أحاديث يحيى بن معين، والحمد لله وحده، والصلاة على النبي محمد وآله أجمعين.

بلغ بالسماع من أوله إلى ها هنا صح، بقراءته عليّ، وأجزت له أن يرويه عني.

وكتب عبد الرحيم بن محمد بن أحمد بن يحيى بن أحمد بن جعفر بن يزيد بن مرحب بيده في صفر سنة تسع عشر وخمسمائة، نفع الله به في الدارين، ولله الحمد والمنة.

وصلى الله على محمد وآله وسلّم.

الخاتمة

الحمد لله الذي أنعم عليَّ بإتمام خدمة هذا الجزء، وأرى لزاماً ذكر أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي :

١- أثبت البحث مكانة الإمام يحيى بن معين في علم الحديث رواية، وهو جانب قد يطغى عليه ما اشتهر به من تخصصه في علم الرجال ونقد الأحاديث.

٢- حَفِظ لنا هذا الجزء أحاديث لابن معين لم أقف على من رواها من طريقه، بل حفظ لنا حديثين لم أقف عليهما عند غيره من علماء الحديث، وهذا يعطي دلالةً واضحة على أهميته.

٣- جميع ما في الجزء من أحاديث في درجة الاحتجاج عدا حديث ضعيف، وحديثين لم أقف على تخريجهما.

٤- سلامة عقيدة هذا الإمام، وأنه على مذهب أهل السنة والجماعة، كيف لا وهو قرين إمامهم الإمام أحمد بن حنبل.

٥- كشف لنا هذا الجزء عن الشخصية الفقهية لهذا الإمام، بل عن آراء فقهية له لا تجدها في غيره، مما يشير إلى أنه مجتهد يعتمد على النص إذا صح عنده ولا يقلد غيره، وهو أهل لذلك.

وإن كان لي من توصية في هذا المقام فهي أن يتّجه الباحثون إلى جمع روايات هذا الإمام من جميع الكتب التي تروي الأحاديث

بأسانيدها - غير الكتب الستة التي تقدّم إحصاء بأحاديثه فيها - وبهذا يكتمل مسند «يحيى بن معين»، ونكون قد وفينا هذا الإمام حقه، وحفظنا أحاديثه في مكان واحد.

وصلى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

الفهارس



فهرس الآيات القرآنية الواردة في المتن



فهرس الأحاديث والآثار الواردة في المتن

فهرس أقوال ابن معين وآرائه

الأقوال	الصفحة
استحباب قضاء ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس	١٥٧
الإفراد أحب من التمتع والإقران	١٥٠
الإيمان قول وعمل يزيد وينقص	١٧٣
توثيق أصحاب الزهري: معمر، ابن عيينة، مالك، يونس، عُقيل	١٦٣
توثيق بكر بن مضر، وليث بن سعد، وحيوة بن شريح، وسعيد بن أبي أيوب	١٦٠، ١٦١
حديث: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها» منكر جداً	١٧٥
سمع عطاء بن أبي رباح من عائشة شيئا	١٦٩
لا أقول حرام (النبيذ)، ولكن أكرهه	١٧٤
لا بأس بالصوم في السفر لمن قوي عليه	١٥٥
لم يسمع الحسن من أبي هريرة شيئا	١٦٦
ليس إسناد أثبت من هذا (القاسم عن أبيه عن عائشة في إفراد الحج	١٥٤
مالك أثبت في الزهري من سفيان بن عيينة	١٦٦
محمد بن حميد الرازي: ليس به بأس	١٧١
يُتوضأ من القيء والدم والرعاف	١٥٩



فهرس الأعلام الوارد ذكرهم في المتن

فهرس المصادر والمراجع المطبوعة والمخطوطة

١/ **القرآن الكريم.**

٢/ **الآحاد والمثاني** / لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت٢٨٧) / تحقيق: د ـ باسم الجوابرة / الناشر: دار الراية، الرياض، ط: الأولى ١٤١١ هـ.

٣/ **أبو زرعة الرازي** (عبيد الله بن عبد الكريم، ت ٢٦٤ هـ) **وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق كتابه الضعفاء، وأجوبته على أسئلة البرذعي** / تحقيق: د ـ سعدي الهاشمي / الناشر: دار الوفاء، المنصورة، ومكتبة ابن القيم، المدينة، ط: الثانية ١٤٠٩هـ.

٤/ **أبو الوليد ابن الفرضي وتحقيق كتابه الألقاب** / تحقيق: أحمد اليزيدي / الناشر: وزارة الأوقاف بالمغرب، ط: الأولى ١٤١٥هـ.

٥/ **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة** / للحافظ أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢) / تحقيق: د ـ زهير الناصر / الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية بالتعاون مع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: الأولى ١٤١٥هـ.

٦/ **إثبات صفة العلو** / عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠) / تحقيق: بدر البدر / الناشر: الدار السلفية، الكويت، ط: الأولى ١٤٠٦هـ.

٧/ **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان** / ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي / (ت ٧٣٩)، قدّم له وضبط نصّه: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.

٨/ **أخبار أصبهان** / لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠) / الناشر: دار الكتاب الإسلامي.

٩/ **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه** / لأبي عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي (ت ما بين ٢٧٢ و ٢٧٩) / تحقيق: د ـ عبد الملك بن عبد الله بن دهيش / الناشر: مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.

١٠/ **الأدب المفرد** / للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦) ـ المطبوع مع فضل الله الصمد ـ / الناشر: المكتبة السلفية، القاهرة، ط: الثالثة ١٤٠٧هـ.

١١/ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث** / لأبي يعلى الخليل بن عبد الله القزويني (ت ٤٤٦) / تحقيق: د ـ محمد سعيد إدريس / الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى ١٤٠٦هـ.

١٢/ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل** / لمحمد ناصر الدين الألباني / الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى ١٣٩٩هـ.

١٣/ **الأسامي والكنى** / لأبي أحمد محمد بن محمد، الحاكم الكبير (ت ٣٧٨) نسخة مصورة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الأزهرية (مخطوط).

١٤/ **أسباب النزول** / لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨هـ) / تحقيق: أحمد صقر / الناشر: دار القبلة، جدة، وعلوم القرآن، بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٧هـ.

١٥/ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** / لابن عبد البر = انظر الإصابة.

١٦/ **أسد الغابة في معرفة الصحابة** / لأبي الحسن علي بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت ٦٣٠) / الناشر: دار الشعب، مصر.

١٧/ **أسماء الصحابة وما لكل واحد منهم من العدد** / لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦) / تحقيق: مسعد السعدني / الناشر: مكتبة القرآن، القاهرة.

١٨/ **الأسماء والصفات** / لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨) / تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر / الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.

١٩/ **الإصابة في تمييز الصحابة** / لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، وبذيله: **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** / لابن عبد البر / تحقيق: د ـ طه محمد الزيني / الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط: الأولى ١٣٩٦هـ.

٢٠/ **أطراف الأفراد والغرائب** / محمد بن طاهر المقدسي، ابن القيسراني (ت ٥٠٧)، مصورة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية (مخطوط)

٢١/ **إطراف المسنِد المعتلي بأطراف المسنَد الحنبلي** / لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) / تحقيق: د ـ زهير الناصر / الناشر: دار ابن كثير، بيروت، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٢٢/ **الإفصاح** / لأبي المظفر يحيى بن هبيرة (ت٥٦٠) / الناشر: المؤسسة السعيدية بالرياض ط: ١٣٩٨هـ.

٢٣/ **الأنساب** / لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢) تعليق: عبد الله عمر البارودي / الناشر: دار الجنان، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٤/ **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**، لأبي الحسن علي المرداوي (ت ٨٨٥) / ومعه: **المقنع** / لأبي محمد عبد الله بن قدامة (ت ٦٢٠) / **والشرح الكبير** / لأبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن قدامة (ت ٦٨٢) / تحقيق: د ـ عبد الله بن عبد المحسن التركي، و د ـ عبد الفتاح الحلو / الناشر: هجر للطباعة، القاهرة، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٢٥/ **الأهوال** / لأبي بكر عبد الله بن محمد، ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١) / تحقيق: د ـ رضاء الله المباركفوري / الناشر: الدار السلفية، الهند، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٢٦/ **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف** / لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر (ت ٣١٨) / تحقيق: د ـ أبو حماد صغير أحمد حنيف / الناشر: دار طيبة، الرياض، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.

٢٧/ **إيثار الإنصاف في آثار الخلاف** / ليوسف بن فرغلي، سبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤) / تحقيق: ناصر الخليفي / الناشر: دار السلام، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٨/ **البحر الزخّار المعروف بمسند البزّار/** لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزّار (ت ٢٩٢) / تحقيق: د ـ محفوظ الرحمن زين الله/ الناشر: مؤسسة علوم القرآن، سوريا، ط: الأولى ١٤٠٩هـ.

٢٩/ **البعث والنشور** / لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨) / تحقيق: عامر أحمد حيدر / الناشر: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٦هـ.

٣٠/ **بغية الطلب في تارخ حلب** / لابن العديم عمر بن أحمد بن أبي جرادة / تحقيق: د ـ سهيل زكار / الناشر: دار الفكر، بيروت.

٣١/ **التاريخ** / لأبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣) برواية العباس بن محمد الدوري (ت ٢٧١) / تحقيق شيخنا: د ـ أحمد نور سيف / الناشر: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة، ط: الأولى ١٣٩٩هـ.

٣٢/ **تاريخ ابن أبي خيثمة** / أحمد بن زهير النسائي (ت ٢٧٩) / مصورة عن الأصل الموجود بجامعة القرويين (مخطوط).

٣٣/ **تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم** / لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت ٣٨٥) / تحقيق: د ـ عبد المعطي قلعجي / الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٦هـ.

٣٤/ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** / لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨) / تحقيق: د ـ عمر عبد السلام تدمري / الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٥/ **تاريخ بغداد** / لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب (ت ٤٦٣) / ومعه ذيل تاريخ بغداد لمحمد بن محمود بن النجار (ت ٦٤٣) / الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٦/ **تاريخ التراث العربي** / لفؤاد سزكين / الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤٠٣هـ.

٣٧/ **تاريخ الثقات** / لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي (ت ٢٦١)، بترتيب الحافظ علي ابن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧) / تحقيق: د ـ عبد المعطي قلعجي / الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٨/ **تاريخ دمشق** / لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر (ت ٥٧١) / مصورة من المخطوط نشرتها مكتبة الدار بالمدينة المنورة (مخطوط).

٣٩/ **تاريخ أبي سعيد الطبراني** (ت ٢٧٨) عن يحيى بن معين (ت ٢٣٣) / تحقيق نظر الفاريابي، ط: الأولى ١٤١٠هـ.

٤٠/ **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي** (ت ٢٨٠) عن أبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣) في تجريح الرواة وتعديلهم / تحقيق: د ـ أحمد محمد نور سيف / الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة.

٤١/ **التاريخ الكبير** / للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦)، ومعه: الكنى / للمؤلف نفسه / الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت.

٤٢/ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**/ لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢)، ومعه: **النكت الظراف على الأطراف**/ للحافظ ابن حجر / تعليق: عبد الصمد شرف الدين/ الناشر: الدار القيمة، الهند، ١٣٨٤هـ.

٤٣/ **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل** / لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦) / مصورة عن الأصل المحفوظ بكوبريلي (مخطوط).

٤٤/ **تحفة الفقهاء** / لعلاء الدين السمرقندي (ت ٥٣٩) / الناشر: دار الكتب العلمية / ط: الثانية ١٤١٤هـ.

٤٥/ **التحقيق في أحاديث الخلاف** / لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧) / تحقيق: مسعد السعدني / الناشر: دار الكتب العلمية ط: الأولى ١٤١٥هـ.

٤٦/ **التدوين في أخبار قزوين** / لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت ٦٢٣) / تحقيق: عزيز الله العطاردي / الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ.

٤٧/ **تذكرة الحفاظ**/ لأبي عبد الله محمد الذهبي (ت ٧٤٨) / ومعه: ذيل تذكرة الحفاظ / لأبي المحاسن الحسيني (ت ٧٦٥) / ولمحمد بن فهد المكي (ت ٨٣٢).

٤٨/ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس** / لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢) / تحقيق: د ـ أحمد علي سير المباركي، ط: الأولى ١٤١٣هـ.

٤٩/ **تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان** / لعلي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥) / تحقيق: خليل العربي / الناشر: المكتبة التجارية بمكة، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٥٠/ **تغليق التعليق على صحيح البخاري** / للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) / دراسة وتحقيق: د ـ سعيد القزقي / الناشر: المكتب الإسلامي ودار عمار، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.

٥١/ **تفسير القرآن العظيم** / لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤) / قدّم له: د ـ يوسف عبد الرحمن المرعشلي / الناشر: دار المعرفة، بيروت ط: الثالثة ١٤٠٩هـ.

٥٢/ **تفسير النسائي** ـ المطبوع مستقلاً عن السنن الكبرى ـ / تحقيق: صبري عبد الخالق وسيد الجليمي / الناشر: مكتبة السنة، ط: الأولى ١٤١٠هـ.

٥٣/ **تقريب التهذيب** / للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) / قدّم له وقابله: محمد عوامة / الناشر: دار الرشيد، حلب، ط: الثالثة ١٤١١هـ.

٥٤/ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**/ لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت ٤٦٣) / تحقيق: مجموعة من الباحثين / الناشر: وزارة الأوقاف المغربية، ابتداء من سنة ١٣٨٧هـ.

٥٥/ **تنقيح التحقيق** / للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت ٧٤٤) / تحقيق: د ـ عامر حسن صبري / الناشر: المكتبة الحديثة، العين، ط: الأولى ١٤٠٩هـ.

٥٦/ **تهذيب الآثار** / لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠) / تخريج: محمود محمد شاكر / الناشر: مطبعة المدني، القاهرة.

٥٧/ **تهذيب التهذيب**/ للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)/ الناشر: دار الفكر، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٤هـ.

٥٨/ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**/ لأبي الحجاج يوسف المزّي (ت ٧٤٢) / تحقيق: د ـ بشار عواد معروف / الناشر: مؤسسة الرسالة ط: الثانية ١٤٠٣هـ.

٥٩/ **توضيح المشتبه** / لشمس الدين محمد بن عبد الله القيسي ـ ابن ناصر الدين ـ (ت ٨٤٢) / تحقيق: محمد العرقسوسي / الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثانية ١٤١٤هـ.

٦٠/ **الثقات**/ لمحمد بن حبان بن أحمد أبـي حـاتم البُسـتي (ت ٣٥٤) / مراقبة: محمد عبد المعيد خان / الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن (الهند). ط: الأولى ١٣٩٣هـ.

٦١/ **الجامع** / لأبي عيسى محمـد بـن عيسى بـن سـورة الـترمذي (ت ٢٩٧) / تحقيق وشرح: محمد بـن شـاكر وآخريـن / الناشـر: دار الحديـث، الأزهر، القاهرة.

٦٢/ **الجامع الصحيح** / لأبي عبد الله محمد بن إسمـاعيل البخـاري (ت ٢٥٦) / المطبوع مع شرحه: فتح الباري / لأبي الفضل أحمـد بـن علـي بـن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) / تحقيق: الشيخ عبد العزيز بـن بـاز / الناشـر: المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ.

٦٣/ **الجامع الصحيح** / لأبي الحسين مسـلم بـن الحجـاج النيسـابوري (ت ٢٦١) / تحقيـق: محمـد فـؤاد عبـد البـاقي/ الناشـر: دار إحيـاء الـتراث العربي.

٦٤/ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** / لأبي جعفر محمد بـن جريـر الطبري (ت ٣١٠) / الناشر: دار الفكر، بيروت ١٤٠٨هـ.

٦٥/ **جامع التحصيل في أحكام المراسيل** / لأبي سـعيد بـن خليـل بـن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١) / تحقيق: حمدي عبـد المجيـد السـلفي/ الناشـر: عالم الكتب، بيروت، ط: الثانية ١٤٠٧هـ.

٦٦/ **الجرح والتعديـل**/ لعبـد الرحمـن بـن المنـذر الـرازي (ت ٣٢٧) / الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند ط: الأولى.

٦٧/ **جزء الألف دينار** / لأبي بكر أحمد بن جعفر القطيعي (ت ٣٦٨) / تحقيق: بدر البدر / الناشر: دار النفائس، الكويت، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٦٨/ **جواب على معنى حديث « أنا مدينة العلم »** / لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠) / تحقيق: محمد صبحي الحلاق / الناشر: دار الهجرة / صنعاء، ط: الأولى ١٤١١هـ.

٦٩/ **الحبائك في أخبار الملائك** / جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) / تحقيق: محمد زغلول / الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.

٧٠/ **الحث على التجارة والصناعة والعمل** / لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال (ت ٣١١) / تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة / الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط: الأولى ١٤١٥هـ.

٧١/ **الحج والعمرة، أحكامهما، وأثرهما في بناء المجتمع الإسلامي** / د ـ رفعت فوزي / الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ط: الأولى ١٤١٠هـ.

٧٢/ **حديث يحيى بن معين (ت ٢٣٣)، برواية أبي بكر المروزي ـ الجزء الثاني ـ** / تحقيق: خالد السبيت / رسالة جامعية بجامعة الملك سعود، ١٤١٥هـ.

٧٣/ **الحطة في ذكر الصحاح الستة** / لأبي الطيب صديق حسن القنوجي (ت ١٣٠٧) / الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.

٧٤/ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** / لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠) / الناشر: دار الريان للتراث، القاهرة، ط: الخامسة ١٤٠٧هـ.

٧٥/ **خلق أفعال العباد** / للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦) / تحقيق: د ـ عبد الرحمن عميرة / الناشر: دار عكاظ، جدة، ط: الثانية.

٧٦/ **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه** / د ـ محمد مصطفى الأعظمي / مطبوعات جامعة الملك سعود ١٣٩٦هـ.

٧٧/ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** / جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) / الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١١هـ.

٧٨/ **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة** / لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨) / تحقيق: د ـ عبد المعطي قلعجي / الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.

٧٩/ **ذخيرة الحفاظ (ترتيب أحاديث الكامل)** / لمحمد بن طاهر المقدسي، ابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ) / تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي / الناشر: دار السلف بالرياض، ط: الأولى ١٤١٦هـ.

٨٠/ **الذيل على النهاية في غريب الحديث والأثر** / عبد السلام علوش / الناشر: دار ابن حزم، بيروت، ط: الأولى ١٤١٧هـ.

٨١/ **رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة** / لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت ٧٤٤) / تحقيق: محمد عيد العباسي / الناشر: دار الهدى بالرياض، ط: الثالثة ١٤٠٨هـ.

٨٢/ **سؤالات الآجري لأبي داود في الجرح والتعديل** / تحقيق: محمد العمري / الناشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة، ط: الأولى ١٤٠٣هـ.

٨٣/ **سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني** / تحقيق: علي حسن عبد الحميد / الناشر: دار عمار، عمان، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.

٨٤/ **سؤالات ابن الجنيد، لأبي زكريا يحيى بن معين** (ت ٢٣٣) / تحقيق: د ـ أحمد محمد نور سيف / الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.

٨٥/ **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها** / لمحمد بن ناصر الدين الألباني / الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى ١٣٩٢هـ.

٨٦/ **السنة** / لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت ٢٨٧) / ومعه ظلال الجنة للألباني / الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت ط: الأولى ١٤٠٠هـ.

٨٧/ **السنة** / لأبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت ٢٩٠) / تحقيق: محمد سعيد القحطاني / الناشر: دار ابن القيم بالدمام، ط: الأولى ١٤٠٦هـ.

٨٨/ **السنن** / لأبي داود سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥) / تعليق: عزت عبيد دعاس، وعادل السيد / الناشر: دار الحديث، بيروت، ط: الأولى ١٣٨٨هـ.

٨٩/ **السنن** / للدارقطني علي بن عمر (ت ٣٨٥) / وبذيله: **التعليق المغني على الدارقطني** / لأبي الطيب الآبادي / تصحيح وتعليق: عبد الله هاشم اليماني / الناشر: دار المحاسن، القاهرة.

٩٠/ **السنن** / للدارمي عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي (ت ٢٥٥) / تحقيق: فؤاد أحمد وخالد السبع / الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.

٩١/ **السنن** / لابن ماجه محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥) / تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي/ الناشر: المكتبة العلمية، بيروت.

٩٢/ **السنن الصغرى** / للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨) / تحقيق: د ـ عبد المعطي قلعجي، ط: الأولى ١٤١٠هـ.

٩٣/ **السنن الكبرى** / لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨) / وفي ذيله: الجوهر النقي / لابن التركماني (ت ٧٤٥) / الناشر: دار المعرفة، بيروت.

٩٤/ **السنن الكبرى** / لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣) / تحقيق: د ـ عبد الغفار سليمان وسيد حسن / الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١١هـ.

٩٥/ **سير أعلام النبلاء** / لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨) / تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون / الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الرابعة ١٤٠٦هـ.

٩٦/ **سيرة النبي ﷺ** / لأبي محمد عبد الملك بن هشام (ت ٢١٨) / تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد / الناشر: دار الفكر، بيروت.

٩٧/ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم** / لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي (ت ٤١٨) / تحقيق: د ـ أحمد سعد حمدان / الناشر: دار طيبة، الرياض.

٩٨/ **شرح السنة** / للحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦) / تحقيق: زهير الشاويش، وشعيب الأرنؤوط / الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الثانية ١٤٠٣هـ.

٩٩/ **شرح علل الترمذي** / لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥) / تحقيق: د ـ همام سعيد / الناشر: مكتبة المنار، الأردن، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.

١٠٠/ **الشرح الكبير** / (انظر: الإنصاف).

١٠١/ **شرح مشكل الآثار** / للطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة (ت ٣٢١) / تحقيق: شعيب الأرنؤوط / الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى ١٤١٥هـ.

١٠٢/ **شرح معاني الآثار** / للطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة (ت ٣٢١) / تحقيق: محمد سيد جاد الحق / الناشر: مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

١٠٣/ **شروط الأئمة الخمسة** / للحازمي محمد بن موسى (٥٨٤) / المطبوع مع شروط الأئمة الستة للمقدسي / تعليق: محمد زاهد الكوثري / الناشر: مكتبة عاطف، القاهرة.

١٠٤/ **الشريعة** / لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت ٣٦٠) / تحقيق: الوليد محمد سيف النصر / الناشر: مؤسسة قرطبة بالقاهرة، ط: الأولى ١٤١٧هـ.

١٠٥/ **شعب الإيمان** / لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨) / تحقيق: محمد بسيوني زغلول / الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٠هـ.

١٠٦/ **صحيح ابن خزيمة** / محمد بن إسحاق النيسابوري (ت ٣١١) / تحقيق وتعليق: د ـ محمد مصطفى الأعظمي / الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى ١٣٩٥هـ.

١٠٧/ **صحيفة همام بن منبه (ت ١٣٢)** / تحقيق: د ـ رفعت فوزي / الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى ١٤٠٦هـ.

١٠٨/ **صفة النار** / لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا (ت ٢٨١) / مصورة عن الأصل المخطوط بالظاهرية (مخطوط).

١٠٩/ **الضعفاء الكبير** / لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢) / تحقيق: د ـ عبد المعطي أمين قلعجي / الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٤هـ.

١١٠/ **الضعفاء والمتروكون** / لأحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣) / تحقيق: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية / الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: الثانية ١٤٠٧هـ.

١١١/ **طبقات الحنابلة** / لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى (ت ٥٢٦) / الناشر: دار المعرفة، بيروت.

١١٢/ **الطبقات الكبرى** / لمحمد بن سعد الهاشمي (ت ٢٣٠) / تحقيق: محمد عبد القادر عطا / الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١٤١٠هـ، طبعة دار التحرير، القاهرة ١٣٨٨هـ.

١١٣/ **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها** / لأبي محمد عبد الله بن محمد بن حيان، المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩) / دارسة وتحقيق: عبد الغفور البلوشي / الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.

١١٤/ **العرش وما ورد فيه** / لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت ٢٩٧) / تحقيق: محمد الحمود / الناشر: مكتبة المعلا، الكويت ط: الأولى ١٤٠٦هـ.

١١٥/ **عشرة النساء للنسائي** ـ المطبوع مستقلا عن السنن الكبرى ـ / الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٩هـ.

١١٦/ **العظمة** / لأبي الشيخ عبد الله بن محمد بن حيان الأصبهاني (ت ٣٦٩) / تحقيق: رضا الله بن محمد المباركفوري / الناشر: دار العاصمة، الرياض، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.

١١٧/ **علل الترمذي الكبير** / ترتيب أبي طالب القاضي / تحقيق: حمزة ديب مصطفى/ الناشر: مكتبة الأقصى، عمان، ط: الأولى ١٤٠٦هـ.

١١٨/ **علل الحديث** / لأبي محمد عبد الرحمن الرازي (ت ٣٢٧) / الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١١٩/ **العلل ومعرفة الرجال** / للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١) / تحقيق: وصي الله عباس / الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.

١٢٠/ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية** / لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥) / مصورة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية (مخطوط)

١٢١/ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية** / لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧) / تحقيق: الشيخ خليل ألميس / الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٠٣هـ.

١٢٢/ **العلو للعلي الغفار في صحيح الأخبار وسقيمها** / لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨) / اعتناء: أشرف عبد المقصود / الناشر: مكتبة أضواء السلف بالرياض، ط: الأولى: ١٤١٦هـ.

١٢٣/ **علوم الحديث** / لابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣) / المطبوع مع التقييد والإيضاح / الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

١٢٤/ **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام** / محمد ناصر الدين الألباني / الناشر: المكتب الإسلامي، ط: الثالثة ١٤٠٥هـ.

١٢٥/ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** / للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) = انظر صحيح البخاري.

١٢٦/ **قيام الليل** / لأبي عبد الله محمد بن نصر المروزي (ت ٢٩٤) / ومعه قيام رمضان، وكتاب الوتر للمروزي نفسه، وجميعها باختصار أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥) / الناشر: حديث أكاديمي، باكستان، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.

١٢٧/ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة** / للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨) / تحقيق: محمد عوامة، وأحمد الخطيب / الناشر: دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن ط: الأولى ١٤١٣هـ.

١٢٨/ **الكامل في ضعفاء الرجال** / لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥) / الناشر: دار الفكر، بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٩هـ.

١٢٩/ **الكشف والبيان في تفسير القرآن** / لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (ت ٤٢٧) / مصورة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة المحمودية بالمدينة (مخطوط).

١٣٠/ **الكنى والأسماء** / لأبي بكر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت ٣١٠) / الناشر: المكتبة الأثرية، باكستان، ط: الثانية.

١٣١/ **الكواكب النيّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات** / لأبي البركات محمد بن أحمد بن الكيال (ت ٩٣٩) / تحقيق ودراسة: عبد القيوم عبد رب النبي / الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، ط: الأولى ١٤٠١هـ.

١٣٢/ **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة** / لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١) / الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط: الثالثة ١٤٠١هـ.

١٣٣/ **لباب النقول في أسباب النزول** / جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) / تحقيق: قرني أبو عميرة / الناشر: مكتبة نصير بالقاهرة.

١٣٤/ **لسان الميزان** / للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) / الناشر: دار الفكر، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.

١٣٥/ **المجتبى** / لأحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) / بشرح السيوطي، وحاشية الإمام السندي / اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة / الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٩هـ.

١٣٦/ **المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين** / لمحمد بن حبان بن أبي حاتم (ت ٣٥٤) / تحقيق: محمود إبراهيم / الناشر: دار الوعي، حلب، ط: الثانية.

١٣٧/ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** / لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧) / الناشر: دار الريان للتراث، مصر ١٤٠٧هـ.

١٣٨/ **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس** / أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢) / تحقيق: د ـ يوسف المرعشلي / الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط: الأولى ١٤١٢هـ.

١٣٩/ **المجموع** / يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦) / تحقيق: محمد نجيب المطيعي / الناشر: المكتبة العالمية، القاهرة.

١٤٠/ **مجموع الفتاوى** / شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨) / جمع عبد الرحمن النجدي / الناشر: دار عالم الكتب بالرياض ١٤١٢هـ.

١٤١/ **مختصر الأحكام على جامع الترمذي** / لأبي علي الحسن بن علي الطوسي (ت ٣١٢) / تحقيق: أنيس الأندنوسي / الناشر: مكتبة الغرباء بالمدينة، ط: الأولى ١٤١٥هـ.

١٤٢/ **مختصر استدراك الذهبي على الحاكم** / لعمر بن علي بن الملقن (ت ٨٠٤) / تحقيق: عبد الله اللحيدان وسعد الحميّد / الناشر: دار العاصمة، الرياض، ط: الأولى ١٤١١هـ.

١٤٣/ **مختصر المزني** / إسماعيل بن يحيى (ت ٢٦٤) ـ المطبوع مع الأم للشافعي / الناشر: دار الشعب بالقاهرة ١٣٨٨هـ.

١٤٤/ **المراسيل** / لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧) / بعناية شكر الله القوجاني / الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثانية ١٤٠٢هـ.

١٤٥/ **مستخرج أبي عوانة** / يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦) - المطبوع باسم مسند أبي عوانة - / الناشر: دار المعرفة، بيروت.

١٤٦/ **مستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم** / لأحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠) / تحقيق: محمد حسن الشافعي / الناشر: مكتبة عباس الباز، مكة، ط: الأولى ١٤١٧هـ.

١٤٧/ **المستدرك على الصحيحين في الحديث** / للحاكم النيسابوري محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥) / وفي ذيله: **تلخيص المستدرك** / للإمام الذهبي / الناشر: دار الفكر، بيروت ١٣٩٨هـ.

١٤٨/ **مسند أبي بكر الصديق** رضي الله عنه / لأحمد بن علي المروزي (ت ٢٩٢) / تحقيق: شعيب الأرنؤوط / الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الثالثة ١٣٩٩هـ.

١٤٩/ **المسند** / للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١) / وبهامشه: منتخب كنز العمال للمتقي الهندي، وفي أوله فهرس رواة المسند من الصحابة للألباني / تصوير: المكتب الإسلامي عن طبعة بولاق، بيروت، ط: الخامسة ١٤٠٥هـ.

والطبعة التي حققها الشيخ أحمد شاكر / الناشر: دار المعارف بمصر، ط: الثالثة ١٣٦٨هـ.

١٥٠/ **المسند** / لإسحاق بن إبراهيم بن راهويه (ت ٢٣٨) / تحقيق ودارسة: د- عبد الغفور عبد الحق البلوشي / الناشر: مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط: الأولى ١٤١٢هـ.

١٥١/ **المسند** / لأبي داود الطيالسي، سليمان بن داود الفارسي (ت ٢٠٤) / الناشر: دار المعرفة، بيروت.

١٥٢/ **مسند الروياني** / لأبي بكر محمد بن هارون (ت ٣٠٧) / تحقيق: أيمن أبو يماني / الناشر: مؤسسة قرطبة، ط: الأولى ١٤١٦هـ.

١٥٣/ **مسند الشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤)** / بترتيب: محمد عابد السندي / تحقيق: يوسف الزواوي، وعزت العطار / الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٧٠هـ.

١٥٤/ **مسند الشاميين** / لأبي القاسم، سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠) / تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي / الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٩هـ.

١٥٥/ **مسند الشهاب** / لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي (ت ٤٥٤) / تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي / الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.

١٥٦/ **المسند** / لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى (ت ٣٠٧) / تحقيق: حسين سليم أسد / الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، ط: الأولى ١٤٠٤هـ.

١٥٧/ **مسند الموطأ** / لأبي القاسم عبد الرحمن الغافقي (ت ٣٨١) / رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى / تحقيق: حمد أحمد أبو بكر ١٤١٣هـ.

١٥٨/ **مشاهير علماء الأمصار** / لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤) / تصحيح: م. فلايشهمر / الناشر: مكتبة ابن الجوزي، الدمام.

١٥٩/ **مشيخة إبراهيم بن طهمان (ت ١٦٣)** / تحقيق: محمد طاهر مالك / الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٠٣هـ.

١٦٠/ **مشيخة ابن جماعة** / بدر الدين بن محمد بن إبراهيم (ت ٧٣٣) / تخريج علم الدين البرزالي (ت ٧٣٩) / تحقيق: موفق عبد القادر / الناشر: دار الغرب، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.

١٦١/ **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه** / لأحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠) / تحقيق: موسى محمد علي، ود ـ عزت عطية / الناشر: دار الكتب الإسلامية، القاهرة.

١٦٢/ **المصنف في الأحاديث والآثار** / لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥) / تحقيق: كمال يوسف الحوت / الناشر: مكتبة العلوم والحكم، ط: الأولى ١٤٠٩هـ.

١٦٣/ **المصنف** / لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١) / ومعه: كتاب الجامع / لمعمر بن راشد / حققه وخرّج أحاديثه: حبيب الرحمن الأعظمي / الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الثانية ١٤٠٣هـ.

١٦٤/ **المطالب العالية** / لأحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢) / رسالتا ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود / بتحقيق: سمير العمران، وعبد القادر عبد الكريم.

١٦٥/ **معالم التنزيل في التفسير والتأويل** / لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت ٥١٠) / الناشر: دار الفكر، بيروت ١٤٠٥هـ.

١٦٦/ **المعجم الأوسط** / لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠) / تحقيق: طارق ابن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني / الناشر: مكتبة الحرمين بالقاهرة، ط: الأولى ١٤١٥هـ.

١٦٧/ **معجم البلدان** / لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي (ت ٦٢٦) / الناشر: دار صادر، بيروت.

١٦٨/ **معجم الشيوخ** / للصيداوي، محمد بن أحمد بن جميع (ت ٤٠٢) / وبذيله: المنتقى من المعجم وحديث السكن بن جميع / دراسة وتحقيق: عمر عبد السلام تدمري / الناشر: مؤسسة الرسالة، ودار الإيمان، لبنان، ط: الثانية ١٤٠٧هـ.

١٦٩/ **معجم الصحابة** / لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع (ت ٣٥١) / تحقيق: صلاح المصراتي / الناشر: مكتبة الغرباء بالمدينة، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

١٧٠/ **المعجم الصغير** / لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠) / المطبوع مع الروض الداني / تحقيق: محمد شكور أمرير / الناشر: المكتب الإسلامي، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.

١٧١/ **المعجم الكبير** / لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠) / تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط: الثانية.

١٧٢/ **معرفة الرجال** / ليحيى بن معين (ت ٢٣٣) رواية ابن محرز وآخرين / تحقيق: محمد كامل القصار وغيره / الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٠٥هـ.

١٧٣/ **معرفة السنن والآثار** / لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨) / تحقيق: د ـ عبد المعطي أمين قلعجي / الناشر: مجموعة من دور النشر / ط: الأولى ١٤١٢هـ.

١٧٤/ **معرفة الصحابة** / لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠) / مصورة عن الأصل المحفوظ بتركيا (مخطوط).

١٧٥/ **المعرفة والتاريخ** / لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧) رواية عبد الله ابن جعفر بن درستويه النحوي / تحقيق: د ـ أكرم ضياء العمري / الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط: الأولى ١٤١٠هـ.

١٧٦/ **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار** / لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦) / اعتناء: أشرف عبد المقصود / الناشر: دار طبرية بالرياض، ط: الأولى ١٤١٥هـ.

١٧٧/ **المقنع** = انظر الإنصاف.

١٧٨/ **المنتخب من مخطوطات الحديث بالظاهرية** / لمحمد ناصر الدين الألباني / الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، ط: ١٣٩٠هـ.

١٧٩/ **المنتخب** / للحافظ عبد بن حميد (ت ٢٤٩) / تحقيق: صبحي السامرائي، ومحمود الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.

١٨٠/ **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال** / تحقيق: د ـ أحمد نور سيف / الناشر: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

١٨١/ **موضح أوهام الجمع والتفريق** / لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب (ت ٤٦٣) / الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

١٨٢/ **الموضوعات** / لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧) / تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان / الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط: الثانية ١٤٠٧هـ.

١٨٣/ **الموطأ للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩)، برواية سويد بن سعيد الحدثاني** (ت ٢٤٠) / تحقيق: عبد المجيد التركي / الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى ١٩٩٤م.

١٨٤/ **الموطأ، برواية ابن القاسم عبد الرحمن بن القاسم** (ت ١٩١) / بتلخيص أبي الحسن علي بن القابسي (ت ٤٠٣) / تحقيق: محمد علوي المالكي / الناشر: دار الشروق، جدة، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.

١٨٥/ **الموطأ برواية أبي مصعب الزهري، أحمد بن أبي بكر** (ت ٢٤٢) / تحقيق: د ـ بشار عواد، ومحمود خليل / الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى ١٤١٢هـ.

١٨٦/ **الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي** / تصحيح وتخريج: فؤاد عبد الباقي / الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٨٧/ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** / لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨) / تحقيق: علي محمد البجاوي / الناشر: دار الفكر، بيروت.

١٨٨/ **الناسخ والمنسوخ** / لأبي جعفر محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨) / تحقيق: سليمان اللاحم / الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى ١٤١٢هـ.

١٨٩/ **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار** / للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) / تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي / الناشر: مكتبة العلم بجدة، ومكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط: الأولى ١٤١١هـ.

١٩٠/ **نزهة الألباب** / لابن حجر أحمد بن علي (ت ٨٥٢) / تحقيق: عبد العزيز السديري / الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، ط: الأولى ١٤٠٩هـ.

١٩١/ **نسخة الإمام يحيى بن معين (ت ٢٣٣) برواية الصوفي** / رسالة ماجستير بجامعة الملك سعود / تحقيق: عصام السناني ١٤١٥هـ.

١٩٢/ **نصب الراية لأحاديث الهداية** / لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢) / الناشر: دار المأمون، القاهرة، مصورة عن ط: الأولى ١٣٥٧هـ.

١٩٣/ **النهاية في غريب الحديث والأثر** / لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير (ت ٦٠٦) / تحقيق: محمود الطناحي، وطاهر الزواوي / الناشر: المكتبة العلمية، بيروت.

١٩٤/ **هدي الساري، مقدمة فتح الباري** / للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) / تحقيق: سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز / الناشر: المكتبة السلفية، مصر.

فهرس الموضوعات